جامعة سعيدة - د. مولاي الطّاهر

كلية الحقوق والعلوم السِّياسية

قسم العلوم السِّياسية

# تحليل النِّزاعات الدّولية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السّنة الثّالثة علوم سياسية(ل.م.د)

تخصص: علاقات دولية

إعداد الأستاذة:

د. حلوي خيرة

السّنة الجامعية:

2020/2019

- مقدّمة

**المحور الأول: مدخل إلى دراسة النّزاعات الدّولية**

1. الإطار المفاهيمي لدراسة النّزاع الدّولي ومستوياته
2. تصنيف النّزاعات الدّولية
3. التّأصيل التّاريخي للنّزاعات الدّولية
4. خصائص النّزاعات الدّولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

**المحور الثاني: نظريات تحليل النّزاعات الدّولية**

1. النّظريات المفسّرة لأسباب النّزاعات الدّولية
2. نظريات وأساليب إدارة النّزاعات الدّوليــة
3. نظريات وأساليب حلّ النّزاعات الدّوليــة

**المحور الثالث:الاتجاهات المستقبلية لتحليل النّزاعات الدّولية والحروب**

1. اتجاه الصّدام الحضاري
2. اتجاه الصّراع على الموارد
3. اتجاه الصّراع المعلوماتي

- خاتمة
- قائمة المصادر والمراجع

# مقدِّمة

شهد تاريخ العلاقات الدّولية عبر مراحل تطوره المتعاقبة أشكالا عديدةً من الصِّراعات والحروب والنِّزاعات التي تعكس تصارع الإرادات وتضادَّ المصالح والقيم والحاجات، وقد أثبتت الخبرة التاريخية أنّ هذا الوضع يمثِّل أحد أهمّ المعطيات الثّابتة التي تحكم واقع العلاقات الإنسانية، الاجتماعية والسِّياسية على مستوى الأفراد والجماعات والدُّول، ممّا يستدعي جهدًا أكاديميًا وعلميًا هامًّا لدراسة وتأصيل المفهوم إيتيمولوجياً، تاريخياً، نظرياً ومنهجياً وفقًا لأطر تحليلية تستهدف توصيف وتفسير ظاهرة النِّزاعات الدولية انطلاقا من نماذج ونظريات تبحث في أسبابها المعقدة: سياسية، نفسية، سوسيولوجية، استراتيجية، دينية وحضارية، عرقية وإثنية، إقتصادية...إلخ، وفي آليات إدارتها وحلِّها ومن ثمّةَ التّنبؤ بمساراتها واتجاهاتها المستقبلية في ضوء التّحولات الفكرية، الاستراتيجية والأمنية التي يشهدها علم النزّاعات الدّولية *conflictology* بعد نهاية الحرب الباردة.

وتُحيل هذه التّحولات إلى مدى ديناميكية ظاهرة النِّزاع الدّولي وتغيُّر خصائصها وتكيُّف مقارباتها المنهجية والنّظرية وفقا لتغير السِّياقات الزّمنية وتطور القضايا العالمية التي تستوجب مواكبتها والتّحيين المستمر للمعطيات التِّي يعتمد عليها الباحثون في هذا الحقل الأكاديمي العابر للتّخصصات-*inter displinary science*، وهو ما من شأنه أن يساهم في إثراء عملية التّراكم المعرفي حول قضايا النِّزاعات والأزمات الدولية وبؤر التّوتر باعتبارها ظاهرة قديمة تمليها طبيعة السّلوكيات التّنافسية للفاعلين الإقليميين والدّوليين في النِّظام الدّولي عبر مختلف الأزمنة، وهذا ما ستحاول هذه المطبوعة المكونَّة من مجموعة من المحاضرات التي أُلقيت على طلبة السّنة الثالثة علوم سياسية، تخصص: علاقات دولية الإلمام به والتّفصيل فيه بناءً على تحديد مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، وانطلاقا من طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهمّ التّطورات التي شهدتها دراسة ظاهرة النِّزاعات الدّولية على المستوى المفاهيمي، النّظري والمنهجي؟
- فيما تتمثل أهمُّ المقاربات والاتجاهات النّظرية الأكثر مواءمةً لتقديم التّفسيرات الأقرب لواقع النِّزاعات الدّولية في ضوء المتغيرات العالمية الراهنة؟
- ما هي أهمّ الأساليب والآليات المنتهجة في إدارة وحلِّ النِّزاعات الدّولية؟

- ما هي أبرز الاتجاهات التّي تتبنّاها الدِّراسات المستقبلية في استشراف الظّاهرة النِّزاعية؟

## I. الأهداف العلمية للدِّراسة:

1. تمكين الطّالب من التّحكم في المفاهيم، المناهج، المقاربات والنّظريات التي تساعده على فهم وتحليل ظاهرة النِّزاعات الدّولية والحروب بناء على مكتسباته القاعدية في مجموعة من المقاييس الأخرى ذات الصِّلة: نظريات العلاقات الدولية، تاريخ العلاقات الدولية، الدِّراسات الأمنية والاستراتيجية، الدِّبلوماسية والتّفاوض، ملتقى الصراع العربي الإسرائيلي، ملتقى البعد الحضاري في العلاقات الدولية...وغيرها.
2. تمكين الطّالب من فهم ظاهرة النِّزاعات الدّولية والتّمييز النّظري بينها انطلاقا من التّحكم في تحليلها بطريقة علمية تعتمد على الوصف كمرحلة أولية عبر التحكم في المفاهيم والتصنيفات وإزالة الغموض واللبُّس عنها، ثمّ التفسير والتّحليل من خلال إسقاط المكتسبات النّظرية على نماذج واقعية من النِّزاعات الإقليمية أو الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار تشعب فروع هذا التخصص وكثافة الأحداث وتداعيات الأزمات الدّولية، والقيام بتدعيم التّحليل بأمثلة توضيحية، الجداول والأشكال والأرقام والمعطيات الإحصائية.

## II. الأهداف العملية:

1. بحكم انتمائنا الحضاري لبيئةٍ حظيت بنصيب كبير من عدد النِّزاعات والأزمات والحروب الإقليمية والدّاخلية عبر مراحل طويلة من تاريخها، فإنّ أهمّ هدف عملي ينبغي التّركيز عليه هو التعمق في دراسة الآليات والاستراتيجيات الأنجع لإدارة واحتواء النِّزاعات والحدِّ من تداعياتها السِّلبية على مختلف الأطراف والفاعلين، وكذا التّعمق في تحليل الأسباب العميقة والخصوصية التي تقف وراء هذه الحالة المزمنة للنِّزاعات في المنطقة المغاربية والعربية والشّرق أوسطية عموما والإفريقية ممّا يساعد على تحديد الأدوات الوقائية المناسبة لدراستها، وربط الجانب النّظري بالعملي.
2. طبيعة التّحولات الدّولية والسِّياسية المتسارعة التي شهدتها مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة وبعدها أحداث 11سبتمبر 2001 ثمّ موجة الاحتجاجات والثورات الشعبية التي عرفها العالم العربي ما بعد 2011 تفرض على الباحث تحديا علميا يحتِّم عليه مواكبة هذه المستجدات من خلال تقديم دراسات هدفها الإلمام بالمناهج والمقاربات التقليدية لعلم النزاعات الدولية مع

استيعاب المتغيرات والمقاربات والمفاهيم الجديدة التي من شأنها تقديم تفسيرات وتحليلات أوضح للظواهر النِّزاعية في ضوء المتغيرات العالمية الراهنة.

## III. محاور الدراسة:

تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة، يتضمن المحور الأول المواضيع التّالية: الإطار المفاهيمي لدراسة النزاع الدولي ومستوياته، تصنيف النِّزاعات الدولية، التأصيل التاريخي للنِّزاعات الدّولية (كظاهرة تاريخية) و(كعلم وتخصص أكاديمي)، ودراسة خصائص النِّزاعات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. أمّا المحور الثاني المتعلق بالجانب النّظري فيتعمق في دراسة: النظريات المفسِّرة لأسباب النزاعات الدولية، نظريات وأساليب إدارة النزاعات الدوليــة ونظريات وأساليب حلّ النزاعات الدوليــة، بينما يركِّز المحور الثالث على دراسة الاتجاهات المستقبلية لتحليل النِّزاعات الدّولية والحروب من خلال التركّيز على: اتجاه الصِّدام الحضاري، اتجاه الصِّراع الإيكولوجي واتجاه الصِّراع المعلوماتي، مع حرص الدِّراسة في كافة محاورها على الاستدلال بنماذج لمجموعة من الأزمات والصِّراعات من الواقع الإقليمي والدّولي.

**المحور الأول: مدخل إلى دراسة النِّزاعات الدولية**

1. الإطار المفاهيمي لدراسة النزاع الدولي ومستوياته
2. تصنيف النِّزاعات الدولية
3. التأصيل التاريخي للنزاعات الدولية
4. خصائص النِّزاعات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

## المحاضرة رقم 01: الإطار المفاهيمي لدراسة النِّزاع الدّولي ومستوياته.

من أهمِّ الصّعوبات والعراقيل الابستمولوجية التي تواجه دراسة ظاهرة النِّزاعات الدّولية هي الخلط في استعمال الكثير من المفاهيم دون تحديد تعريفاتها والفروق بينها بدقة، وأهمُّها: النِّزاع، الصِّراع، التّوتر، الخلاف، الأزمة، الحرب، العدوان، العمليات الإرهابية، المقاومة ...وغيرها.

### أولا- تحديد الفرق بين مفهوم النِّزاع والصِّراع الدّولي:

تتسِّم الترجمة اللّغوية لمفهومي النِّزاع والصِّراع بالكثير من الغموض وعدم الدِّقة وتذهب العديد من القواميس اللغوية إلى مطابقة مَعْنَيَيْهِما واعتبارهما مفهومين مرادفين للكلمة اليونانية الأصل ***conflictus*** والتي تقابلها باللغة الانجليزية ***conflict*** وباللغة الفرنسية ***conflit*** وتعني: الشِّقاق،الصِّدام، التّعارض وعدم التّوافق، وقد عرّف ابن منظور في لسان العرب النِّزاع بمعنى "التخاصم ومجاذبة الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان"، أمّا الصِّراع فهو مشتق من الفعل صَرَعَ و"التّصارع هو المجابهة الحادّة". أمّا من النّاحية الاصطلاحية فينبغي التفريق بوضوح في ترجمة كلا المفهومين، فالنِّزاع الدّولي هو ترجمة ل***international dispute*** باللغة الإنجليزية و ***la dispute international*** بالفرنسية، والصِّراع الدولي فهو ترجمة ل ***international conflict***بالإنجليزية و ***conflict international*** بالفرنسية .

والنِّزاع الدّولي هو حالة تنافس وتعارض وعدم توافق ***heterogeneity*** بين طرفين أو أكثر من الفواعل الدولية واختلافها حول قضايا ومصالح وأهداف أو قيم متباينة ممّا يؤدي بكلِّ طرف إلى الرّغبة في تغيير الوضع القائم وعدم القبول به[1]، أمّا الصِّراع الدولي فهو حالة تناقض شديد وتام ***contradiction*** في المصالح أو القيم أو كلاهما معا ممّا يؤدِّي بكلِّ طرف إلى الرّغبة في القضاء على الخصم واستئصاله[2]. وفيما يلي أهمُّ المعايير التي نفرِّق وفقها بوضوح بين مفهومي النِّزاع والصِّراع الدولي:

#### 1. من حيثُ طبيعة المصالح والقيم والقضايا المتنازَع عليها:

تكون الفواعل الدولية في حالة نزاع عندما يتعلق موضوع هذا النِّزاع بقضايا ومصالح وأهداف وقيم **ثانوية/ عرَضية وغير أساسية** لا تعرِّض الكيان القومي للدّولة إلى الانهيار أو الفناء، ومن ثمَّة يمكن

---

[1] يوسف ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.293.

[2] جيمس دوروتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي ( الكويت : كاظمةللنشر والترجمة والتوزيع ، ط.01، 1985)، ص..140

التّفاوض بشأنها أو التّنازل الجزئي عنها أو حلُّها بالتّراضي دون أن يمس ذلك بسيادة ووجود أيّ طرف، ويتعلق الأمر هنا بالنِّزاعات ذات الطابع الاقتصادي والسِّياسي والحدودي المرتبطة برسم الحدود وتوسيع المجال الجيوسياسي والنفوذ على منطقة موارد طبيعية أو طاقوية هامة وعلى أحقية المرور في المضايق والممرات الملاحية، المسائل المتعلقة بمعاملة ودعم وتمويل جماعات سياسية أو أقليات عرقية ودينية واثنية مشتركة مع دولة الجوار، الحملات الإعلامية الدعائية ذات الصلة بالقيم السياسية والأيديولوجية لنظم الحكم في الدولتين المتنازعتين ...وغيرها[1]، ومن أمثلتها: النزاع العراقي الإيراني على شط العرب(1980-1988)، النِّزاع الحدودي الجزائري المغربي (1963)، النِّزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث (أبوموسى، طنب الصغرى وطنب الكبرى) منذ 1971...إلخ.

وفي كلِّ نزاع هناك مجال لمصالح متعارضة وأخرى مشتركة تدفع نحو حلِّه أو تسويته بأقلِّ الأضرار، أما مواضيع الصِّراعات الدولية فهي أكثر تعقيدا ودقّة وتتعلق بقضايا **جوهرية /حيوية وأساسية** ذات علاقة بمبادئ وقيم عقَدية، فلسفية، سياسية وإيديولوجية وبأهداف إستراتيجية تؤمن بها الدولة وتعمل على حمايتها والدفاع عنها، وهي قيم لا يمكن التفاوض حولها أو التنازل عنها والمساومة بشأنها مثل صراع طرفين حول إقليم واحد لغرض إقامة الدّولة عليه كما هو الحال في الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي[2] الّذي يعتبر صراع وجود لا صراع حدود، وهو صراع شامل يتعلق بالجوانب الإستراتيجية، السياسية والعسكرية، الاقتصادية والثقافية والدينية والحضارية منذ قيام الكيان الصهيوني سنة 1948 الذي اعتمد على مشروع توسيع المستوطنات وبناء جدار الفصل لترجيح الكفّة لصالحه، حيث تحتل إسرائيل منذ حرب يونيو 1967 ما يعادل 78% من الأراضي الفلسطينية.

### 2. من حيثُ المدة الزمنية التي تستغرقها:

النِّزاعات الدّولية هي نزاعات قد تكون **مؤقتة وظرفية أو ممتدة ومتقطِّعة عبر مراحل** ويتوقف حلُّها وحسمها على متغيِّر الزمن وتغيُّر الصور النمطية لدى الأجيال الجديدة وعلى تجدد النخب السياسية والعسكرية ومراجعة القوى الإقليمية والدولية (الأطراف غير المباشرة) لمواقفها وأدوارها، كما يمكن تسويتها بطريقة غير مباشرة عبر حالة التوازن النووي الذي يلعب دورا ردعيا مريحا لكلا الطرفين

[1] عمار بن سلطان،**مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**(الجزائر:طاكسيج .كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص.339.

[2] **المرجع نفسه**، ص.342.

(حالة الهند وباكستان مثلاً) أو عبر ترسيخ مدخل التعاون الاقتصادي والتجاري كبديل والاستفتاء الشعبي لحل القضايا المتعلقة بتصفية الاستعمار (الحلّ المقترح في حالة الصّحراء الغربية)، فغياب التسويات النهائية لها لا يعني بالضرورة استعصاء حلِّها فأغلب النِّزاعات الممتدة تقف وراءها حالة استقطاب إقليمي أودولي لقوى لها مصالح استراتيجية هامة في استمرار الوضع القائم بالإضافة إلى ضعف أدوار المنظمات الإقليمية والدولية في إدارتها وحلِّها، وهو ما يجعل طرف النزّاع (أ) ينظر إلى الطرف الآخر (ب) بانعدام الثقة وباعتباره جارا أو شريكا صعب التعامل معه لا عدوا أبديا كما هو الحال في الصِّراعات الصِّفرية. ومن أهمِّ الأمثلة عن النِّزاعات الدولية أو الإقليمية الممتدة (المزمنة): النِّزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير منذ 1947، النِّزاع في الصحراء الغربية بين جبهة البوليساريو والمغرب منذ 1975، النِّزاع بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص منذ 1974 والنِّزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورني كاراباخ منذ 1992.

في حين تعتبر الصِّراعات الدّولية **مستمرة، دائمة ومفتوحة** في شكل دورات حلزونية تعكس كل دورة مدى تغير وتطور الظروف والإمكانات المادية والمعنوية لدى طرفي الصِّراع من مرحلة لأخرى، ذلك أنّ القضية المتنازع عليها لا تقبل المساومات أو الحل النهائي والحاسم، وهي تعبِّر عن حالة تناقض حاد ودائم في رؤية كل طرف للقضية عبر فترات وأجيال مختلفة، وتساعد عملية التسوية السياسية للصِّراع على تخديره وتهدئته فقط والتحكم في تفاعلاته حتى لا يخرج عن حدوده العقلانية، كما هو الحال في اتفاقيات التسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (مؤتمر مدريد للسلام في نوفمبر 1991 ، اتفاق أوسلو في 1993/09/13واتفاقات واي ريفر 1(1998) و2 (1999)).

### 3.من حيث الهدف الذي يريد كلُّ طرف الحصول عليه:

في النِّزاع الدولي يهدف كلُّ طرف إلى الحصول على منافع لا يمكن الحصول عليها بالطرق السلمية، أو الحفاظ على مكاسب تهدِّدها أطراف أخرى وإلحاق أكبر قدر من الخسائر بالطرف الخصم ماديا ومعنويا، كما تهدف أطراف النِّزاع إلى الحفاظ على وضع قائم مهدَّد بالتغيير أو تغيير وضع قائم لم يعد ملائما للطرف البادئ بالنزاع، وفي كلِّ الحالات تسمى أهداف النزاعات الدولية **بالأهداف الثانوية*milieu goals***، أما هدف أطراف الصراع الدولي المطلق هو القضاء على الخصم

والتخلص منه وتدميره وهو ما يسمى **بأهداف التملك*possession goals***[1]، ويمتاز هذا النوع من الأهداف بالتناقض التام في تصور كل طرف لمسألة معينة مقارنة بتصور الطرف الآخر لها كما هو الحال مثلا في تصور مفهوم الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتعارض تماما مع مثيله في كوبا.

### 3. من حيث طريقة حلّه:

تقبل النِّزاعات الدّولية حلولا قانونية أو سياسية نهائية وحاسمة تتحقق من خلالها مكاسب لكلا الطرفين وتترتب عنها خسائر وتُبقي على كلا الطرفين، وهو ما يخضع في التحليل العلمي لنظرية الألعاب لمنطق **المباريات غير الصفرية *non-zero sum game***، أما الصِّراعات الدولية فهي غير قابلة للحسم أو الحل النهائي لأنها تمس قضايا جوهرية لا يمكن اقتسامها أو التنازل عنها، فالصراع حول الأرض يجعل طرفا واحدا هو الذي يبقى والآخر يزول، ومكاسب الطرف الأول تعادل وتساوي تماما خسائر الطرف الثاني مما يجعلنا أمام **مباراة صفرية *zero sum game*** .

في الحالة الأولى، لا يؤثر استمرار نزاع دولي أو نتيجته على الوجود القومي للشعبين أو الدولتين، ولا على الأمن والسلم الدوليين لأنّ الأمر يتعلق بوضعية قابلة للتسوية أو الحل إمّا عن طريق القوة العسكرية أو المساومة السياسية حسب الخيارات التي تمليها المدركات السياسية لدى صنّاع القرار، أماّ في الحالة الثانية فإنّ هذا النوع من الصِّراعات الجوهرية التي تدور حول الوجود القومي للدولة والمعبَّر عنها عند الواقعيين بفئة "المصالح العليا" هي صراعات مصيرية ترتبط نتيجتها بانتصار الطرف الأقوى مقابل انكسار الطرف الأضعف كما حدث في الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية(1939-1945) اللتين تمثلان نموذجا للعبة صفرية بين دول المحور من جهة ودول التحالف من جهة أخرى وكانت نتيجتها القضاء على الأنظمة السياسية الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا والعسكرية في اليابان، وينطبق الأمر كذلك على حروب الإبادة الجماعية. ويمكن تجنّب هذا الحل الصِّدامي بين الأطراف المتصارعة فقط عبر سياسات احتواء الصراعات وإدارتها والسيطرة عليها بتعقل الطرفين بعد أن يحسب كلٌّ لاعب منهما متوسط فرص الربح والخسارة على المدى الطويل، ومن ثمة

[1] حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية: مقاربة نظرية**، سلسلة دراسات سياسية الصادرة عن مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ع.01، 2008، ص ص.8-9.

القبول باستراتيجية التعايش السلمي التنافسي والبقاء المشترك كما هو الحال في اتفاقيات السلام التي شهدها مسار الصراع العربي الإسرائيلي منذ اتفاقيات كامب دافيد عام 1978، ومرحلة التعايش السلمي التي عرفها مسار الصراع الإيديولوجي الرأسمالي – الاشتراكي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بعد الوصول إلى مرحلة توازن الرعب النووي نهاية الثمانينيات[1].

**ثانيا – مستويات النِّزاع الدّولي:*International dispute levels***

يمكن تمييز أربع مستويات في تحليل تطور النِّزاع الدّولي وهي: التوتر،الأزمة، الأزمة المتفاقمة والحرب، وتعتبر هذه المستويات متواترة زمنيا في تحليل عمليات النزاع الدولي *successive stages* وفق تدرج مرحلي يعكس حالة التصعيد من المستوى الأدنى إلى الأعلى، ولكنّها ليست اضطرارية فهناك نزاعات تنجح عملية إدارتها قبل أن تتحول إلى حرب مسلحة، وكلُّ نزاع لا ينتهي بالعنف المسلَّح بالضرورة بل يمكن أن يعود إلى نقطة الصفر في أيِّ مستوى من مستوياته.

**1. مستوى التوتر: *tension***

يمثِّل التّوتر المستوى الأول من مستويات تطور مسار النِّزاعات الدولية والصِّراعات وأقلُّها حدة، وهو حالة خلاف بين طرفين أو أكثر حول قضية معينة، يتسمُّ بالتخوف والشّكوك وعدم الثقة المتبادلة بسبب تباين التصورات بتباين المصالح[2]، وغالبا ما ترتبط أسباب التوتر بأسباب النزاع ذاتِه، ومن مؤشراته: توتر العلاقات الدبلوماسية، التصريحات والخطابات السياسية المتعارضة، حملات دعائية وإعلامية شديدة اللهجة. في هذا المستوى، تبدأ عملية حرب نفسية وإعلامية يحاول كل طرف فيها تقديم حجج وتبريرات دبلوماسية أو قانونية تدعم مشروعية وعدالة موقفه إزاء موقف الطرف الآخر لإقناع الرأي العام الوطني والعالمي عبر قنوات ووسائل الإعلام والمنظمات الإقليمية والدولية[3].

**2. مستوى الأزمة: *Crisis***

وهي المستوى الثاني من مستويات تطور النزاع الدولي، وتعبِّر عن انتقال حالة التوتر إلى وضع أسوأ ممّا يجعل أطراف النزاع أمام موقف دقيق جدّا تصاحبه مشاعر عدائية قوية، ومن أبرز مؤشراتها: قطع

[1] عمار بن سلطان،**مرجع سابق**، ص ص.342-344.

[2] إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**(الكويت: ذات السلاسل، 1985)، ص.140.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.43.

العلاقات الدبلوماسية أو التجارية والاقتصادية وسحب الاعتراف بحكومة الطرف الآخر[1]. وقد حدّد مجمع سلوك الأزمة الدولية *international crises behavior* ثلاثة خصائص للأزمة الدولية نلخصها فيما يلي:

- التّهديد العالي للأهداف: حيث يُعلن أحد الأطراف تهديدا صريحا مُعلَنًا ومباشرا للمصالح والأهداف العليا التي تمس الأمن القومي للطرف الآخر والمكونات الرئيسية للنظام المقصود ككلٍّ ومصيره، مع ترجيح استعمال خيار المواجهة العسكرية ممّا يؤدي إلى شعور هذا الأخير بالخطر.
- المفاجأة: حيث يتفاجأ صنّاع القرار في الدول الأطراف في النِّزاع بخيار التهديد العسكري وهو ما يصعِّب مهامهم في مرحلة تتسِّم بقلة المعلومات وصعوبة اتخاذ القرار الأنسب، ويرتبط عامل المفاجأة بإحداث نوعين من الضغوط على صانع القرار، الأول ضغط مدمِّر *threat* تنتج عنه ردود أفعال عنيفة غير مدروسة العواقب، والثاني ضغط خلاّق *opportunity* يستهدف البحث عن حلول عقلانية رشيدة وعن فرص أكثر كفاءة للتعبئة والتماسك السياسي والاجتماعي خلال الأزمة[2].
- ضيق الوقت وسرعة اتخاذ القرار: حيث تحدث الأزمة في ظرف مفاجئ يجعل الوقت المتاح للتّصرف محدّدا وضيقا للرد على هذا التهديد ممّا يدفع صانع القرار إلى اتخاذ موقف آني ومتسرّع دون قراءة متأنية للبدائل والخيارات الأفضل[3]. فالأزمة هي حالة خارجة عن نطاق السُّلوك الاعتيادي المألوف وتعبير عن الوصول إلى نقطة الغليان *boiling point* وعن حالة التحول نحو الأحسن أو الأسوأ *turning point for better or worse* ، فقد يفشل صنّاع القرار في احتوائها والسيطرة على متغيراتها المتسارعة مما يؤدي إلى انفجار الوضع والتصادم *collusion* واشتعال الموقف *flamingon* ، وقد يؤدي احتواؤها وتلاشي العوامل المسبِّبة لها إلى إعادة التوازن الطبيعي بين الطرفين من خلال انتهاجهم أسلوب إعادة النظر *review* والبحث عن أهداف بديلة *alternative objectifs*[4].

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] حسن البزاز، **إدارة الازمة بين نقطتي الغليان والتحول**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001)، ص ص.22-25.

[3] عباس رشدي العماري، **إدارة الازمات في عالم متغير**(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص.26.

[4] حسن البزاز،**مرجع سابق**، ص.55.

وبناء على ذلك، يمكن تعريف الأزمة باختصار على أنّها: "**تهديد كبير مفاجئ يحدث في وقت قصير يتسِّم بسرعة وكثافة الأحداث، ويتوقف نجاح عملية إدارتها على الأساليب التوفيقية المستعملة في ذلك كإبداء أحد الأطراف الرغبة في إيجاد التسوية، وعلى الأساليب التنسيقية كالتفاوض مع استخدام القوة، وتفشل عملية إدارتها في حالة استمرار الخيارات الضاغطة المحكومة بالتّشدد وعدم الإذعان**". ومن أبرز الأمثلة عن الأزمات الدولية التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة مثلاً نذكر: أزمة برلين (1948-1949)، الأزمة الكورية (1950-1953)، أزمة الصواريخ الكوبية (أكتوبر 1962)، أزمة قناة السويس (أكتوبر 1956) وأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران (1979-1981).

### 3. مستوى الأزمة المتفاقمة: *aggravated crisis*

وهو مستوى أكثر حدّة وخطورة من المستويين الأول والثاني ومع ذلك تبقى إمكانات العودة بالنزاع إلى مرحلة ما قبل التوتر ممكنة ما لم تفشل عملية إدارة الأزمة عند هذا المستوى، ويتميّز باستخدام القوة العسكرية بصفة محدودة لإرغام الخصم على تسوية النزاع قبل الإعلان الرسمي عن حالة الحرب من خلال احتلال موقع معين أو جزء من أراضي دولة ما بصفة مؤقتة، قصف بعض المدن والتجمعات السكانية، إعادة انتشار القوات العسكرية، مهاجمة وضرب أهداف إستراتيجية معينة، وكثيرا ما يقترن مفهوم الأزمة المتفاقمة مع حالات الحرب المحدودة *limited war* التي تدور في نطاق جغرافي محدود ولا تستعمل فيها الدول كافة مواردها المادية والعسكرية والسّكانية. ومن النّاحية القانونية يعدُّ هذا عملا عدوانيا غير مشروع يتعارض مع الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ما يلي: "**يمتنع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة لكونه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة**"[1].

### 4. مستوى الحرب: *war*

والحرب الفعلية *effectif war* هي آخر مراحل تطور النزاع الدولي وذروته، وتعني دخول طرفين أو أكثر في تصادم فعلي باستعمال القوة العسكرية كأسلوب قسري بعد فشل الأساليب الودية

[1] ف4/م2 من ميثاق الأمم المتحدة.

والدبلوماسية في حلِّ التناقضات، ويعرِّفها كوينسي رايت *Quincy Wright* كمايلي:"**الحرب هي الأساس القانوني الذي يتيح لجماعتين أو عدّة جماعات متعادية أن تحلّ النزاع بينها بقواتها المسلحة**"[1].

يحيل هذا التعريف إلى أنّ الحرب وسيلة إكراه قسرية قديمة وحالة قانونية تخضع لقواعد القانون الدولي، اهتمت بها الجماعة الدولية وقنّنتها الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تُعتبر مرجعيتها مثل عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة وسلسلة الاتفاقيات الإقليمية التي تلته، وقد تغيّرت قواعدها تبعا لتغير الأماكن والحقب التاريخية، وتسعى من خلالها الدول إلى تحقيق مصالح وأهداف مختلفة: توسعية،سياسية واقتصادية،...إلخ[2]، فالحرب هي استمرار للسّياسة بوسائل أخرى.

وعلى العموم، تأخذ النزاعات الدولية في تطورها أحد الاتجاهات التالية: اتجاه التصعيد *escalation*، اتجاه التناقص*abatement*، اتجاه الاستقرار *stabilization* واتجاه التلاشي والانتهاء*termination*، وهو مايوضِّحه الشكل التالي الذي يبدأ من نقطة الصِّفر:

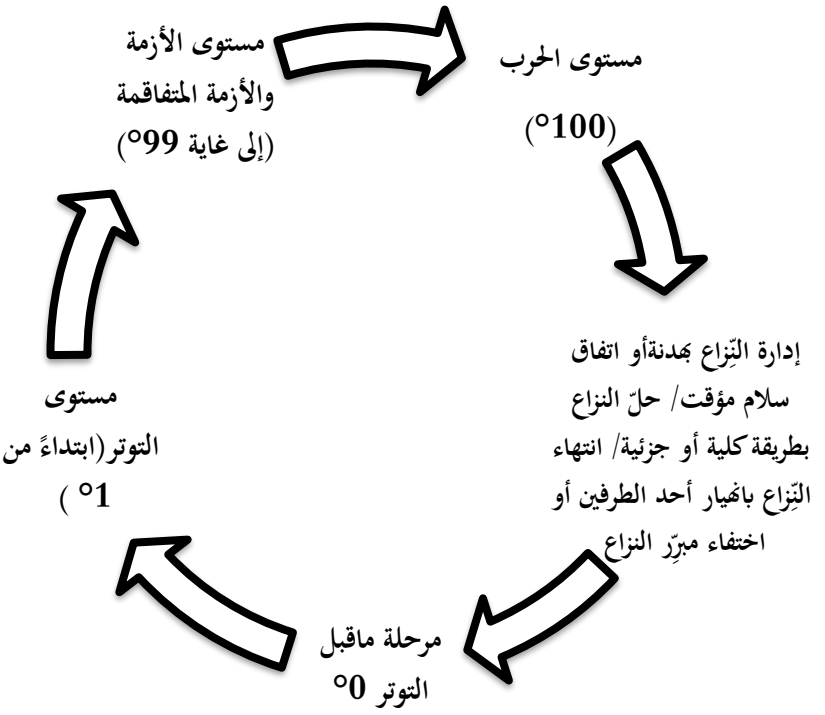


**الشكل رقم01: اتجاهات تصعيد وتخفيف النِّزاعات الدولية (دورة النزاع)**

[1]عمر سعد الله، **القانون الدولي لحل النزاعات** (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص.173.

[2]**المرجع نفسه**، ص ص .171-172.

**ثالثا – تحديد المفاهيم ذات الصلة بالنِّزاع والصِّراع والحرب:**

- **مفهوم العنف: *violence***

العنف كمفهوم عام أشمل من مفهوم الحرب والنزاع وهو لا يقتصر على استعمال القوة المادية بل يمتد إلى الجوانب النفسية والمعنوية والرمزية والاجتماعية والسياسية، ومن مظاهر العنف السياسي: أعمال الشغب، التظاهر غير السلمي، الاغتيالات، الأعمال الانتقامية....وغيرها، أمّا العنف المسلح فيعتبر أحد أهم آليات حسم النزاعات ومظهرا من مظاهر التّعبير عنها، وتتوقف شدّة النزاعات المسلحة على كمِّ ونوع العنف المستخدم لإدارته والمقصود به استعمال القوة العسكرية بين طرفين يحاول كلٌّ منهما أن يلحق الأذى والضرر بالطرف الآخر، وتعتبر النزاعات المسلحة واستخدام القوة –وفقا لميثاق الأمم المتحدة– عملا من أعمال العنف المشروع في القانون الدولي مع ضوابط مثل عدم التعرض للمدنيين والمناطق الأثرية المحمية واحترام الشرعية الدولية، وما تجدر الإشارة إليه أنّه ليست كل النزّاعات مرشحة بالضرورة لأن تصل إلى مرحلة استخدام العنف المسلح[1].

- **مفهوم العدوان: *Aggression***

توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في دورتها التاسعة والعشرين في ديسمبر 1974 إلى تعريف العدوان على أنه: "**مبادرة طرف واحد باستعمال القوة ومهاجمة الطرف الثاني مما ينتج عنه رد فعل مضاد قد يكون سببا من أسباب اندلاع الحرب**"[2]. ومن أهمِّ مظاهره: الغزو أو الاحتلال العسكري أو الهجوم الذي تشنُّه القوات المسلحة لإحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى حتى ولو أخذ طابعا مؤقتا، ضمُّ جزء من الإقليم أو الإقليم كلُّه بالقوة، القصف والحصار المسلح الذي تفرضه دولة على موانئ دولة أخرى أو سواحلها[3].

- **مفهوم الإرهاب: *terrorism***

في مفهومه العام، الإرهاب هو استعمال العنف السياسي من طرف أفراد أو منظمات إرهابية بشكل غير قانوني وبصور مختلفة مثل: خطف الطائرات المدنية والقبض على المدنيين كرهائن، الأعمال التخريبية،

[1] مصطفى يوسف كافي، **إدارة الصراع والأزمات التنظيمية**(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.01، 2015)، ص ص.20-21.

[2] عبد الغني عماد، "المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير"، **المستقبل العربي**، ع.275، جانفي 2002، ص.29.

[3] المكان نفسه.

السطو على المصارف والبنوك واستهداف الأماكن العمومية، خطف المسؤولين أو عائلاتهم، واغتيال القادة السياسيين [1]، وتتمثل السِّمة المميزة للأعمال الإرهابية في أنّ استراتيجية التأثير المقصود على جماعة محددة هو هدفها أكثر من التأثير على ضحيتها التي قد تكون أو لا تكون طرفا مستهدفا [2].

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، تحول اهتمام دارسي العلاقات الدولية إلى التركيز أكثر على مفهوم الحروب اللاتناسقية واللاتماثلية ***asymmetrical war***، وسمِّيت كذلك لأنها تتم بين طرفين غير متكافئين: دول لها سيادة وجيوش منظمة ومنظمات وجماعات غير منظمة كتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام تقوم بعمليات إرهابية بشكل مفاجئ وعشوائي ولا تملك جيوشا نظامية وليس لها قواعد واضحة يمكن استهدافها أو تحديد مقر واحد لها عبر العالم.

- **مفهوم المقاومة: *résistance***

ينبغي التمييز بوضوح بين مفهوم الأعمال الإرهابية والمقاومة التي تمثِّل حق الشعوب الخاضعة للاستعمار في تقرير مصيرها واستقلالها وهو ما تقوم به الحركات التحررية التي تعتبر كيانات محاربة ذات صفة دولية، وقد جاء في المادة 01 من بروتوكول تطوير القانون الإنساني المنعقد في جنيف عام 1976 بأنّ:**"حروب التحرير الوطني وحروب المقاومة هي حروب مشروعة وعادلة وتطبَّق بشأنها كافة القواعد التي أقرّها القانون الدولي بشأن قوانين الحرب"**[3]، كما أكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك في قراراتها التالية: القرار رقم 2625 الصادر في 1970/10/24 الذي يطالب بالامتناع عن استخدام القوة لتجريد الشعوب من هويتها ومنعها من ممارسة حقها في تقرير المصير، القرار رقم 3034 الصادر في 1972/12/18 الذي تضمَّن تأكيدًا صريحًا على دعم شرعية نضال الحركات التحررية، والقرار رقم 3246 الصادر في 1974/12/14 الذي يؤكِّد على أنّ محاولة قمع الحركات التحررية المكافحة ضد الاحتلال الأجنبي والعنصرية هو مخالفة لمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول ودعا إلى ضرورة تقديم المساعدات المادية والمعنوية لها[4] .

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.33.

[2] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص.21.

[3] عبد الغني عماد، **مرجع سابق**، ص.31.

[4] أمال يوسفي، **عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية**(الجزائر: دار هومة، 2008)، ص ص.36-38.

غير أنّ اللّافت للانتباه في هذا السياق هو مبدأ ازدواجية المعايير في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من قضايا المقاومة في دول العالم الثالث عموما والمقاومة الفلسطينية واللّبنانية على وجه التحديد من خلال تصنيف حركة حماس وحزب الله ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، وذلك في الوقت الذي اعتبرت فيه الحرب على الإرهاب في أفغانستان وفي العراق معركة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في تحدّي واضح لمبادئ الشرعية الدولية والتهميش المتعمَّد لدور مجلس الأمن الدولي، كما تمّ اعتبار تجربة مقاومة الدول الأوربية للاحتلال الألماني النازي عام 1939 تكريسا لمشروعية المقاومة وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن الشُّروط التي ينبغي توافرها حتى تتحقق مشروعية المقاومة:

- أن تكون هناك حالة احتلال فعلي ووجود قوات الاحتلال داخل الأراضي المحتلة.
- أن يقوم بأعمال المقاومة أفراد من الشعب المحتلة أراضيه.
- أن تتم أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال العسكرية.
- أن تكون أعمال المقاومة داخل حدود الأراضي المحتلة[1].

[1]عبد الغني عماد، **مرجع سابق**، ص.32.

## المحاضرة رقم 02: تصنيف النِّزاعات الدّولية

يخضع تصنيف النِّزاعات الدّولية إلى مجموعة من المعايير أهمُّها: النِّطاق الجغرافي للنِّزاع، حجمه، موضوعه ودرجة حدّته، وتعتبر هذه المعايير نسبية لا قطعية يمكن الاسترشاد بها للفهم والتحليل والمقارنة بين نزاع وآخر، فكلٌّ منها محكوم بضوابط وأسباب وأهداف وتفاعلات وخصائص تميزّه عن الثاني، كما أنّ الأمر لا ينفي مدى الترّابط والتداخل المحتمل بين مجموعة من النزاعات المركبة على أرض الواقع ممّا يجعل مهمة الإخضاع التيبولوجي الصّارم للنزاعات الدولية نظريا من الصّعوبة وعدم الدِّقة بمكان.

### 1. معيار النِّطاق الجغرافي للنِّزاع:

| نزاع داخلي –وطني | نزاع خارجي –دولي |
|---|---|
| يكون النِّزاع داخليا عندما يتعلق الأمر بقوى وأطراف متنازعة داخل الدولة الوطنية الواحدة في غياب تدخل خارجي مباشر، أي بين النظام الحاكم وحركات انفصالية ذات مطالب سياسية أو ثقافية وهوياتية أو أقليات ذات طابع عرقي، إثني أو ديني، ويتعلق الأمر هنا بالنِّزاعات الإثنية والحروب الأهلية. | هو نزاع إقليمي أو دولي يتعدّى نطاقه وأطرافه حدود الدولة الواحدة، يكون ثنائيا أو متعدد الأطراف حيث يتمّ بين فاعلين دوليين أو أكثر، يتعلق الأمر بالنِّزاع بين دولتين، أو بين دولة وحلف عسكري أو بين دولة وحركة تحررية. |

### 2.معيار حجم النِّزاع:

| نزاع كبير | نزاع صغير |
|---|---|
| يتسمُّ النزاع الكبير بتعدد أطرافه المباشرة وغير المباشرة، اتِّساع نطاقه الجغرافي، تعقد وتشابك القضايا المتنازع عليها، وتعدد أساليب حلِّه وإدارته. | تتسِّم النِّزاعات الصّغيرة الحجم بمحدودية عدد أطرافها ذات الحدود المتجاورة غالبا، محدودية نطاقها الجغرافي، القضايا المتنازع عليها تكون واضحة ومحددة مع سهولة احتوائها وحلِّها[1]. |

[1] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص.324.

## 03.من حيث العلاقة بين معيار النطاق الجغرافي للنزاع وحجمه:

| | |
|---|---|
| **نزاع داخلي صغير** ***Intra - state conflict*** | وهو نزاع بين النظام الحاكم وأقليات أو حركات انفصالية في شكل حرب أهلية. مثال: النزاع بين حركة إيتا الباسكية والنظام في إسبانيا، النزاع في إقليم دارفور في السودان، النزاع بين قبائل التوتسي والهوتو في رواندا. |
| **نزاع داخلي كبير** ***Internationalized conflict*** | هو نزاع داخلي يتم تدويله واستقطابه من قِبل الأطراف الإقليمية أو الدولية التي لها ثقل سياسي في المنطقة ومصالح استراتيجية مرتبطة بالنزاع، وهو يتطلب جهودا دبلوماسية وعسكرية كبيرة لاحتوائه[1]. مثال: الحرب الأهلية في لبنان 1975-1990 التي شهدت توسع أطرافها الإقليمين والدوليين (سوريا،إسرائيل،فرنسا،السعودية)، والحرب الأهلية الإسبانية1936-1939التي بدأت بين الحكومة الشعبية المنتخبة في إسبانيا العلمانية والجيش بقيادة فرانكو ممّا أدى إلى تدخل الحزب الشيوعي السوفيتي لمؤازرة الحكومة وتدخل الألمان والإيطاليين لدعم فرانكو، وينطبق الأمر كذلك على حالتي النزاع في ليبيا وسوريا منذ 2011. |
| **نزاع خارجي صغير** ***Inter-states conflict*** | يتسمُّ بوضوح أطرافه من الدول الصغيرة ذات الحدود المشتركة في غياب التدخل الخارجي مثل: **النزاع الحدودي المغربي الجزائري عام 1963، النزاع بين اليمن وارتيريا حول السيادة على جزر حنيش.** |
| **نزاع خارجي كبير** ***International conflict*** | وهو نزاع دولي مفتوح يتسمُّ بتعدد أطرافه المباشرة وغير المباشرة على المستوى الدولي، ويشهد تصعيدا كبيرا على مختلف المستويات، مثل النزاع بين ألمانيا وفرنسا حول الألزاس واللورين الذي أدى إلى نشوب **الحرب العالمية الثانية1939 -1945**، والنزاع الحدودي بين العراق والكويت والذي أدى إلى قيام **حرب الخليج الثانية 1991** والتي أسهمت في تغيير بنية النظام الدولي[2]. |

[1]عمار بن سلطان،**مرجع سابق**، ص.340.

[2]ناصف يوسف حتي،**مرجع سابق**، ص.324.

## 4 . معيار موضوع النِّزاع:

يتحدّد نوع النزاع حسب الموضوع المتنازَع عليه، وفي حالات كثيرة يصبح النِّزاع مركبا يشترك فيه أكثر من سبب ويشمل أكثر من موضوع، ومن أمثلة ذلك على سبيل المثال لا الحصر نذكر:

| | |
|---|---|
| **النِّزاعات القانونية** | وهي ما اصطلحت المادة 2/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على تسميتها بالمنازعات القانونية الخاضعة للحلول القضائية (التحكيم، التحقيق، ...)، والتي تتعلق بنزاع بين شخصين من أشخاص القانون الدولي حول تفسير وتطبيق معاهدة دولية أو أيّ مسألة من مسائل القانون الدولي، أو حول خرق التزام دولي ونوع التعويض المترتب عنه[1]. |
| **النِّزاعات الحدودية** | هي خلافات إقليمية ذات طابع مزدوج قانوني-سياسي، تحدث بين الدول المتجاورة بشأن الحدود البرية أو البحرية المشتركة بينها قبل أو بعد إبرام معاهدة أو سند قانوني في هذا المجال[2]. |
| **النِّزاعات التجارية** | هي خلافات تنشأ حول تفسير اتفاقيات التجارة الدولية التي تبرم حول أي صفقة تجارية لتزويد السلع أو الخدمات أو تبادلها، وحول اتفاقات التوزيع والتمثيل التجاري والتصنيع إنشاء الأعمال والاستثمار والأعمال المصرفية واتفاقات الامتياز وأيّ شكل آخر من أشكال التّعاون التّجاري والصِّناعي بين الدول[3]. |
| **النِّزاعات الإثنية** | يعبِّر مفهوم النِّزاع الاثني عن حالة التصعيد ضدّ جماعة معينة أو بين جماعتين داخل إقليم معين، حيث يكون الانتماء الاثني قاعدة للتعبئة. والإثنيات هي مجموعة من الأفراد يعتقدون أو يُنظر إليهم من زاوية الطرف الخصم بأنّهم كيان يتقاسم أعضاؤه هوية جماعية مشتركة ومميّزة عن غيرها، ذات خصائص ثقافية، عرقية، لغوية، دينية، أو فيزيونومية تساهم في صقل هذه الهوية والدفاع عنها. من أبرز الأمثلة على ذلك: **النزاع في البوسنة والهرسك** من 1991 إلى غاية 1995[4]. |

[1] خالد حساني، **مدخل إلى حل النزاعات الدولية** (الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2011)، ص ص.20-21.

[2] عمر سعد الله، **مرجع سابق**، ص.42.

[3] **المرجع نفسه**، ص.43.

[4] **المرجع نفسه**، ص.45.

## 05. معيار استعمال العنف:

| النِّزاعات غير العنيفة<br>*Non- violent conflicts* | النِّزاعات المسلحة<br>*Armed conflicts* |
|---|---|
| وهو نزاع لا يصل إلى مرحلة استعمال العنف المسلح أو الحرب، ويحصل ضمن القنوات الدبلوماسية المسموح بها كآليات للتفاعل الدبلوماسي والتي حددتها القوانين والأعراف الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، كما يمكن أن يحصل خارجها ولكن لا يشكِّل نقيضا لها ولا يتسم بالعنف مثل لجوء طرف إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وفرض العقوبات الاقتصادية والتجارية، وتبادل الاتهامات والحملات الدعائية المضادة[1] . | وهو نزاع إقليمي أو دولي يستعمل أطرافه العنف كآلية للتفاعل فيما بينهم بواسطة قواتهم النظامية المسلحة، ويظهر ذلك بصورة عامة وشاملة عند مستوى الحرب، وينطبق على هذا النوع من النزاعات اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 وقواعد لاهاي وغيرها من المبادئ القانونية. وتُصنّف الحروب الداخلية أيضا في هذا الإطار فهي تقع تحت قيادة مسؤولة (نظامية أو تابعة للجماعات غير النظامية أو الميليشيات) وتمارس السيطرة على جزء من الإقليم كما يمكنها القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة[2]. |

## 06. معيار درجة حدّة النّزاع:

| نزاعات منخفضة الحدّة<br>*Low intensity conflicts* | نزاعات شديدة الحدّة<br>*Highintensity conflicts* |
|---|---|
| وفقا لبرنامج جامعة ليدن البريطانية، يقاس عدد القتلى في هذا النوع من النِّزاعات بمعدل 100إلى 1000قتيل سنويا على الأكثر. | يقاس عدد القتلى في هذا النوع من النزاعات ب 1000 قتيل سنويا فما فوق، نزوح عدد كبير من السكان المدنيين وإحداث دمار كبير على جميع المستويات. |

[1] ناصف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص ص.293-294.

[2] عمر سعد الله، **مرجع سابق**، ص ص.49-50.

## المحاضرة رقم 03: التّأصيل التّاريخي للنِّزاعات الدولية

ذكر المفكر العسكري "روميل" في موسوعته "في مفهوم الصِّراع والحرب" أنّه منذ عام 3600 ق.م إلى غاية نهاية السبعينيات من القرن العشرين شهد العالم ما يقارب 13600 حربا[1]،كما أنّ أكثر من 23 مليون من البشر كانوا ضحايا الحروب في 138 حربا شهدتها الفترة من 1945 إلى غاية1989[2]، وهو ما يشير إلى أنّ استعمال العنف في العلاقات الإنسانية بين الجماعات غير المتجانسة عرقيا، طبقيا، سياسيا أو دينيا يعود إلى بداية الروابط الاجتماعية في حدِّ ذاتها، وهو سلوك متأصِّل في الدوافع النِّزاعية للنفس البشرية منذ أن أقدم قابيل على قتل أخيه هابيل.

وبناء عليه، فإنّ التّأصيل التّاريخي لظاهرة النِّزاعات الدولية والحروب يقترن إلى حدٍّ كبير بمسار تطور المجتمعات البشرية عموما، وبتطور مفهوم الدولة الوطنية ذات السيادة التي كانت نقطة التحول الأساسية في خلق أنماط رسمية للحروب الحديثة كبديل للعنف العشوائي الذي ساد مرحلة المجتمعات البدائية العشائرية والقبلية، والتي كانت تشهد حالة صراع من أجل البقاء والحفاظ على الذات إزاء خطر مباشر يهدِّدها أو بحثا عن حاجياتها الأساسية من غذاء، موارد مائية ومأوى، في حين كانت الكثير من القبائل تلجأ للحرب كوسيلة للثأر أو كطقس من الطقوس الهادفة لإبراز الهيبة والمكانة[3].

### أولاً–مراحل تطور ظاهرة النِّزاعات الدّولية:

فيمايلي عرضٌ موجز يستعرض أصول الظاهرة النِّزاعية في العلاقات الدولية وتطورها وفقا للتّحقيب الكلاسيكي المعتمَد في دراسات تاريخ العلاقات الدولية:

### 01– مرحلة العصور القديمة:

مع أنّ مجتمعات العصور القديمة اتجهت نحو تأسيس نمط من الجيوش المنظمة التابعة لوحدات سياسية أكثر تطورا مثل الدولة–المدينة على عهد الإغريق والدولة –الإمبراطورية الرومانية، وهو ما جعل حروبها التوسعية ذات أسباب ودوافع أكثر تعقيدا إزاء مناطق توسعها في إفريقيا وآسيا غير أنّ المؤرخ أرنولد توينبي يقول بشأنها: "**كلّ الصِّراعات التي خاضتها الإمبراطوريات في هذه الفترة كانت مدمِّرة تتسم بالاستعمال**

---

[1] عباس رشدي العماري، **مرجع سابق**، ص.05.

[2] محمد بوعشة، **مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية** (الجزائر: دار القصبة، 2007)، ص.71.

[3] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص .298.

**الوحشي للبعد العسكري"**، ومن أمثلتها: الحروب البيلوبونيزية بين إسبرطة وأثينا عام 460 ق.م التي أدّت إلى سقوط المدن اليونانية وإخضاعها للسيطرة الرومانية، والحروب البونيقية بين روما وقرطاج من أجل"رومنة" البحر المتوسط والسيطرة عليه، والتي تحولت على إثرها الإمبراطورية الرومانية إلى أول دولة – كوسموبوليتانية امتدت في أوج مراحل تطورها خلال القرن الأول ميلادي من حدود الهند شرقا إلى بريطانيا غربا، ومن الراين والدانوب شمالا إلى الصحراء الإفريقية جنوبا[1].

## 02- مرحلة العصور الوسطى:

مع الأخذ بعين الاعتبار هيمنة البعد الديني على العلاقات الدولية في هذه المرحلة، فإنّه من أبرز محطات الصِّراع التي تؤرخ لها هذه الحقبة الزمنية الحروب الصّليبية (1096-1291) التي كانت حصيلة ثلاثة قرون من علاقة عدم الاستقرار بين أوربا المسيحية والبلاد العربية والإسلامية، وقد تمحور المنظور الإسلامي للحرب في العلاقات الدولية حول:

- التمييز بين دار السِّلم ودار الحرب وفقا لمايلي: دار السّلم هي الدولة التي تحكم بسلطان المسلمين، وتكون المنعة والقوة فيها للمسلمين، ممّا يوجب عليهم الدفاع عنها والجهاد دونها فرض كفاية إذا لم يدخل العدو الديار، فإذا دخل العدو للديار تصبح فرض عين على الجميع مقاومته بكل الوسائل المتاحة.أمّا دار الحرب فتتمثل في البلاد التي لا يكون فيها السلطان والمنعة للحاكم المسلم، ولا يمكن الحديث عنها إلاّ في حالة اعتداء على المسلمين[2].
- أساس الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات السِّياسية التي يبرمها المسلمون مع غيرهم هو مبدأ الوفاء بالعهود (ومن هنا جاء مفهوم دار العهد)، حيث كانت وثيقة الأخوة أول وثيقة يوقعها النبي (صلى الله عليه وسلم) حوالي سنة 623م بين المؤمنين من مهاجري مكة وأنصار المدينة من جهة وبين اليهود من جهة أخرى، وعهده لنصارى نجران الذي يعتبر تشريعا لمعاملة رعايا الدولة من غير المسلمين[3].

---

[1]عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**(الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، صص 57-58.

[2]**المرجع نفسه**، ص ص.60-61.

[3]صالح عوض، **النظام السياسي في الفكر العربي الإسلامي: دراسة تحليلية في مرجعيات النظام الإسلامي**(الجزائر: دار الشروق للإعلام والنشر، 2010)، ص.262.

- الالتزام بالضوابط الأخلاقية في قواعد معاملة رعايا العدو بالامتناع عن أعمال القسوة والتمثيل والوحشية تجاه المحاربين، عدم التّعرض للمدنيين من الأطفال والشيوخ والنساء ورجال الدين والتجار والزُّراع، ومعاملة أسرى الحروب بما يصون كرامة الإنسان ويحمي حقوقه بغضِّ النظر عن معتقده وهو جوهر مفهوم "أنسنة الحرب"، وكلّها مبادئ اهتدى إليها القانون الدولي الوضعي وأرسى مبادئها مؤتمر لاهاي 1907بعد ثلاثة عشر قرنا من بعث هذه الرسالة الكونية التي عملت على مبدأ التصالح بين أبعاد الإنسان المادية والروحية وبين الإنسان وأخيه الانسان[1] .

## 03- مرحلة ما بعد اتفاقية واستفاليا إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (1648-1945)

يعتبر توقيع معاهدة واستفاليا *westphalia treaty* عام1648 نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقات الدولية لكونها أنهت أطول حرب في أوربا القرن السابع عشر والمعروفة بحرب الثلاثين سنة 1618-1648 بين الكاثوليك بزعامة إسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا، ولكونها أرست مفهوم "الدولة الوطنية" *nation-state* ومجموعة من المفاهيم والمبادئ الدبلوماسية مثل: مفهوم دبلوماسية المؤتمرات، المساواة بين الدول ونظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة وإرساء فكرة توازن القوى الأوربي[2].

وقد اتسمت هذه المرحلة بظهور الإيديولوجيات القومية الليبيرالية التي فجرتها الثورة الفرنسية 1789 وقيام الثورة الصناعية في أوربا مع بداية القرن الثامن عشر واختراع الآلة التي أدّت إلى تطوير الجيوش الوطنية وتحديث أسلحتها كمّا ونوعا ( وهو ما ظهر جليا في الحرب الأهلية الأمريكية 1781 والحربين العالميتين الأولى والثانية)، التجنيد الإلزامي في أوربا، ارتفاع حدة سباق التسلح وبناء الأحلاف وتزايد التنافس التجاري والاستعماري للقوى الكبرى[3]، كما شهدت -من الناحية الإستراتيجية- ثلاثة أجيال من الحروب التقليدية – الكلاوزفيتسية[4]التي تعتمد على المواجهة العسكرية المباشرة بين الجيوش في ميادين

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.261-277.

[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص ص.63-65.

[3] جيمس دوروتي وروبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص.155.

[4] الكلاوزفيتسية: نسبةً إلى المفكر الاستراتيجي الألماني كارل فون كلاوزفيتس *Carl Von Clausevitz*(1780-1831) مؤلف كتاب " في الحرب" الذي استوحى مبادئه من خبرة معايشته للحروب النابليونية ضد بروسيا واعتُبِر مرجعيةً للتنظير الاستراتيجي، ومن أهمِّ ما أكده في هذا الكتاب الطبيعة المزدوجة للحروب وارتباط الهدف العسكري بالهدف السياسي من خلال مقولته:" الحرب استمرار للسياسة بوسائل

القتال، زيادة حجم القوات المسلحة مما نتج عنه زيادة تكلفة الجيوش وكلفة النزاعات والحروب وبالتالي زيادة حجم الخسائر البشرية والمادية، وقد كانت الدول الأوربية الكبرى آنذاك أكثر الدول دخولا في نزاعات وحروب هذه الفترة خاصة:فرنسا، النمسا والمجر، بروسيا (ألمانيا)،بريطانيا،روسيا، وتحولها منذ بداية القرن العشرين إلى التنافس الدولي فيما بينها من أجل توسيع دائرة مستعمراتها وبالتحديد في الفترة من 1908-1914 مما أدّى إلى نشوب أول حرب عالمية أسفرت عن إحلال نظام الأمن الجماعي محل سياسة توازن القوى بعد انهيار الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية وصعود دول قوية جديدة في المجتمع الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إيطاليا واليابان[1].

رغم تبنيّ عصبة الأمم المنشأة بموجب معاهدة فرساي 1919 لنظام الأمن الجماعي، وإصدارها عددا من المواثيق والاتفاقيات الخاصة بنزع السلاح وحلِّ النزاعات الدولية بالطرق السلمية غير أنّ جهودها لم تفلح في تحقيق الأمن والاستقرار العالمي لا سيما بعد غزو اليابان لمنشوريا عام 1931 ثم الصين عام 1937 واعتداء القوات الفاشية على الحبشة عام 1936، وكانت هذه الأحداث – إضافة إلى تولي أودلف هتلر الحكم في ألمانيا- بوادرا لاندلاع ثاني حرب عالمية 1939-1945 انتهت بانتصار الحلفاء على دول المحور بحصيلة بشرية وعسكرية ضخمة.

## 04- مرحلة الحرب الباردة (1945-1989):

شهدت هذه المرحلة صراعا إيديولوجيا طويل المدى استغرقت فترة إدارته ما يقارب الخمسين سنة بين القطب الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والقطب الاشتراكي الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، ومن أهمِّ ميزاته:

1. صراع شامل، معقد في تفاعلاته وفي آليات إدارته، وتمَّ اللجوء فيه إلى جميع الوسائل السياسية، الاقتصادية، الثقافية، العسكرية، المخابراتية والدِّعائية.

---

أخرى، وكل حرب هي وسيلة جادة نحو نهاية (غاية ) جادة، وهي شكل من أشكال العنف الذي يستهدف إكراه الخصم على فرض إرادتنا"، كما تطرق في هذا الكتاب أيضا لمفهوم الحرب المطلقة والتي تستهدف تدمير العدو واستئصاله وتجريده التام من أسلحته. أنظر: -كارل فون كلاوزفيتز، **عن الحرب**، تر: سليم شاكر الإمامي ( بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)، ص.126.

[1] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص ص.63-65.

2. صراع شديد التوتر بشأن القضايا الرئيسة التي تتعلق بالمصالح العليا للطرفين مثلما حدث في أزمة برلين سنة 1949وأزمة الصواريخ الكوبية(1950-1953) وهي ما تسمى بمناطق النفوذ الحيوية أو "المناطق الحمراء"[1]، ولكّنه هادئ عندما يتعلق الأمر بمناطق النفوذ والقضايا الثانوية، يثبت ذلك حصول معظم النزاعات والحروب بالوكالة في هذه المرحلة في دول العالم الثالث: آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية.

3. نهاية هذا الصِّراع بسقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك جمهورياته وانهيار حلف وارسو لم يكن نتيجة مواجهة عسكرية مباشرة بين القطبين، ولكِّنه حدث خلال فترة إدارتهما للصِّراع بعد الوصول إلى مرحلة التوازن الرعب النووي بينهما وتوجههما نحو التعايش السلمي واعتماد سياسة البقاء المشترك، وقد عجّل بسقوط الاتحاد عامل الإنهاك الداخلي الذي عانى منه بسبب تفاقم البيروقراطية والأزمات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وتصاعد الوعي الإثني لدى الجماعات القومية داخله[2]، والّذي كان تحصيل حاصل بفعل عامل الاستنزاف الذي طال قدراته المالية والعسكرية والاقتصادية على المستوى الخارجي خاصة بعد اندفاعه في سباق "حرب النجوم "التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتكاليف الباهظة للتدخل السوفياتي في حرب أفغانستان (1979)[3].

4. في جانبها الاستراتيجي، شهدت النِّزاعات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة تحولا حاسما من استعمال الأسلحة التقليدية ذات الطابع الهجومي/ الدفاعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل (القنابل الذرية، الهيدروجينية، الصواريخ العابرة للقارات، ...) ذات الطابع الردعي والتي أدت إلى وصول القطبين إلى مرحلة التوازن النووي واستبعاد اندلا ع حرب نووية شاملة[4].

---

[1] عباس رشدي العماري، **مرجع سابق**، ص.39.

[2] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص ص.343-344.

[3] منير شفيق، **الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب: من السيوف والدروع .. إلى الصاروخ والأنفاق**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص.92.

[4] **المرجع نفسه**، ص.85.

## ثانيا–التطور التاريخي لعلم النِّزاعات الدولية:

بعد استعراض هذا التّحقيب الكرونولوجي المختصر، يتضح أنّ التأريخ لظاهرة النِّزاعات قديم قِدم العلاقات الإنسانية والاجتماعية والسياسية، أمّا الحديث عن علم النِّزاعات الدولية*conflictology*[1] كحقل أكاديمي متخصِّص فلم يظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو علم ديناميكي يعتمد على دراسات فرعية عابرة للتخصصات، يهدف إلى بناء تصورات ونماذج نظرية ومفاهيم على ضوء القضايا والأزمات الدولية التي تستوجب البحث والتطوير المستمر لإيجاد الحلول العملية المناسبة للتعامل معها[2]، كما يتناول جوهر النزاعات وتصنيفها وطبيعتها، ويبحث في جذورها ومسبِّباتها، ثم آليات إدارتها وحلِّها .

وقد ظهرت أولى مؤسسات البحوث في هذا التخصص خلال الفترة من 1945 إلى 1965، حيث كان تيودور لينتز *Theodore F.Lentz* أول من أنشأ معهدًا لدراسات السّلام في سانت لويز (ميسوري) بالولايات المتحدة الأمريكية بعد حادثتي هيروشيما وناغازاكي، معتبرا أنّ عدم الانسجام بين العقل والقوة أدى إلى حالةٍ من الفوضى وعدم التوازن في النظام الدولي[3]. كما قدّمت ماري باركر فوليت *M.B.Follet* دراسةً سنة 1942 في مجال سلوك المنظمات وإدارة النزاعات في علاقات العمل، إضافة إلى الدراسات التطبيقية حول الصراعات المسلحة والحروب التي قام بها الروسي بيتريم سوروكين *P.Sorokin* والأمريكي كوينسي رايت *Quincy Wright* . ويمكن تقسيم مراحل تطور هذا العلم إلى ثلاثة محطات رئيسية: مرحلة التأسيس، مرحلة البناء ومرحلة إعادة البناء، ونستعرض تفصيل ذلك فيمايلي:

---

[1] تختلف ترجمات كلمة***conflictology*** إلى اللغة العربيةحيث يتم تداول المفاهيم التالية: علم النِّزاعات الدولية، علم فضّ النزاعات الدولية، علم تسوية وحلّ النزاعات، علم دراسات السلام والحرب، ويستعمل الباحث الأكاديمي المغربي محمد الشرقاوي (أستاذ تسوية النزاعات الدولية بجامعة جورج ميسن بواشنطن ) **مفهوم الصِّراعُلوجيا** ومن خلاله يدعو إلى ضرورة تأسيس مدرسة جديدة تكون بمثابة الجيل الثاني في مسار تطور هذا العلم وعدم الاكتفاء بالبحث عن طبيعة النزاعات إنّما الوصول إلى برنامج بحثي جديد يهتم بإيجاد حلول عملية لها بشكل علمي وشامل يمتد إلى تحليل ظاهرة الصِّراعات والعنف في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والإنسانية باستعمال أدوات وتقنيات بحث متعددة التخصصات مع التركيز على الواقع العربي لفترة ما بعد 2011 ، وهو موضوع محاضرته الموسومة ب: " **لماذا يحتاج العالم العربي لصِراعُلوجيا كعلم جديد؟**" التي ألقاها بكلية الحقوق بفاس (المغرب) يوم 2020/03/04. (المنشورة على موقع arabi21)

[2] زياد الصمادي، **حلّ النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني** (برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010)، ص.8.

[3] محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص.30.

## 1. مرحلة التأسيس:

وهي مرحلة تمتد طيلة عقدي الخمسينيات والسِّتينيات، وقد انطبعت بجهود الأباء المؤسسين لهذا العلم (مجموعة لندن) وعلى رأسهم: كينيث بولدينغ *K.Boulding* (أستاذ الاقتصاد بجامعة ميتشغان) الذي عمل على إخراج مجلة "فضُّ النزاعات" عام 1957 مع مجموعة من الأكاديميين من تخصصات مختلفة وتأسيس "مركز بحوث لفضِّ النِّزاعات" سنة 1955. وقد تمحورت فكرته الأساسية لتفادي النزاعات الدولية حول إصلاح المنظمات الدولية والتزود بقاعدة المعرفة والقدرات المعلوماتية التي تساعد على إعداد تقارير البحوث للتنبؤ بحالات النزاع.

أمّا جون غالتونغ *John Galtung* فقد كانت أهمّ إسهاماته في هذه المرحلة التأسيس لمفهوم "مثلث النِّزاع" *conflict triangle* معتبرًا أن النِّزاعات يمكن أن ينظر إليها في شكل مثلث متساوي الأضلاع، وأطلق على زواياه الثلاث: زاوية التناقض C زاوية الإدراك A وزاوية السلوك B. ويرمز التناقض *contradiction* إلى حالة عدم التوافق في الأهداف والمصالح بين الأطراف المتنازعة، بينما تتضمن حالة الإدراك *attitude* التصورات النمطية أو الفعلية

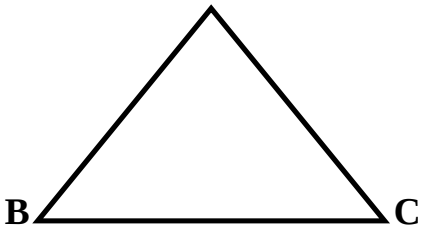


التي تعبِّر عن إدراك كلّ طرف لنفسه وللآخر والتي من شأنها تعميق الأزمة، أما السلوك *behavior* فيشير إلى مظاهر التعاون أو العداء والتهديد بين طرفي النزاع، وينبغي أن تتوافر هذه العناصر الثلاثة مجتمعة ومترابطة في وقت واحد في حالة النزاع الكامل، حيث تبدأ النزاعات بطريقة ديناميكية وبحالة من التوتر نتيجة تناقض المصالح المتضاربة المتواجدة على رأس هيكل النزاع، تتبعها تصورات إدراكية وسلوكات عدائية قد تأخذ منحى متطورا نتيجة عملية التصعيد[1] .

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.81-84.

ويعدُّ جون بيرتون *John Burton* واحدًا من أهمّ رواد علم النِّزاعات في هذه الفترة، وهو أحد مؤسِّسي"جمعية بحوث الصِّراعات" و"مركز تحليل النزاعات الدولية" في جامعة لندن سنة 1966، وقد تأثرت كتاباته بأعمال توماس شيلينغ *Chilling* و أناتول رابوبورت *Rapoprt* التي تعتمد على نظريات الألعاب (المباريات) والاستراتيجيات التنافسية للفاعلين الدوليين، وبنظرية التنظيم التي تعتمد في التحليل على نهج المكاسب المتبادلة، كما ركّز بيرتون جهوده للتفرقة بين النزاعات القائمة على مصالح مادية *interests* يمكن مقايضتها، وبين النِّزاعات القائمة على حاجات *needs* كالأمن، الهوية والاعتراف ... لا يمكن مقايضتها[1] .

## 2. مرحلة البناء:

وهي المرحلة التي تمتد خلال عقدي السّبعينيات والثّمانينيات من القرن العشرين ومن خلالها توسعت قاعدة دراسات النزِّاعات الدولية من أوربا الغربية إلى شمال أمريكا واليابان ومناطق أخرى مختلفة من العالم على غرار جنوب إفريقيا، سيريلانكا، إيرلندة الشمالية وأمريكا اللاتينية، والتي قادها مجموعة من رواد "برنامج هارفارد للتفاوض" على غرار: هيربرت كيلمان *Kelman* ، آدم كيرل *Adam Curle* الذي قام بتطوير مفهوم وساطة المسار الثاني (غير الرسمية ) *soft mediation* من منظور التنمية الإنسانية الشامل، إليس بولدينغ *Elise Boulding* التي درست ظاهرة النزاعات الدولية من منظور النوع الاجتماعي ودور الثقافة المدنية العالمية في صنع السلام، روجر فيشر *Roger Fisher* و ويليام يوري *W.Ury*وقد نُشِرت أعمالهم في "مجلة التفاوض" *Negociation journal*.

وتمحورت أهداف أجندتهم البحثية في هذه الحقبة الهامة من تاريخ الحرب الباردة حول البحث في سبل وآليات تفادي اندلاع حرب نووية، إزالة مظاهر التفرقة في النظام العالمي وتحقيق التوازن الإيكولوجي والرقابة عليه وذلك من خلال فهم نظري عميق للنِّزاعات المدمِّرة وتحقيق الوفاق بين القوتين العظميين بعقد اتفاق رسمي تكون حصيلته تحقيق مكاسب لكلا الطرفين وفقا لقاعدة رابح- رابح *win-win agreement*، وهو ما تعكسه بحوثهم التي تمّت بالتعاون مع مجموعة من المراكز الأكاديمية الأخرى وركّزت على قضايا "التبادل التدريجي في خفض التوتر" الذي شهد تطبيقه في التوقيع على

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.30-39.

معاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية سنة 1963، محادثات"سالت" للحدِّ من الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدات حظر الانتشار النووي، إضافةً إلى تركيزهم على موضوع "الاستراتيجيات الدفاعية البديلة" من خلال تشجيع التوسع الذي عرفته عضوية المجموعة الأوربية وحلف شمال الأطلسي في عقد الثمانينيات.

### 3. مرحلة إعادة البناء:

وهي الفترة التي تزامنت وانهيار نظام القطبين مع بداية التِّسعينيات وبروز أنماط جديدة من النِّزاعات والقضايا العالمية، ممّا استدعى من المتخصِّصين في هذا العلم إعادة النظر في أجندتهم البحثية ومقارباتهم النظرية والمنهجية لمعالجتها ومواكبة تغيرات المرحلة عبر الانفتاح على الدراسات الاجتماعية والثقافية، والتي ركّزت على المحاور التالية:

- "بناء السلام من أسفل" *peace building from below* من خلال التغلب على التناقضات الثقافية السائدة داخل بنيات المجتمع بدلا عن بنائه من" أعلى إلى أسفل" *top-down peace building*عبر تدخل الخبراء الخارجيين لتطبيق نماذج مستوردة لحلِّ النزاعات لا تتواءم عادةً والخصائص المحلية والثقافية للجماعات المتنازعة، وكان جون بول ليدراخ *Lederach* أهمُّ من طور هذا النهج الجديد في فضِّ النزاعات عبر مؤلَفه "الإعداد للسّلام" الصادر عام 1995 مستندا في ذلك على تجارب السلفادور، إثيوبيا والفلبين في انتقالها باتجاه السلام بضغوط من القاعدة.
- نقد المقاربات النظرية التي تبنّاها الأباء المؤسسون لعلم النزاعات الدولية والقائمة على مبدأ حلّ النِّزاعات داخل الأطر والمؤسسات الاجتماعية التي يكون هدفها الحفاظ على استدامة هذا النظام، والانتقال إلى ضرورة البحث عن مصادرها وكيفية تغييرها إلى تحولات سلمية وإيجاد البدائل الممكنة للوصول إلى الهدف النهائي في فضِّ النزاعات والذي يطلق عليه عملية تحويل النزاع[1] *conflict transformation*، مع إعادة الاعتبار للمنظورات القيمية والثقافية والحضارية في تحليل الظواهر النزاعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويظهر ذلك جليا من خلال الجدل الذي يثيره تحليل النزِّاعات العرقية المتعددة الثقافات، مقاربات الصدام الحضاري ومقاربات فض النِّزاعات من مدخل الجندر (النوع الاجتماعي).

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.40-59.

## المحاضرة رقم 04: خصائص النِّزاعات الدّولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

أدّى تفكك الاتحاد السوفياتي كقوة مركزية في النّسق الدّولي الثنائي القطبية إلى تبلور سياق جديد لدراسة النِّزاعات الدولية، وذلك على غرار كلِّ ظواهر العلاقات الدولية ومواضيعها التي تأثرت بوضوحٍ بهذا التحول على مستويات وأصعدة عديدة. وفيما يلي محاولة لرصد هذه التحولات التي طالت الظواهر النِّزاعية عبر ثلاثة محاور هامة: المستوى الأنطولوجي، المستوى التنظيري، والمستوى المنهجي.

### أولا – المستوى الأنطولوجي:

يركِّز البعد الأنطولوجي على دراسة التطور الكمِّي والنّوعي(الكيفي) للظاهرة المدروسة، ويرتبط المؤشر الأول (الكمِّي) بقياس معدل ارتفاع أو انخفاض حدوث الظاهرة، أما المؤشر الثاني فيحيل إلى مدى ظهور أشكال وأنماط جديدة للظاهرة، أو بروز فواعل جديدة، وكذا عوامل وفضاءات جديدة تُمارَس فيها[1]:

- المؤشرات الكمِّية:

أ- انحسار عدد النزاعات والحروب بين الدُّول *inter- state conflicts* على المستوى الإقليمي والدولي خاصة في العشر سنوات الأولى التي أعقبت انهيار نظام القطبية الثنائية، فمنذ 1990 إلى غاية 1999 شهد العالم 118 نزاعا مسلحا في 80 دولة : 10منها فقط يمكن تحديدها بدقة كنزاعات ما بين الدول ذات السيادة أي ما يعادل نسبة 5 % من مجموع النزاعات المسلحة في الفترة ذاتها وهو ما يختلف كثيرا عن الإطار العام للنزاعات خلال فترة الحرب الباردة، وأكثر من 100 نزاع منها جرت داخل الدُّول–الوطنية الواحدة مع تمركز هذه النزاعات بشكل خاص في منطقتي البلقان والقوقاز في سياق عملية التفكك التي شهدتها يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي، ويمكن تفسير ذلك بالتحول النوعي الذي حدث على مستوى طبيعة مصادر تهديد أمن الدولة الوطنية التي لم تعد محصورة في نطاقها

[1]حوسين بلخيرات، "نهاية الحرب الباردة والتنظير في النزاع الدولي"، **دراسات سياسية**(الصادرة عن المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 08أغسطس 2017، ص.08.

العسكري الخارجي فقط، كما يُعزى ذلك أيضا إلى التوجه العالمي مع بداية التسعينيات نحو تكثيف الاعتماد المتبادل على المستوى الاقتصادي والتجاري وهو ما رجّح كفة التعاون على كفة النِّزاعات[1].

ب- ارتفاع عدد النِّزاعات ضمن الدّولتية التي تحدث داخل الدولة –الوطنية الواحدة *intra-state conflicts* والمعروفة بالنِّزاعات الإجتماعية المتأصِّلة الجذور *Deep-rooted conflicts*أو المرُجأة*Protracted social conflicts*أو النِّزاعات الصّعبة *intractable conflicts*التّي طورها كل من جون بيرتون *John Burton*وإدوارد عازار *Edward Azar*من خلال الدِّراسات التي أجراها عن لبنان، سيريلانكا، الفلبين، إيرلندة الشمالية، إثيوبيا، قبرص، إسرائيل، إيران، نيجيريا، جنوب إفريقيا والسودان[2].

فحروب ونزاعات نهاية القرن العشرين لم تكن على علاقة بالسياسة الخارجية أو الأمن أو مركز الدولة، وإنّما كانت على صلة بالدّولة نفسها ودور ومكانة القوميات والجماعات داخلها، فحتّى وقت قريب كان المحلِّلون المهتمون بالدراسات الإستراتيجية ومنظرو العلاقات الدولية قد أعطوا القليل من الاهتمام للأسباب والآثار والمضامين الدولية للنزاعات الفئوية والطائفية والعرقية وأشكال أخرى منها، وفي هذا الإطار لابد من التعرض بإسهاب لموضوع النِّزاع الاجتماعي المتأصل الذي يتمحور حول "مُكوِّن الجماعة" *communal content* وهويتها سواء كانت عرقية، دينية، ثقافية، ...والتي تدخل في علاقة صراع مع الدولة وهو ما أسماه أزار*Azar* ب"حالة الوجوم بين الدولة والمجتمع" *disarticulation*، وذلك من أجل تحصيل "حاجياتها الأساسية" *basic needs* من: الاعتراف، الهوية والأمن، رفع الغبن والحرمان الاجتماعي، الحاجة للتنمية، الحرية والمشاركة السياسية.

ويؤكِّد إدوارد أزار أنّ معظم الدّول التي شهدت نزاعات اجتماعية متأصلة هي تلك التي تشترك حكوماتها في سمات معينة أبرزها: عدم الكفاءة في التسيير الإداري والتنموي، الانقسام والهشاشة، ،

---

[1] فاطمة الزهراء حشاني، **النِّزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007، ص ص. 36-39.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول: في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر** ( الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص.138.

الفشل في الاستجابة للحاجيات الإنسانية والأساسية لمواطنيها، احتكار السلطة من قبل جماعة ذات هوية مسيطرة أو تحالف جماعات مهيمنة تستخدم السلطة لمضاعفة مصالحها على حساب الجماعات الأخرى، عدم الاعتراف بذاتية الأقلية المقصية مما يعجِّل بحدوث أزمة الشرعية، وغالبا ما تحدث النزاعات الاجتماعية المتأصِّلة في الدول النامية المتعددة الجماعات التي كانت تابعة لقوى استعمارية تستمد منها تقاليد هرمية عن الحكم البيروقراطي وممارسة القمع السياسي وترتبط بها داخل شبكة الحلقات السياسية والعسكرية والاقتصادية وأنماط الزبائنية الدّولية والإقليمية المبنية على مصالح القوى الكبرى [1].

لقد خلّف انهيار الاتحاد السوفياتي 15 دولة متعددة الإثنيات، وأحصت الدِّراسات أنّه من بين 42 دولة افريقية جنوب الصحراء انخرطت 13 منها في حروب أهلية في الفترة من 1989-1997لأسباب متعددة: نفوذ إقليمي، مشاكل داخلية...[2]، وقد أجرى فالينستين *Wallenstein*دراسة نشرت في عام 1996، تناول من خلالها دراسة96نزاعا حدثت في الفترة مابين 1989-1995، ووجد أنّ91نزاعا منها نشأ بعد نهاية الحرب الباردة، وهي من نوع النزاعات الداخلية[3]. ومن أمثلتها: النّزاع بين ميليشيات الهوتو وحكومة بوروندي الذي بدأ عام 1993، النِّزاع بين حكومة كمبوديا والخمير الحمر منذ 1975، النّزاع في سيراليون سنة 1989 بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة وأكزيكيوتيف أوت كوم (مرتزقة جنوب إفريقيا)، النزاع في الصومال بين اتحاد المؤتمر الصومالي (علي مهدي)واتحاد المؤتمر الصومالي بقيادة حسين عيديد عام 1991، الحرب في البوسنة والهرسك عام 1992 بين الصرب والكروات، الحرب في الزائير( الكونغو الديمقراطية حاليا) عام 1993 بين الحكومة والتحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو. ورغم التراجع الكبير في حجم النزاعات الداخلية ذات الطابع الاثني منذ 1997 إلا أنها مازالت تستقطب الحيز الأعظم من اهتمامات الدوائر

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.140-144.

[2] فاطمة الزهراء حشاني، **مرجع سابق**، ص.04

[3] محمد عبد الغفار **المرجع نفسه**، ص.148.

الأكاديمية المختلفة، وبشكل أكثر تحديدا ما يتعلق بإدارة التراع أو الوقاية منه، وتدخل الطرف الثالث في التراعات الاثنية[1].

- المؤشرات النوعية:

1. دور الفواعل النِّزاعية (العنيفة) من غير-الدُّول *violent non-state actors* كفاعل أساسي في نزاعات مرحلة ما بعد الحرب الباردة: وتُعرَّف هذه الفواعل على أنّها: "**جماعة منظمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة وتستخدم القوة العسكرية أو التهديد بها لتحقيق أهدافها، كما أنها جماعات تلجأ إليها الدول لخوض الحروب كبديل للعنصر البشري أو بهدف خلق نزاعات داخلية تبرز التدخل الخارجي خاصة من طرف القوى الكبرى**"[2]. وتشمل: أمراء الحروب، الميليشيات (البشمركة الكردية والميليشيات المنتشرة في ليبيا، سوريا، اليمن والعراق ومنطقة السّاحل الإفريقي)، حركات التمرد التي تستهدف الإطاحة بالحكومة القائمة أوالاستقلال عنها (حركة الشيشان في روسيا، القوات الثورية المسلحة في كولومبيا، الجيش الجمهوري الإيرلندي في المملكة المتحدة...)، المنظمات الإرهابية أو تلك التي تزعم أنها"جهادية"، عصابات الاتجار غير المشروع بالأسلحة وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود (العصابات الأفغانية)[3].
2. الحروب اللّاتماثلية (اللّاتناسقية) *assymetrical wars* كنمط جديد خلال هذه المرحلة:فإذا كانت جيوش الدُّول الصِّناعية قد بُنِيَت على أساس مواجهة جيوش مكافئة لها على غرار ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية وجيوش حلف الناتو مقابل جيوش حلف وارسو إبان الحرب الباردة، فإنّ الحروب الدولية التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة خرجت عن هذا السياق التقليدي للمواجهة العسكرية ونقلت الحرب إلى ما يسميه الجنرال سميث "نمط الحروب وسط الشعب" التي تكون المدن والمناطق المأهولة بالسُّكان مسرحا لها ، حيث تخرج قوات

[1] فاطمة الزهراء حشاني، **مرجع سابق**، ص.41.

[2] حوسين بلخيرات،**مرجع سابق**، ص ص.8-9.

[3] شهرزاد أدمام، "الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية"، **سياسات عربية**، ع.08، أفريل 2014، ص ص .74-72.

المقاومة الشعبية ومنفذو العمليات الانتحارية والجماعات من وسط الشعب على غرار حرب يوليو 2006 بين الجيش الإسرائيلي والمقاومة اللبنانية[1]وجبهة النصرة والجيش الحر في سوريا. كما يكون أحد أطراف هذه الحرب فاعلا من غير الدول، ومن هنا تختلف تقاليدها عن تقاليد الحروب التقليدية بدءا بقرار الإعلان عنها الذي لم يبق حكرا على الدول وصولا إلى اعتمادها حرب العصابات والمدن واستغلال المدنيين كدروع[2].وقد أظهرت الحروب التي شهدتها أفغانستان 2001 عقب أحداث 11سبتمبر، العراق عام2003 وحرب تموز بين المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله والجيش الإسرائيلي عام 2006 أنّ النزاعات المسلحة في هذه المرحلة أخذت وجها جديدا مع التطور المستمر في الظروف المتعلقة بقوة التكيف مع عدو أكثر تطورا، والذي يتمتع بالتفكير والتنظيم ورد الفعل المغاير لفعل الخصم بغرض الأخذ بزمام الأمور واستغلال نقاط ضعف العدو أو ربح مجال عملياتي أكبر[3]. وعلى العموم، تتسمُّ الحرب اللاتماثلية بكونها حرب لا يحدُّها إطار مكاني محدّد كساحة للقتال، ولا يحكمها إطار زماني مقدّر لتنفيذ المهام القتالية، وتتميز أيضا بتوجيه كلِّ طرف من أطرافها ضربات ضدّ الهدف الذي يرى فيه إضرارا مؤثرا بالطرف الآخر وليس ضدَّ العدو ذاته، وهو ما يستدعي تطوير أسلحتهما بما يكسبهما مرونة عالية على التحرك السريع والوصول إلى المناطق الضيقة والكثيفة السكان والنائية ذات الطبيعة الجغرافية والتضاريسية المعقدة والصعبة[4].

3. التحول على المستوى الاستراتيجي من استعمال الأسلحة التقليدية إلى هيمنة البعد المعلوماتي والتكنولوجي الذي أفرزته الثورة في الشؤون العسكرية *revolution in military affairs* وهو يرتكز على استعمال الأسلحة الذكية التي أفرزتها التطورات التقنية في عالم الحاسوب

---

[1]منير شفيق، **مرجع سابق**، ص ص.226-227.

[2]شهرزاد أدمام، **مرجع سابق**، ص.86.

[3]*Samia Goubi, « Guerre asymétrique et réorganisation des armées : la mutation des conditions d'emploi des forces », **El Djeich**, N582, janvier2012, pp.39-41.*

[4]عادل سليمان، **الثورة في الشؤون العسكرية: التداعيات والانعكاسات الدولية والإقليمية** (دراسة صادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)،**قضايا**، ع.14، السنة الثانية، فبراير 2006، ص ص.35-36.

والرقميات والاتصالات ( القنابل الذرية، الطائرة الشبح، الطائرة بدون طيار ،...)[1]، وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبرز تفوقها النسبي في هذا المجال منذ حرب الخليج الثانية (1991) مرورا بعملية ثعلب الصحراء ضد العراق (1998) وصولا- وبشكل أكثر وضوحا- إلى حرب أفغانستان (2001) و الحرب على العراق (2003)[2]، مستعملة أشكالا جديدة من الأسلحة الروبوتية المعتمدة على البرمجة السابقة والتوجيه عن بعد والتي تختلف تماما عن الأسلحة التقليدية وأهمها: القنابل العنقودية متعددة القذائف، قنابل الاختراق العميق، صواريخ التوماهوك دقيقة التوجه بعيدة المدى، قذائف الليزر، القاذفات بعيدة المدى، القواعد الفضائية ومراكز إدارة حرب المعلومات المتطورة[3].

4. تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من بعده العسكري التقليدي المحض الخاص بمجالات الدفاع فقط إلى بعده الشامل المتضمن مفهوم الأمن الإنساني بتعدد مدلولاته وأبعاده الاقتصادية والسِّياسية والصِّحية والبيئية التي تركِّز أكثر على الإنسان – الفرد كوحدة تحليل أساسية بعد صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994، وهو ما حوَّل الاهتمام الأكاديمي من حقل الدراسات الاستراتيجية إلى حقل الدراسات الأمنية. ومن أهم التّهديدات الجديدة للأمن الإنساني في هذه الفترة: تزايد وتيرة التهديدات الداخلية في الدول والتي كان أكبر ضحاياها هم المدنيون ،كما ترتَّب عنها واحدة من أخطر مشاغل الأمن وهي مشكلة اللاجئين الذين بلغ عددهم وفقا لإحصائيات 2009 حوالي 15 مليون لاجئ ، توسع مجالات الجريمة المنظمة والتي تتخِّذ عدة أشكال مثل الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات وتبييض الأموال وتهريب الأسلحة، وتفاقم الأخطار البيئية حيث يشهد عالم اليوم تدهورا بيئيا كبيرا زاد من حدته التطور التكنولوجي والاستغلال غير العقلاني للموارد حيث تتأثر البيئة في ثلاثة مجالات حيوية هي التلوث البيئي وهدر الطاقة والاحتباس الحراري[4].

---

[1] منير شفيق، **مرجع سابق**، ص.223.

[2] عادل سليمان، **مرجع سابق**، ص.08.

[3] **المرجع نفسه**، ص.21.

[4] نسيم بوبرطخ، "مفاهيم الأمن والدفاع"، **الجيش**، ع.583، فيفري 2012، ص.65.

**ثانيا –المستوى النظري:**

يقول ستيفن والت *Stephen Walt* أستاذ الشؤون الدولية بجامعة هارفارد: "**سيبقى فهمنا قاصرا إذا حصرنا تفكيرنا في فهم ظاهرة دولية ما على أحد المنظورات في العلاقات الدولية**". ومن ثمّة،كان أبرز تحول عرفه تحليل النِّزاعات الدّولية على المستوى النظري الانتقال من هيمنة المقاربات التقليدية التفسيرية (الواقعية، الليبيرالية والماركسية) إلى الجمع بينها وبين المنظورات التكوينية ما بعد الوضعية التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بقوة، وحاولت في إطار المحاورة الثالثة في العلاقات الدولية *thirddebate* مواجهة النقائص المترتبة عن تركيز الاتجاهات الوضعية على تفسير الظواهر أكثر من تركيزها على الفهم والاستيعاب، ويتعلق الأمر هنا بالنظرية البنائية، النظرية النقدية الاجتماعية ونظرية ما بعد الحداثة[1].

وبناءً عليه، وعند محاولة تحليل نزاعات مرحلة ما بعد الحرب الباردة يستدعي الأمر النّظر إليها كتوليفة مركبة من النظريات والمقاربات التي تجمع بين الأنطولوجيا المادية والأنطولوجيا القيمية وكمنظورات تنافسية في حالة تعايش، فكلٌّ منها حاول دراسة ظاهرة النِّزاع الدّولي انطلاقا من زوايا تحليلية معيّنة تعكس تصورا محدّدا مُتناسياً الأبعاد الكلية المختلفة للنِّزاعات الدولية على اختلاف مسبِّباتها ومحدداتها وآليات حلِّها وإدارتها، ففي الوقت الذي ركّزت فيه النّظرية الواقعية *Realist theory* (بشقيها التقليدي والجديد) على مسلّمات من قبيل: الغريزة العدوانية للطبيعة البشرية أو فوضوية النِّظام الدّولي، أولوية المصلحة الوطنية، عامل القوة وسياسة الاعتماد الذاتي للدول كعوامل رئيسية في حدوث النزاعات مع إقصائها الواضح للجوانب السوسيولوجية، الثقافية والسيكولوجية للظاهرة النِّزاعية، ركّزت نظرية السّلام الديمقراطي*Democratic peace theory*– وهي أحد أهمّ فروع المنظور الليبيرالي الجديد– على تفسير انخفاض عدد النزاعات بين الدُّول في العشرية الأولى التي تلت انهيار نظام القطبية الثنائية إلى فكرة أنّ الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وأنّ ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل وعولمة المصالح الاقتصادية المتبادلة أدّت إلى ترجيح كفّة التعاون بدلا عن الصِّراع[2].

[1] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص.305.

[2] حوسين بلخيرات، **مرجع سابق**، ص ص.17-18.

مع انفجار النِّزاعات الإثنية في دول البلقان وغيرها من مناطق العالم منذ مطلع التسعينيات، أثبت المنظور الواقعي قصور قدراته التفسيرية على استيعاب هذه المتغيرات الجديدة خاصّة مع إهماله لدور الفواعل غير الدولتية دون الوطنية (الإثنيات، الأقليات، ...) *intra-state actors* وفوق الوطنية (الحضارات) *supra-national actors* وكذا إهماله لدور المتغيرات الداخلية كمحرك للنِّزاع. من جهتهم، وبعد أن ربط الليبيراليون بين غياب الممارسة الديمقراطية وضعف الاعتماد المتبادل الاقتصادي والتجاري وبين كثرة عدد النزاعات لدى الدول المتنازعة، أثبتت التدخلات العسكرية التي قادتها القوى الليبيرالية الكبرى- تحت غطاء حلف الأطلسي- في الصّومال، هايتي، العراق،أفغانستان،ليبيا، مالي، سوريا واليمن الوجه الآخر للديمقراطيات التي لا تحارب بعضها، والتّناقض الصّريح بين محتوى النموذج الفكري الليبيرالي الذي يركّز على احترام الفرد وحقوق الإنسان ونبذ النّزاعات، وبين خطابه السياسي الذي يعتبر أداة للهيمنة واستعمال مفهوم الشرعية الدّولية في حروب هدفها الأقصى استنزاف الموارد الطاقوية وعسكرة الأهداف الاقتصادية.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت النظرية الماركسية *Marxist theory* أيضا تفقد قدرتها على تفسير الأحداث في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في سياق ما اعتبره البعض إخفاقا أكاديميا ونظريا لها بعد الفشل الممارساتي الواقعي لها عقب تفتت جمهوريات الاتحاد[1]، فقد كرّست هذه النظرية كلَّ جهودها لتحليل الظاهرة الاستعمارية ودوافع القوى الامبريالية لشنِّ حروب هي محصِّلة غايات اقتصادية محضة نتاج تنامي مصالح المجموعات الاقتصادية النافذة كالشركات متعددة الجنسيات والكارتلات والتروستات، لذلك يعرِّف لينين السلوك الامبريالي بأنّه:"**العلاقة اللاتكافؤية بين الإفراط في نمو معدلات الإنتاج *overproduction* والتي يقابلها تدني في معدلات الاستهلاك *under consumption***

[1]رغم ذلك، بقي الطرح الماركسي يمثل الأصول الفكرية والنظرية للعديد من الاتجاهات والمقاربات المتأثرة به لا سيما نظريات التبعية *Dependance theories* التي تبحث في نمط التنمية اللامتكافئة بين دول المركز ودول الهامش من خلال تركيزها على جذور العلاقات الاستعمارية الاستغلالية بين الطرفين، وعلى الآليات التي تستعملها الدول الرأسمالية لإلحاق مستعمراتها السابقة بها اضطراريا في شبكة من العلاقات الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الثقافية والفكرية. كما استمدت النظرية النقدية الاجتماعيةالمعروفة بالغرامشية الجديدة وأيضا بمدرسة فرنكفورت *Frakfurtschool* مبادئها الفكرية من نظرية كارل ماركس حول الاغتراب وجدلية الصراع بين عالم الجنوب الفقير وعالم الشمال المتطور، وتمحورت خطاباتها الفكرية حول نقد إشكالية تشيؤ الظاهرة الإنسانية في الفكر الليبيرالي والواقعي، والدعوة إلى تعزيز النزعة الإنعتاقية لتحرير الإنسان من السلطة المادية وحرية السوق التي جعلت الاقتصاد لا يخدم البشر بقدر ما يسيطر عليهم.

**داخل الدولة الرأسمالية، ممّا يؤدي الى بحثها عن أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج الصناعي واستثمار رأس المال المتراكم في الداخل ومن ثمة الوصول إلى حتمية الحل الاستعماري"**[1].

وكانت النظرية البنائية *Constructivism* النّموذج النّظري الأقرب لتفسير النِّزاعات الاجتماعية المتأصلة التي شهدتها منطقة البلقان وشرق أوربا انطلاقا من تركيزها على عوامل اللغة والهوية والقيم في تشكيل الهويات المتنازعة للجماعات الاثنية. فوفقا للتصور البنائي، النِّزاعات داخليةً كانت أو دوليةً ليست معطى سابق ولا نتاج الفوضى الدولية إنّما هي نتاج هويات الأفراد المتناقضة وتكوينهم الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي تتحكم فيه الأنساق الاجتماعية والخطابات السائدة في المجتمع، إضافة إلى الميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعية من خلال تعبئة الجماهير بإحياء الأحقاد التاريخية أو في محاولتها لإحياء أمجاد الأمة، ولكِّن بتركيزها المفرط على القيم أهملت البنائية دور القوة في السلوك الدولي[2].

وقد تميّز المنظور البنائي بتقديم تحليل سوسيولوجي للتفاعلات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على يد رواده: نيكولاس أونوف*Nicolas Oneuf* ، ديفيد كامبل *David Campbell* وألكسندر واندت*Alexander Wendt* من خلال بناء مقاربة أنطولوجية قيمية معيارية *anthologie idéaliste* تولي أهمية قصوى لدور الهويات والقيم والمعايير والأبعاد الثقافية في تحليل أسباب النزاعات الاجتماعية المتأصلة والدولية، وتتجاوز المجال الضيق للمقاربة الأنطولوجية المادية الواقعية. *anthologie matérialiste*

أمّا فيما يخص اقتراب الجندر*Gender aproach*(المعروف أيضا باقتراب النوع والمقاربة النِّسوية) والّذي ينطلق في تحليله لظاهرة النزاعات الدولية والحروب من فكرة مفادها أنّ هيمنة البعد الذكوري الرجالي*masculine dimension* على الاتجاهات التّنظيرية في حقل السياسة العالمية جعلها مجالاً محفوظا *espace réservé* للرجال مع إقصاء وتهميش المنظورات النسوية على المستوى الأكاديمي والعملي، فقد حاولت مجموعة من رائدات هذا المنظور إعادة تقييم ومراجعة المبادئ الواقعية في تفسير

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص ص.55-56.

[2] فاطمة الزهراء حشاني، **مرجع سابق**، ص ص.118-121.

السياسة الدولية، وعلى رأسهن آن تيكنر *Ann Tickner* التي دعت إلى ضرورة التقليل من تطرف الطرح الواقعي التقليدي لـ مورغانتو *Morgenthau* الذي يجعل من المصلحة الوطنية والقوة مفهومان متلازمان يقودان إلى التصادم والصّراع موليةً الاعتبار لدور القيم والأخلاق *ethics* في تحديد برامج عمل سياسات الدول[1]، وتتبنّى نفسُ الطرح كلٌّ من إليس بولدينغ *Elise Boulding* وماري باركر فوليت *Mary Barker Follet* اللّتين شجعتا على ضرورة إشراك المرأة في صنع السلام والمشاركة في بناء ثقافة عالمية يسودها التّسامح من خلال مجموعة من التّبريرات أهمها أنّ المرأة هي الضّحية الصّامتة للنِّزاعات، وأنّها أصبحت مع مرور الوقت أكثر كفاءة على القيام بدور الوساطة والتفاوض وممارسة الدبلوماسية غير الحكومية (دبلوماسية المسار الثاني*track two diplomacy*)،[2] إضافة إلى ميلها وتعاطفها مع قضايا الحركات الاجتماعية والهويات والأقليات[3].

في الواقع، لا تنفصل المقاربة النّسوية (الجندرية) عن خطابات الاتجاهات النظرية التي تركّز على النزعة الإنعتاقية الداعية من خلالها إلى إعادة تفسير مبادئ السياسة الدولية بناءً على نقد المقاربة الواقعية التي تعكس الهيمنة الذكورية *hegemonic masculinity* على هذا الحقل، معتمدةً على خطاب أخلاقي يستحضر "الفضائل الأنثوية"[4]*feminine virtues* في صنع السلام في مواجهة الميول الذكورية لصنع الحرب بنوع من التّحيز الفكري غير الموضوعي، وهو ما كان سببا في إخفاقها في بناء نظرية على أسس علمية تجريبية لذلك يمكن وصفها بأنّها "صرخة" للانعتاق أكثر من كونها بناء فكري عميق، فضلا عن انقسامها إلى تيارات واتجاهات عديدة وغير متجانسة الطروحات والأهداف باعتبارها نتاج مسارات حضارية ومرتكزات ثقافية متباينة أهمها: النسوية التجريبية، النسوية ما بعد الحداثية، النسوية الليبيرالية، النسوية الماركسية والنسوية الإسلامية.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص ص.342-343.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص ص.56-57.

[3] *Clyde Wilcox, «Race, Gender roles attitudes and support for feminism ", **The Western political Quarterly**, Vol -43, N°1, Mar1990, PP.113-121.*

[4] فاطمة الزهراء حشاني، **مرجع سابق**، ص.116.

**ثالثا–المستوى المنهجي:**

تزامن ظهور علم النِّزاعات الدولية *Conflictology* مع بروز وتطور المدرسة السُّلوكية[1] *Behaviorism* بداية الخمسينيات، والتي ركّزت على الانفتاح على الدِّراسات البينية العابرة للتخصصات *inter-displinary studies* حيث بدأت تبحث عن جذور النِّزاعات وآليات حلّها وإدارتها مقتبسةً مفاهيم، تقنيات، مقتربات وأدوات بحثية من: علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع السياسي، علم الإدارة، الانثروبولوجيا، القانون الدولي، الاقتصاد ، علم الإحصاء والرياضيات[2]، وقد تأثر هذا التخصص بوضوح بثورتها الكبرى على المناهج الوصفية التقليدية (التاريخية، الفلسفية والقانونية) التي هيمنت على الدراسات السياسية قبل الحرب العالمية الثانية والمعروفة بطابعها التأملي الميتافيزيقي العاجز عن تحقيق ثلاثية: الوصف، التفسير والتنبؤ[3].

بانفتاحها على حقل الدِّراسات البينية وتطور دراسات المناطق *area studies*، استفادت دراسات النِّزاعات الدولية في هذه المرحلة من مجموعة من المناهج الإحصائية وتقنيات التكميم *quantification technics* ومن أهمها: تقنيات تحليل المضمون، القياس، الملاحظة، المقابلة، التحقيق، المحاكاة، استطلاعات الرأي العام، الدِّراسات المقارنة، إعطاء المفاهيم صيغا إجرائية، الفصل

---

[1] الثورة السلوكية: هي ثورة فكرية منهجية تركز على دراسة السلوك السياسي للأفراد والجماعات كوحدة تحليل أساسية، بدأت إرهاصاتها الأولى عام 1908 علي يد المفكر السياسي غراهام والاس *Graham Wallace* صاحب كتاب "الطبيعة البشرية في مجال السياسة"، ويعتبر كتاب المفكر الأمريكي آرثر بانتلي *Arthur Benthly* بعنوان: "عملية الحكم " *The process of government* من أهمّ الأدبيات السياسية التي منحت للدراسات السياسية السلوكية مكانتها الفعلية. وقد قاد هذه الثورة المنهجية مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية S.S.R التابع للجمعية الامريكية للعلوم السياسية A.P.S.A الذي كان يترأسه تشارلز ميريام *Charles Meriam* أحد أبرز ممثلي مدرسة شيكاغو الامريكية عام 1923، وبعده بندلتون هيرينغ *Pendelton Heering* وكانت مهمته تقديم دراسات امبريقية علمية للظواهر الاجتماعية في سياقها الكلي. وقد واصل هذه المهمة جيل من السلوكيين الأمريكيينعلى رأسهم: هارولد لاسويل *H.Lasweel*، هربرت سيمون *H.Simon*، ديفيد ترومان *D.Troman*، ديفيد ايستون *D.Easton*، غابريال ألموند *G.Almond* ، جورج مودلسكي *G.Modelski*....وغيرهم من رواد النظرية العامة للأنساق. أنظر:

-نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة** (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 2002)، ص.249.

- محمد شلبي، المنهجية **في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات** (الجزائر: دار هومة، 2002)، ص ص.125-129.

[2] جيمس دوروتي وروبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص.370.

[3] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص.276.

الواضح بين الافتراضات القيمية المعيارية والتفسيرات الامبريقية واعتماد وسائل تخزين المعلومات بعد انتشار الحواسيب الالكترونية[1].

كما عرفت دراسة النزاعات الدولية في هذه الفترة التّوجه نحو تأسيس مشاريع ضخمة حول جمع المعلومات والمعطيات الكمية وتأسيس بنوك للمعلومات وقاعدة بيانات حول أسباب النزاعات والحروب وبناء مراكز مختصة في جمع المعلومات والبيانات من الصحف اليومية خلال فترات زمنية محددة وتبويبها لتصبح طبقا لمعايير معدّة للاستخدام كقاعدة بيانات شاملة للدراسات المقارنة. ومن أمثلتها برنامج تحليل الأفعال غير العنيفة المباشرة *Pnad* التابع لجامعة هارفاد الأمريكية، والذي تصدر عنه سلسلة "مسح تفاعلات الأحداث العالمية"*Weis*وسلسلة "بنك المعلومات عن الصِّراع والسلام"*Copdab* ومشروع نظام المعلومات العالمية *Geds* الذي يستخدم وكالات رويترز مصدرا له اعتبارا من 1990. وكانت أهمُّ الدراسات الكمية الصادرة عن هذه المراكز دراسة ليزا كارلسون *Liza Carlson* سنة 1995 عن "عمليات التصعيد في الصراع الدولي" ودراسة روفيني وكانج عن "الصراع الدولي والتعاون" سنة 1996[2]

ومع بداية المحاورة الثالثة للتنظير في العلاقات الدولية التي تزامنت وبداية التّغيرات الهيكلية التي مسّت بنية النِّظام الدّولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شهدت توجهات الأجندة البحثية لعلم النزاعات الدولية تحولا في مستويات تحليله وفي الجمع بين المناهج والمقاربات الكمية المقتبسة من النموذج المعرفي السلوكي العلمي وبين المقاربات المعيارية القيمية الجديدة وأهمّها: المنهج البنائي واقتراب الجندر. فإذا كانت الاتجاهات التفسيرية التقليدية تتبنّى منهجية تجريبية كلاسيكية تعتمد على استعمال العقل أوتوظيف تطورات العلوم الأخرى، فإنّ النظريات التكوينية تفاوتت مواقفها حول صفة الإطلاق أو النسبية في استعمال هذا المنهج أو ذاك، وهو ما اتضح جليا في انقسامها إلى اتجاهين: الأول مرن يحثُّ على استخدام المناهج التجريبية عند الحاجة إليها، والثاني راديكالي حاول انتهاج تقنيات ومناهج

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص.127.

[2] منير بدوي، "تحليل الصِّراع الدولي" في: علي الدين هلال الدسوقي ومحمود إسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**(القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص ص.360-361.

ما بعد تجريبية من خلال استعمال تقنيات التّناص والتفكيك والتأويل وتحليل الخطاب متأثرا بخطابات المدرسة ما بعد الحداثية[1].

على العموم، حاول رواد النظرية البنائية بناء تصور وسطي توفيقي بين الاتجاهين في تحليلهم لانتشار مطالب الجماعات الاثنية والعرقية والدينية والأقليات بعد تفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي التي أدت إلى "بلقنة العالم" *bulkanised world*،وقد اعتبر أنّ عالم السياسة الدولية هو عالم توزيع الأفكار *distribution of ideas*(لا القُدرات)، يستعصي من الناحية المنهجية على الملاحظة *unobservable* بفعل الخاصية التذاتانية *intersubjectivity* بين الظاهرة المبحوثة وشخص الباحث، عكس التفسيرات الإمبريقية السلوكية التي تحاول تحقيق استقلالية موضوعية بين الظاهرة والباحث[2]. أما فيما يخص المقاربة النِّسوية، فإنّها لا تقدِّم تصورا منهجيا واضحا لتحليل الظواهر النِّزاعية بسبب تباين أفكار وتوجهات تياراتها الأساسية، ففي الوقت الذي تدعو فيه النسوية التجريبية لاستعمال المنهج التجريبي من أجل قياس دور ودرجة تأثير المرأة في دوائر صنع القرار السياسي والدبلوماسي، تتبنّى نسوية ما بعد الحداثة طرحا راديكاليا يلغي المناهج التجريبية[3].

---

[1]عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص ص.352-353.

[2]*Christopher Lamont, **Research methods in international relations** (New York: Sage publications, 2015), pp.19-20.*

[3]عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص.353.

## المحور الثاني: نظريات تحليل النِّزاعات الدّولية

1. النظريات المفسِّرة لأسباب النزاعات الدولية
2. نظريات وأساليب إدارة النزاعات الدوليــة
3. نظريات وأساليب حلّ النزاعات الدوليــة

## المحاضرة رقم 05: النّظريات المفسِّرة لأسباب النِّزاعات الدّولية

تهتم بدراسة أسباب ودوافع النِّزاعات الدّولية مجموعة كبيرة من النّظريات التّفسيرية، منها ما يركّز على السّلوك السّياسي للأفراد والجماعات التي تصنع القرار، ومنها ما يركِّز على البحث عن هذه الأسباب في السياق الاجتماعي الكلي للدّولة وبيئتها الداخلية: اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أمنية، ديمغرافية ...، دون إهمال العوامل النابعة من البيئة الخارجية للنّظام السّياسي، وغالباً ما تتعدد أبعادها وتتداخل مسبِّباتها ومصادرها الداخلية والدولية مما يؤدي إلى تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ويجعلها ظاهرة معقدة مركبة[1]. وفيما يلي ملخص لأفكار هذه النّظريات:

### أولا. النّظريات المفسِّرة لأسباب النّزاع الدّولي على مستوى السّلوك السّياسي للفرد :

ويمثِّل هذا الاتجاه **النّظريات السِّيكولوجية (النّفسية)** التِّي تنطلق من فرضية رئيسة قائمة على اعتبار النِّزاع الدّولي بين طرفين أو أكثر كامن في التكوين النفسي والذهني للأفراد صنّاع القرار السياسي، وهذا التّفسير الذي اعتمد على السلوك السياسي للفرد كوحدة تحليل يجد أصوله في الفكر السياسي القديم وليس وليد نظريات علم النفس الحديثة فقط، حيث اعتبر المفكر اليوناني أكزينوفون (426-453 ق.م) *Xénophon* أنّ دافِع القائد من الدخول في نزاع هو البحث عن التقدير الشخصي والإعجاب وإظهار الشجاعة *self esteem*، كما اعتبر أفلاطون أيضا أنّ سيطرة الدّوافع العدوانية على شخصية صانع القرار تؤدي به إلى إعلان خيار الحرب، واعتبر أرسطو أنّ العدوان والميل إلى الحروب والنّزاعات نزعة متأصلة في الإنسان وهي نتاج لتغليب العواطف والأهواء على سلطة العقل، وانتقد القديس أوغسطين الظاهرة النزاعية التي اعتبرها نتاج لتركيبة الإنسان المتسِّمة بالعجز والقصور وحب الانتقام والبحث عن القوة والإخضاع والسيطرة *control orientation* ، كما يعتبر المفكرون الواقعيون القدامى من أمثال: سبينوزا، جون لوك، توماس هوبز، ميكيافليي والفيلسوف الألماني فريديريك نيتشه أنّ الإنسان شرير بطبعه، وكلّ حرب هي نتيجة لأنانيته وبحثه عن أكبر قدر من المصالح الخاصة، وأنّ استعمال القوة ضروري في هذه الحالة من أجل إثبات الذّات *ego fulfillement*[2].

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.223.

[2] يوسف ناصيف حتي، **مرجع سابق**، ص ص.304-307.

أمّا فيما يخص النّظرية السيكولوجية الحديثة والمنبثقة عن دراسات علم النفس فتشمل مجموعة من المداخل التفسيرية وأهمها: نظرية الدوافع الغريزية عند سيغموند فرويد، نظرية الإحباط النفسي، نظرية الشخصية التسلطية، نظرية الصور النمطية، نظرية الصور المتعاكسة ونظرية فشل الاتصالات.

## 1.1 نظرية الدوافع الغريزية عند"سيغموند فرويد"

يعتبر عالم النفس "سيغموند فرويد" في كتابه الشّهير"ما وراء مبدأ اللذة" *Beyond the pleasure principle* الصادر سنة 1920 أنّ هناك قوى بيولوجية داخلية تدفع الفرد لأن يسلك سلوكا معينا، ويتمحور مضمون نظرية الدوافع الغريزية[1] *Instincts theory* حول تركيبة البنية النفسية للفرد التي هي انعكاس لغريزتين فطريتين مترابطتين تسيطران على الإنسان لا شعوريا أولاهما: غريزة الموت *thanatos* وهي نزعة عدوانية تجعل الإنسان يميل إلى القيام بسلوكات نابعة من كراهية الآخر والبحث عن تدميره وهو ما يبرِّر الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة وحب التسلط والسّيطرة[2]، أما نزعة الحياة *eros* فهي الحالة التي يكون فيها الإنسان عقلانيا يميل إلي القيام بسلوكات تعاونية تهدف إلى توحيد الروابط الإنسانية والاجتماعية والبحث عن التماسك والانسجام مع الآخر. وبناءً على ذلك يعتبر "فرويد" والعديد من علماء النفس مثل: "وليام جيمس" و"وليام مكدوغال" أنّ الكثير من السلوكيات السياسية للقادة وصنّاع القرار هي نوع من السلوك الغريزي الذي يجعلهم يقودون نزاعات لإفراغ طاقتهم العدوانية فيها، والحرب هي الفرصة المثلى لإرضاء هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتها.

## 2.1 نظرية الإحباط النفسي:

يعتبِر رواد المدرسة الانجليزية للتحليل النفسي وعلى رأسهم "فلوجل" *Flugel* ،"إريك فروم" *Erick Fromm* و"جون دولر" *J.Duller* أنّ الدّول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها تكون أكثر رضًا وأقل استعدادًا من الجانب السيكولوجي للدخول في صراعات وحروب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها حالة عدم الرضا والحرمان الاجتماعي، والعنف هو نتاج تلقائي وحتمي للشعور بالإحباط بعد تلقي صدمة خذلان الآمال والتطلعات القومية[3]. ويعرِّف "فلوجل" ظاهرة الإحباط النفسي

[1] جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي** ( القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، ص.91.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.225.

[3] **المرجع نفسه**، ص.226.

*frustration* على أنّه: "حالة اضطراب في سلوك الفرد أو الجماعة ناتجة عن خيبة أمل أو عدم التمكن من تحقيق هدف معين أو الوصول إلى غاية"، وبناءً على ذلك يتجه الفرد إلى محاولة تحطيم هذا العائق وفي حالة فشله يقوم بتحويل العدوان إلى جهات أخرى ويدخل معها في نزاع، ولقيت هذه النظرية رواجا كبيرا في تفسيرات حالات الإحباط الجماعي التي تتعرض لها الشعوب في فترات الأزمات الداخلية فتلجأ إلى الاحتجاج وأعمال الشغب والعنف السياسي مما يخلق حالة انفجار اجتماعي ناتج عن تدني المستوى الاجتماعي والتهميش السياسي وهوما يُعرف بالاغتراب السِّياسي[1] *political alientation* ، ويعتبر الكثير من أتباع هذه النظرية أنّه عندما تعجز النظم السياسية عن احتواء حالة الإحباط الاجتماعي داخليا تقوم بعملية "تحويل العدوان" إلى أطراف خارجية، فانتهاج السلوك الانتقامي ضد العدو في هذه الحالة هو محاولة للهروب من مشاكل الجبهة الداخلية والعمل على تعبئة كافة فئات المجتمع وتوحيد الرأي العام حول مصلحة وطنية مشتركة. مثال: معاناة فرنسا عام1830 من أزمات داخلية حادة وارتفاع حدّة الإحباط الاجتماعي الذي هدّد استقرار النظام أدّى إلى تحويل العدوان إلى الجزائر.

### 3.1 نظرية الشخصية التسلطية:

من أهمِّ روادها عالم النفس "أدورنو" *Adorno* و "جارندر" *Garnder* وتعتبر هذه النظرية أنّ أسباب ميل صنّاع القرار إلى العدوان والنزاعات كامنة في طبيعة شخصياتهم التسلطية *authoritarian personality* التي تميل إلى حب السيطرة على الآخرين وهي ميزات"مكتسبة"أكثر منها غريزية أو فطرية، وتساهم في بناء هذه الشخصية التسلطية قنوات التنشئة الاجتماعية والثقافية عن طريق:

**أ/ التعليم والتنشئة الأسرية:** فالكثير من الشخصيات السياسية التي قادت أكبر الحروب في العالم تعتبر ميولاتها ودوافعها العدوانية نتيجةً من نتائج التنشئة الأسرية أو التعليمية الخاطئة التي تعتمد غالبا على أساليب القمع والإكراه وغياب الحوار الديمقراطي والتخويف والإرهاب النفسي، مما يؤدي إلى شعور الفرد في مرحلة الطفولة بالكبت وعقدة نقص تجعله يفكِّر في التفكير لاحقا في إفراغ هذا الكبت النفسي عن طريق إلحاق الأذى بالآخر، خاصة إذا كان قد نشأ في بيئة اجتماعية فقيرة أو في وسط يسوده التعصب العرقي والقومي...الخ ( هتلر، موسوليني، نابليون، صدام حسين، ...).

[1] يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق**، ص.310.

ب/ **النموذج الثقافي الذي تلقِّنه الدولة لمواطنيها:** وتتكون الشخصية التسلطية نتيجة لطبيعة القيم العليا التي تُربي عليها الكثير من الدول مواطنيها وتلقِّنهم إياها منذ نشأتهم مما ينتج "سيكولوجية القومية العدوانية" أي الطابع العدواني لبعض القوميات والشعوب، مثل تصرف القادة الإسرائيليين من منطلق أن عدوانيتهم مبررة نتيجة كونهم شعب مظلوم ومضطهد عبر التاريخ وكلّ حرب يقومون بها هي نوع من الحق في الدفاع عن دولتهم ووجودهم، أومن خلال نظرية التفوق العرقي وهو ما يظهر أيضا في حالة ألمانيا النازية، أو من خلال اعتبار بعض القادة أنّ دولهم الأكثر تحضرا وديمقراطية ودخولهم في نزاعات وحروب ينبغي أن يكون من أجل قيادة العالم وتصدير هذه القيم إلى الخارج (المحافظون الجدد في النموذج الأمريكي مثلا)، كما تقوم الكثير من الاتجاهات المتطرفة بتلقين قيم تدعو إلى عداء الأجانب ورفضهم وخلق حالة من الكزينوفوبيا إزاءهم *Xénophobie* (اليمين المتطرف في أوربا مثلا).

ويعتبر "إريك فروم" أنّ النظم الشمولية والتسلطية التي تقودها هذه الشخصيات تستطيع التأثير على شعوبها أيضا من خلال شعور المواطنين بالضعف والقهر وعدم القدرة على تغيير الوضع القائم أو المواجهة مما يؤدي بهم إلى الخضوع التام للسلطة والقائد التسلطي ومساندته في نزاعه مع القوى الخارجية من أجل أن تخضع دولته الدول الأخرى لسيطرتها أيضا، وهي آلية من آليات التعويض النفسي غير الواعي لدى الجماهير المضطهدة.

### 4.1 نظرية الصّور النمطية:

من أهمِّ روادها الأمريكي "كينيث بولدينغ" *Kenneth Boulding* وتعتبر هذه النظرية أنّ أسباب النزاعات بين طرفين أو أكثر هو نتيجة لتكوين أحدهما عن الآخر صورة ذهنية نمطية مشوهة وانطباعا قد يكون خاطئا وناتجا عن سوء الإدراك *mise perception* ، وتساهم في بناء هذه الصّورة المتحيِّزة والانتقائية تجاه ثقافة أو حضارة شعب معين أو شخصية سياسية معينة وسائلُ الإعلام بالدرجة الأولى والنظام التعليمي الذي يؤثر على توجهات الشعوب ويصنع صورة معادية للآخر في ذهنها، مثل الصورة النمطية المتشكلة عند الأمريكيين إزاء العرب والمسلمين عموما نتيجة تراكم الانطباعات المشوهة عنهم وتعميمها، أو بين العرب المشارقة والأتراك نتيجة احتفاظ الكثير منهم بصورة نمطية سيئة في ذاكرتهم الجماعية عن الجيوش الانكشارية على عهد الدولة العثمانية.

كما يعتقد هولستي *Holsti* أنّ الصِّراع ليس بين الدول في حدِّ ذاتها، بقدر ما هو صراع بين الصور النمطية المشوهة التي تكوّنها عن بعضها، مما يؤدي إلى جمود الموقف الإدراكي إزاء الآخر وترسيخ أحكام سطحية وغير موضوعية[1]. ومن خلال بحث تقدّم به هادلي كانتريل *H.Cantril* (أحد أهم رواد النظرية التّلقينية (التعليمية)) إلى منظمة اليونسكو عام 1947 بناءً على طلبٍ منها توصل إلى أنّ:"ردود أفعال الشّعوب على الأحداث غالبا ما تكون بطريقة آلية على أساس الصور المتراكمة في أذهانها عن طريق عملية التلقين عبر التجارب التاريخية والتصورات القومية ونظام التعليم والأخبار والقصص والروايات التاريخية والشعبية ووسائل الإعلام والاتصال"، وقد أرفق بحثه بتوصية هامة إلى المنظمة داعيا إياها إلى وضع برنامج ثقافي عالمي لمحو الصور القومية العدائية من ذهن الشعوب التي تحكمها علاقات صراعية وتوترات[2].

### 5.1نظرية الصور المتعاكسة :

تسمّى أيضا بنظرية الصّور المتبادَلة *mirror images* وهي تعتمد على تفسير الصراع بين طرفين بناء على وجود علاقة عداء وخلاف تاريخي أو إيديولوجي قديم وحاد بينهما، مما يجعل كلّ طرف يصنع للآخر صورة موضوعية معاكسة بناءً على إدراك حقيقي وليس فقط نتيجة لوجود صور مشوهة أو تحيز تجاهه، وهو ما يجعل العلاقات التاريخية بينهما على مدى زمني طويل مليئة بالشك والأحقاد والكراهية المتبادلة في صورة صراع مفتوح[3] *inherent bad faith model of enemy* ومن أهم الأمثلة عن ذلك الصِّراع العربي الإسرائيلي، والصّراع الإيديولوجي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة، وقد اعتبر رالف وايت *Ralph White* أنّ كلّ طرف يتعمّد من خلال هذه الصور المتبادلة تشويه وشيطنة صورة العدو *diabolical enemy image* وتحسين صورته الذاتية بشكل يتناقض تماما مع صورة الخصم *virile and moral self image* في سياق ما أسماه "وايت" ب: *the ethno centric black and white picture*[4]

---

[1] *« **International conflits frequently is not between states, but rather between distored images of states** » in :*

- *Ole R.Holsti , « The belief system and international images :a case study », **Conflict resolution** ,Vol.VI,N.3, P.244.*

[2] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص ص.326-327.

[3] *Jerel A.Rostai," A cognitive approach to the study of foreign policy"in: Laura Neack , Jeanne Hey and Patrick Haney (eds.), **Foreign policy analysis** ( Englewood Cliffs: NJ Print Hall, 1995), p.55.*

[4] *Ibid, p.56.*

## 6.1 نظرية فشل الاتصالات:

تعتبر هذه النظرية أنّ أحد أهمَّ أسباب النِّزاعات بين طرفين أو أكثر هو استقبال رسائل ومعلومات بطريقة خاطئة أو قراءتها بتحيز وفقا للمنظار الإيديولوجي لكلِّ طرف وهو ما يسمِّيه غراهام أليسون ب"العدسات الفكرية" *connceptual lenses* مما يؤدي إلى سوء فهم محتواها الحقيقي ويؤول سلوك الطرف الخصم على أنّه بادرة عدوان ومؤشرا على بداية التهديد الفعلي وهو ما يتسبب في تطور النزاع، فالمعلومات الخاطئة أو غير المتاحة والقاصرة تؤدي غالبا إلى سوء الفهم والتقييم الخاطئ للأمور مثلما حدث في أزمة الصّواريخ الكوبية (أكتوبر 1962) بين الرّئيسين كينيدي وخروتشوف والتي أكّدت على الأهمية الفائقة لضرورة فتح قنوات الحوار والاتصال المباشر وهو ماتمّ تداركه بعد ذلك من خلال فتح الخط الساخن بين موسكو وواشنطن، كما أكّدت على الدور المحوري للاتصالات في الأزمات الدولية بجميع مظاهرها : الاتصال الدبلوماسي عن طريق السفارات والمنظمات الإقليمية والدولية أو عن طريق طرف ثالث، الاتصالات السرية بين المسؤولين، الخطابات السياسية والتصريحات الرسمية وما تحمله من مضامين خفيّة [1] .

### تقييم عام للنظرية السيكولوجية:

لا ينبغي إغفال دراسة الجانب السيكولوجي لصنّاع القرار ودورهم في الكثير من النزاعات ولكن مع ذلك تبقى نظرية تعتمد على التفسير الأحادي لظاهرة النزاع التي هي في الواقع ظاهرة مركبة لا يقتصر تفسيرها على متغير تفسيري واحد، ومن أهم الانتقادات الموجهة إليها:

1- الأسباب النفسية للنزاع قد لا تكون كافية لتفسير جميع الحالات، خاصة وأنها أسباب غير موضوعية وباطنية وذاتية لا تقبل الملاحظة أو التسجيل وبالتالي يصعب التأكد من صحتها.

2-ليست النزاعات كما يؤكد "سيغموند فرويد" ذات دوافع غريزية ولا شعورية تتحكم فيها فطرة الإنسان، بل هي في الواقع ناتجة عن أسباب ودوافع مكتسبة أو نتاج تراكمات اجتماعية، سياسية، وغالبا ماتكون موجهة بناء على سلوك واع الهدف منه الحصول على مصلحة ما.

3- نظرية الإحباط النفسي عند "فلوجل" لا تبحث في الأسباب العميقة للصّراع بقدر ما تصف فقط الحالة السيكولوجية للجماعات والشعوب أثناءه وكيفية تعاملها مع الظاهرة كخطر يهدد الوجود الاجتماعي

[1] عباس رشدي العماري، **مرجع سابق**، ص.110.

والوطني[1]، كما أنّ الإحباط كظاهرة نفسية يؤدي إلى عدة استجابات إمّا الانفجار والعدوان أو الانهيار التام والخضوع والاستسلام.

4-أثبت التّاريخ أنّ هناك الكثير من الشخصيات التسلطية والسّادية كانت وراء النِّزاعات والحروب مثل: هتلر، موسوليني، نابليون،... ولكِّن هناك أيضا الكثير من القادة المسالمين الذين يجدون أنفسهم مجبرين على الدخول في الحرب عندما تقتضي مصالحهم الوطنية ذلك لا سيما بعد استنفاذ كلّ البدائل السلمية، كما أنّه ليس ثمة تصنيف موضوعي للميول العدوانية للشعوب، الأمر متوقف على الاتجاه العقائدي والسِّياسي لمن يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعات عدوانية وأخرى محبة للسلام.

5-ليست كلّ النزاعات نتاجا للصورة المشوهة أو المتعاكسة بقدر ما هي حالات تنافس واع وموضوعي تحركه في الغالب دوافع مدروسة وواعية، وغالبا ما يكون تراكم الأحقاد والعداء للآخر نتاجا للدعاية الإعلامية المتطرفة وتفشي خطاب الكراهية.

**ثانيا– النظريات المفسرة لأسباب النزاع الدولي على مستوى البيئة الداخلية للدولة**: ويمثل هذا الاتجاه:

## 1 النظريات السوسيولوجية (الاجتماعية):

ومن أهم مداخلها: النظرية الديمغرافية، والنظرية الدّاروينية الاجتماعية.

### 1.1 النظرية الديمغرافية (السكانية):

ومن أشهر روادها عالم الاجتماع الفرنسي غاستون بوتول *Gaston Bouthoul* مؤسِّس علم الحرب (البوليمولوجيا)، وينطلق من فرضية رئيسية مفادها أنّ الزيادة السكانية تؤدي إلى عجز الدولة عن تلبية احتياجات سكانها مما يدفعها إلى اللجوء إلى الحرب والبحث عن مجال حيوي أوسع، ويعتبر أن الدولة تمر بثلاثة مراحل مهمة: أولها مرحلة النمو البطيء التي تشهد نموا معتدلا للسكان، ثم مرحلة الضغط والانفجار والتي تشهد نموا سكانيا كبيرا وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الاستقرار والتوازن، ويعتبر "غاستون بوتول" أنّه حتى تصل الدولة إلى مرحلة التوازن لابد من أن تدخل في حرب في المرحلة الثانية (مرحلة الضغط والانفجار) والتي تشهد نموا سكانيا كبيرا ينمو وفقا لمتتالية هندسية ونموا إنتاجيا بطيئا ينمو وفقا لمتتالية حسابية حسب النظرية المالتوسية، وعندما تدخل الدولة في حالة حرب في هذه المرحلة تكون قد حققت

[1] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص.326.

توسعا في المجال الحيوي وفقدت الكثير من أعداد سكانها لذلك يصف "بوتول" الحرب بأنها "ظاهرة قتل منظم للبشر"، وهذا هو التفسير الذي حاول تطبيقه على الحروب الاستعمارية حيث تكون الدول الضعيفة مجالا حيويا للدول القوية التي تعاني فائضا سكانيا، وهنا يتداخل هذا الطرح أيضا مع المدخل الجيوبوليتيكي التقليدي الذي يعتبر أن تراجع الدول باعتبارها وحدة عضوية بين الأرض والسكان مقترن بإهمالها التفكير مساحيًا حيث ترتهن قدرتها على الحيّز المكاني الذي تتحرك فيه[1].

وينطلق عالم الاجتماع "بول هاوسر" *Paul Hauser* من نفس الفرضية معتبرا أنّ سبب النِّزاعات الدولية والحروب هو الثورة السكانية التي تؤدي من وجهة نظره إلى هجرة عكسية من الدول المتخلفة اقتصاديا وتنمويا إلى مجال حيوي ضيق من خلال تصدير الهجرات الديمغرافية الكبيرة إلى الدول المتقدمة[2].

### 1.2النظرية الداروينية الاجتماعية:

والتي يتزعمها "هربرت سبانسر" *H.Spenser* ، وتستقي أفكارها من أصولها العلمية الموجودة في فكر عالم الطبيعة والبيولوجيا "داروين" ونظريته الشهيرة "الصِّراع من أجل البقاء" التي تناولها في كتابه "أصل الأنواع" سنة1859، وقياسًا على ذلك تعتبر الداروينية الاجتماعية *Social Darwinism* أنّ الدول تدخل في حروب ونزاعات من أجل إثبات ذاتها وأنّ الأقوى والأصلح (إقتصادياً، سياسياً وعسكرياً، علمياً وتكنولوجياً، حضارياً،...) هو الأحقُّ بالبقاء في حين تنتهي الأطراف الضعيفة أو التي لا تستطيع إثبات نفسها في ساحة التنافس الدولي.

### تقييم عام للنظرية السوسيولوجية:

لا ينبغي إغفال دراسة الجانب الاجتماعي ودروه في توجيه الكثير من النزاعات ولكن مع ذلك تبقى هي الأخرى نظرية تعتمد على التفسير الأحادي لظاهرة النزاع التي هي في الواقع ظاهرة مركبة لا يقتصر تفسيرها على متغير تفسيري واحد، ومن أهم الانتقادات الموجهة إليها:

1. رغم أنّ الكثير من النزاعات نشأت بناء على رغبة الكثير من الدول (خاصة الدول الأوروبية في مرحلة تاريخية معينة) في التخلص من الأزمات التي تنتج عن الفائض السّكاني ولكن ليست الوظيفة الديمغرافية التي ركز عليها "بوتول" في نظريته هي الدافع الأهم دائما للحرب خاصة وأنّ

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.235.

[2] **المرجع نفسه**، ص.242.

المعضلة الديمغرافية أصبحت ظاهرة عامة تعاني منها الكثير من الدول المتقدمة والصّاعدة والمتخلفة على حدٍّ سواء( الصِّين ، الهند) ولكن ليس لها نية للدخول في نزاعات بناء على هذا العامل، كما أن"غاستون بوتول"يعطي للحرب وظيفة إيجابية لكونها-من وجهة نظره- تؤدي مهمة الحفاظ على النظام الاجتماعي ككل، وهو في الواقع حكم يعتريه الكثير من الخطأ لان الحروب عادة ما تفكك الروابط الاجتماعية وتحدث انقسامات ونتائج اجتماعية كبيرة تعود سلبا على المجتمعات.

2. فيما يخص النظرية الداروينية الاجتماعية، فتبدو الأكثر تطرفا في طرحها وتفسيرها لأسباب الحرب حيث تروّج لأفكار عنصرية ومتطرفة من خلال شعار"البقاء للأقوى"، كما تبرّر ظاهرة الاستعمار، أعمال الإبادة الجماعية للشّعوب، التمييز العنصري القائم على الفوارق البيولوجية والجينية بين البشر، النزعات العرقية والفاشية والنازية واللامساواة القائمة على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

3. منذ نهاية الحرب الباردة، لم يعد ممكنا حصر المداخل السوسيولوجية في تحليل النزاعات الدولية في النظريات السكانية والداروينية الاجتماعية فقط بل أصبح الاهتمام منصبا أكثر على تحليل البعد الأنثروبولوجي والعرقي والديني والثقافي والهوياتي للجماعات ودورها كفاعل رئيس في النزاعات المدَولة خلال هذه المرحلة.

## 2- النظريات السياسية:

وهي نظريات تنطلق في تحليلها لظاهرة النزاعات الدولية من أسباب وعوامل سياسية داخلية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي الداخلي وتوجهاته الإيديولوجية والفكرية والقومية... الخ، ومن أهمّ مداخلها:

### 1.2 مدخل المصالح الوطنية:

تعتبر المصلحة الوطنية *national interest* إحدى أهمّ المتغيرات التفسيرية للسلوك الخارجي للدّول في منظور رواد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية (هانس مورغانثو، ريمون آرون، نيكولا سبيكمان،كينيث والتز...)، وينسب هذا المدخل سبب كثرة النّزاعات الدّولية إلى سعي كل دولة إلى الحفاظ أو الحصول على أكبر قدر من مصالحها الوطنية، ومن أجل ذلك تسعى إلى مضاعفة مواردها وإمكاناتها من القوة العسكرية وغير العسكرية لتحقيق أهدافها والحصول على مصالحها العليا الثابتة غير القابلة للمساومة والتنازل والمتمثلة في الحفاظ على عناصر سيادتها: الوحدة الجغرافية، الثقافية والهوية السياسية للأمة، أو المصالح المتوسطة والدنيا والتي تختلف من سياسية إلى اقتصادية إلى ثقافية،... الخ، وهي

مصالح ثانوية – وفقا لتقسيم هانس مورغانثو لها- ومتغيرة حسب ظروف وحاجات الدولة مثل: الخروج أو الانضمام لحلف معين، قطع العلاقات الدبلوماسية أو إقامتها مع دولة أخرى، الحصول على مساعدات خارجية، تجميد العلاقات التجارية، سحب الرعايا، لعب دور إقليمي...وغيرها[1] .

## 2.2 مدخل المؤثرات الإيديولوجية:

تنشأ النّزاعات بين الدّول وفقا لهذا المدخل من التناقضات الإيديولوجية التي يتبنّاها كل نظام وهذا العامل يساهم في خلق حالة مجابهة عقائدية سياسية بينها، ولا أدّل على ذلك من فترة الحرب الباردة التي شهدت أكثر من حالة نزاع إقليمي أو حرب وكالة بناء على هذا المتغير، وقد بقي المتغير الإيديولوجي قائما كسبب من أسباب النزاعات حتى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال تبرير الكثير من الحروب والتدخلات العسكرية بناء على مبدأ تدويل نشر القيم الديمقراطية كإيديولوجية مهيمنة وتصدير القيم الليبرالية إلى الخارج، كما يقوم هذا المدخل على افتراض أنّ نظم الحكم الشمولية والتسلطية بحكم توجهاتها الدكتاتورية والمستبدة هي أكثر ميلا إلى الحروب والنزاعات، في حين تعتبر النظم الديمقراطية أكثر ميلا للسلام وهو التوجه الذي تتبناه نظرية السّلام الديمقراطي والاتجاهات الليبرالية في العلاقات الدولية.

## 2.3مدخل المؤثرات القومية:

يُرجِع هذا المدخل أسباب النِّزاعات في الكثير من مناطق العالم إلى ارتفاع حدّة الوعي القومي لجماعة معينة مما يؤدي بها إلى الدخول في نزاع مع الكيان الأكبر الذي تنتمي إليه من أجل الانفصال عنه أو قيام دولة ما بإجراءات لتوسيع مجالها الحيوي الأكبر للسّيطرة على أقاليم مفقودة وضم أقليات تتمركز في دول مجاورة بعدما كانت تابعة لها، ومن أمثلة ذلك سعي هتلر إلى ضمّ الأقليات الألمانية في تشيكوسلوفاكيا (السوديت) وبولندا (دانزيج) وإقامة الرايخ الأكبر *Deutches Reich* ، وهو ما برز أيضا في أوربا من خلال ظهور الكثير من الدول المستقلة على أنقاض إمبراطورية النمسا والمجر سنة 1918 .

لقد كان تقسيم الأكراد كجماعة عرقية على عدة دول بعد الحرب العالمية الأولى: تركيا، سوريا، العراق وإيران، تقسيم ألمانيا والفيتنام وكوريا إلى قسمين منفصلين بعد الحرب العالمية الثانية، إرث السياسة الاستعمارية في إفريقيا القائمة على مبدأ "فرّق تسد" وتفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتي الخمسة عشر

[1] عمّار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص.185.

منذ ديسمبر 1991 من أبرز المحطات التاريخية التي غذّت مفهوم النزاعات الاجتماعية الدولية المتأصلة ISC المعروفة بنزاعات الهوية، وهي نزاعات مترتبة على المخاوف الجماعية *collective fears* والحرمان النسبي من الحاجات الأساسية كالاعتراف بالهوية الثقافية، والتوزيع غير العادل للسلطة والثروات، مما أدى إلى حشد الجماعات المتمايزة عرقيا لطاقاتها رافعة مطالب الانفصال أو الحكم السياسي الذاتي خاصة في حالة ما إذا لجأت الحكومات إلى التطهير العرقي *ethnic cleaning* والصهر الثقافي *cultural genocide* من خلال حظر استخدام لغاتها وعاداتها، وهو ما ينتج ردود أفعال عكسية تؤدي إلى إحياء النعرات العرقية وانتعاش المطالب القومية والانفصالية[1].

## 4.2 مدخل ضعف التماسك الداخلي للنظام:

ويعتبر هذا المدخل أنّ الكثير من النّزاعات الدولية هي في الواقع نتيجة لعدم الاستقرار السياسي للنظام الداخلي وضعف تماسكه، وبالتالي فالنِّزاع هو محاولة لتوجيه الرأي العام الداخلي واحتواء المشاكل والانشقاقات الداخلية بين التيارات السياسية والحزبية المتعارضة، وهو ما عبرّت عنه الكثير من الحروب الاستعمارية والامبريالية.

**تقييم عام للنظرية:**

يعتبر نسب أسباب الكثير من النزاعات الدولية إلى عوامل سياسية داخلية من الأهمية بمكان خاصة وأنّ هذه النزاعات في أغلب الأحيان – وإن تعددت أسبابها– تنشأ بناء على حسابات الربح والخسارة بالدرجة الأولى وفق الطرح الواقعي، وفيما يلي ملاحظات حول مضامين هذه المداخل:

✓ النِّزاع الدولي تحكمه غالبًا مقتضيات تحقيق المصالح الوطنية تفسير واقعي ومقبول إلى حدٍّ ما في عالم لم يخل يوما من صراعات ذات أبعاد براغماتية مصلحية غير معلنة (تأمين الموارد والثروات الاقتصادية، تحقيق الأمن وزيادة القوة والنفوذ)، كما أنّ "الحرب هي استمرارية للسّياسة بطريقة أخرى"، ولا يمكن أن يغامر القادة السياسيون وصنّاع القرار بالدخول في نزاعات وحروب دون هدف أو مصلحة واضحة.

✓أثبتت التّجارب التاريخية خاصة في مرحلة الحرب الباردة أنّ العديد من النِّزاعات تحرِّكها التناقضات الإيديولوجية وهي إحدى أهم خصائص تلك المرحلة، ولكِّن قد تتخذ الكثير من القوى الكبرى هذا

[1] محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص ص.160-164.

السّبب كذريعة فقط أو مبرِّر للحصول على مصالح مادية أو استنزاف موارد اقتصادية أو لإقناع الرأي العام الداخلي بسلوكها تجاه دولة أخرى أكثر من سعيها إلى نشر تلك القيم وتصديرها، فالتدخلات العسكرية المتعددة للولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو في الصومال، هايتي، أفغانستان، العراق، ليبيا وسوريا باسم التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان وحرياته وتصدير قيم الديمقراطية الليبيرالية الغربية تفنِّد مبادئ نظرية السلام الديمقراطي *Democratic peace* التي تعتبر هذه القوى أكثر ميلا للسّلام.

✓ ليست كلّ الدّول التي تعاني حالة ضعف التماسك السياسي الداخلي ميالة إلى الدخول في نزاعات دولية لاحتواء الاستقرار الداخلي ولكنّها مدخل ينطبق على أمثلة محددة من الدول دون غيرها.

**ثالثا. النظريات المفسرة لأسباب النزاع الدولي على مستوى النظام الدولي :**

ويمثِّل هذا الاتجاه:

**01.النّظريات السِّياسية:**

وهي نظريات تنطلق في تحليلها لظاهرة النزاعات الدولية من أسباب وعوامل سياسية خارجية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي الدولي وموقع ومكانة الدول المتنازعة فيه وتشمل:

**1.1 نظرية عدم التوازن الدّولي:**

وتعتبر هذه النّظرية أنّ ظاهرة النِّزاع الدّولي هي نتاج خلل في توزيع القوى الدولية، حيث أنّه وفي كلِّ مراحل النِّظام الدّولي(مرحلة توازن القوى، مرحلة القطبية الثنائية أو مرحلة الأحادية القطبية) يُلاحظ أنّ الدّول القوية هي الأكثر ميلاً إلى العدوان والحرب، كما أنّ فراغات القوة تؤدي إلى عدم الاستقرار الدّولي. وقد اختلف المنظِّرون حول النّمط الأنسب لبنية هذا النظام والأضمن للاستقرار، ففي الوقت الّذي يحبِّذ فيه الواقعيون التقليديون ( مورغانثو، ديفيد سينغر، ...) نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب الّذي كان قائما حتى الحرب العالمية الثانية والمتكون من القوى التقليدية الأوربية ( إنجلترا، روسيا، ألمانيا، فرنسا والدولة العثمانية) بحجة أنّ زيادة عدد أطرافه يساهم في الاستقرار، ذهب الواقعيون الأمريكيون الجدد(كينيث والتز) إلى الدفاع عن نظام القطبية الثنائية الذي يضمن الاستقرار بسبب ما يوفِّره ميزان القوى التقليدي والنووي من توازنات تمنع المواجهة العسكرية المباشرة[1]، فسمة الفوضوية وغياب سلطة

[1] يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق**، ص.48.

مركزية عليا قادرة على ممارسة ضبط السّلوكيات الدّولية المتنافسة خلق حالة من اللانسجام الآلي والحتمي بين مجموعة من الدول في نظام يسود بنيته الاختلال في توزيع القدرات بطريقة فوضوية لا متوازنة ولاتراتبية،كما يعتبر أنصار القطبية الأحادية أنّها النمط الأفضل بسبب ما توفره من اعتماد متبادل والتوازن الناتج عن ترابط واتساع دائرة المصالح العالمية المشتركة.

### 2.1 نظرية الدّول الفاشلة:

تعتبر هذه النظرية أنّ واحدةً من أبرز أسباب كثرة النّزاعات الدّولية هو الاختلال الناتج عن تزايد الدول الحديثة العهد بالاستقلال التي لم تستطع أن تحقق مستويات تنمية اجتماعية واقتصادية وتعاني بالتالي من أزمات التنمية وأزمة الشرعية، وهي دول فاشلة بالنظر إلى مجموعة المؤشرات الدولية التي تؤكد ذلك (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا،....) وبالتالي تعتبر مصدرا للقلق وللاستقرار الدولي (الصومال، ارتيريا، إثيوبيا، أفغانستان...).

## 02. النظريات الأمنية والإستراتيجية:

ومن أهم مداخلها:

### 1.2نظرية الأحلاف الدولية:

يعتبر هذا المدخل أنّ سبب النزاعات الدولية يرجع إلى سياسات التحالف العسكري التي تنتهجها الدول وهو ما أدّى إلى قيام حربين عالمتين متتاليتين،كما تسهم هذه الأحلاف والتكتلات في تكريس الانقسام في المجتمع الدولي مثلما كان الحال عليه في مرحلة الحرب الباردة في ضوء وجود حلفين كبيرين: حلف "الناتو" وحلف"وارسو" ومجموعة من الأحلاف الإقليمية التابعة لها. وغالبا ما تعكس التوتر الناتج عن حشد الإمكانات العسكرية لتلك المحاور في مواجهة بعضها البعض، وهو ما يشحن المناخ الدولي بعوامل القلق والتهديد المستمر، ويدفع نحو تأكيد الانقسامات الدولية ودفع الكتل المتصارعة نحو المواجهة[1].

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.237.

## 2.2 نظرية سباق التسلح:

يعتبر "ريتشارد سونغ" أنّ سباق الدّول نحو التسلح والحصول على أكبر الترسانات العسكرية من الناحية الكمية، وعلى أكثر الأسلحة تطورا وسرعة وجودة وحداثة من الناحية النوعية واحدا من أهمِّ أسباب الحروب انطلاقا من أنّ:

- تطور وتغير نظم التّسلح – بسبب تأثيرات الثورة التكنولوجية– يحُدث ثغرات في النظم الأمنية ويحفِّز بعض الدول للمبادأة بحروب وقائية تعكس اختلاف توزيع القوى بين أطراف متفاوتة القوى (مهدَّدة/ متفوِقة).
- التّفوق في التّسلح يؤدي إلى استعراض القوة العسكرية وهو ما يبعث الدول الأخرى إلى الحذر والرغبة في تطوير قواتها العسكرية، ولأنّه يقوم على مبدأ السِّرية فإنّه يساعد على خلق مناخ من الخوف والشّك المتبادل بين الأطراف، كما يؤدي إلى ارتفاع أعباء الإنفاق العسكري في النظم الإقليمية التي تشهد علاقات متوترة على حساب مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي (منطقة الشرق الأوسط مثلًا).

- سباق التّسلح يفتح المجال أمام مجموعات المصالح والشركات المتخصصة في صناعة السلاح وتجارته داخل الدولة لمواصلة ضغطها على أجهزة صنع قرارات السياسة الخارجية لتسويق أسلحتها والسيطرة على أدوات الاتصال الجماهيري لإقناع الرأي العام بمشروعية الحرب، وهو ما تجسِّده: نظرية المركب الصناعي العسكري *military industriel complex* في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يعتبر "رايت ميلز" *Wright Mills* أنها تعكس تحالفا ثلاثيا قويا بين النخب السياسية والمالية والعسكرية والتي تجسِّدها: جماعات مصالح وسياسيين في الكونغرس أو في المؤسسات التنفيذية، ونخبة من العسكريين في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، وعدد كبير من الشركات المتخصصة في الصّناعات الحربية والعسكرية والشركات الصناعية الكبرى على غرار "جينيرال موتورز" و"أي.بي.آم" وغيرها والتي تساهم في تطوير المؤسسة العسكرية تكنولوجياً وتستغل بؤر الصراع واللاستقرار العالمي لعرض وتسويق وتجريب آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا الأسلحة من تطور[1]، مثلما

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.232.

حدث في حرب الخليج الثانية (1991) وعرض حلف "الناتو" لطائرات حربية متطورة في حرب كوسوفو عام 1999 حيث شاركت الولايات المتحدة بأكثر من نصف عدد الطائرات الحربية المتعددة الأنواع للحلف في هذه الحرب مثل طائرات الشبح من نوع F-711A المتخصصة في قصف مراكز الاتصال وطائرات Apache AH-46 المزودة برادارت متطورة لتدمير الدبابات .

## 3.2 النظرية الجيوبوليتيكية:

من أهمِّ إسهامات رواد مدارس الجيوبوليتيك نذكر:

### أ- المدرسة الألمانية:

من أهمِّ منظريها: رادلف كيجيلين (1846-1922) الّذي كان أول من استعمل مفهوم الجيوبوليتيك *geoploitics* ، فريديرك راتزل *Ratzel* (1844-1904) وكارل هاوسهوفر *Karl Haushofer* (1887- 1945) . تركّز هذه النظرية على مفهوم المجال الحيوي للدولة وقوتها البرية *Lebensraum* الذي عبرّت عنه سياسة التوسع الألماني النازي سنة 1941 وكان سببا في اندلا ع الحرب العالمية الثانية، ويضع راتزل علاقة طردية بين قوة الدولة ومساحتها الجغرافية التي تشغلها معتبرا أنّ حدود الدولة مسألة نسبية، ديناميكية مائعة قابلة للحركة والتغيير وليست ثابتة أو نهائية، فالحدود هي مناطق الصِّدام بين الدول، وقوة الدولة الكبرى (القارية) –وفقًا لتعبير الجيوبوليتيكيين الألمان- تتحدّد بقدرتها على النفوذ خارج أراضيها.

### ب- المدرسة الأنجلوسكسونية:

من أبرز روادها: الانجليزي هالفورد ماكيندر *Halford Mackinder* (1861-1947)، والأمريكيين: ألفريد ماهان *Alfred Mahan*(1840-1914)، نيكولا سبيكمان *N.Spikman* وزيبغنيو بريجنسكي *Z.Brizenski* . وقد أولت هذه المدرسة الأولوية للقوة البحرية للدّولة وقدرتها على السّيطرة على المنافذ والمناطق البحرية الإستراتيجية في العالم مما يساعدها على تأمين طرق التجارة الدولية وبناء قواعد عسكرية للأساطيل، حيث يعتبر ألفريد ماهان أنّ تفوق روما البحري على قرطاج في آخر حروبها (149-146 ق.م) كان بسبب سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط، ومن خلال دراسته لعوامل القوة البحرية لبريطانيا التي ربطها بسيطرتها على البحار الضيقة (القناة الانجليزية، مضيق جبل طارق ،

الممرات الضّيقة في صقلية والدّردنيل والبوسفور)، حاول إقناع الولايات المتحدة ببناء قواعد بحرية في المحيطات والممرات الإستراتيجية الحيوية لحماية أسطولها البحري.

أمّا نظرية ماكندر فقد أعادت الاعتبار لأهمية السيطرة البرية على حساب البحر بسبب تطور وسائل النقل البري عبر السكك الحديدية التي فتحت المناطق المغلقة خاصة في منطقة أوراسيا الغنية بالموارد والثروات، وقد قسّم ماكندر العالم إلى: جزيرة العالم التي تضم قارات أوربا، آسيا وإفريقيا وتلتف حولها المناطق الأرضية الأصغر مساحةً، وقلب العالم *heart land* التي تمتد من الفولغا حتى نهر اليانجستي ومن جبال الهملايا حتى المحيط المتجمد الشمالي ، يحيط بها قوس داخلي كبير يضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصّين وقوس خارجي يضم:بريطانيا، إفريقيا الجنوبية، أستراليا، أمريكا واليابان، ويعتبر ماكندر أنّ من يسيطر على أوربا الشرقية يستطيع أن يسيطر على قلب العالم، ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

وقد انتقد نيكولا سبيكمان مبالغة ماكندر في الاهتمام بقلب العالم، واعتبر أنّ منطقة القوس (الهلال) الدّاخلي التي تحيط بها أكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية والمعروفة بحوافي الإقليم *Rimland* ، وأنّه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الحيلولة دون قيام أيّ دولة قوية ومسيطرة على مشارف أوربا والشرق الأوسط وجنوب آسيا والشرق الأقصى (النموذج التاريخي للدولة العربية في عهد الفتوحات الإسلامية ونموذج الدولة العثمانية التي وصلت جيوشها إلى شرق ووسط أوربا)، ووفقا لهذه المقاربة الجيوبوليتيكية تمت صياغة السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الاتحاد السوفياتي في منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط المعروفة بسياسة الاحتواء والتطويق (1945-1989).

أما بريجنسكي (مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر) فقد أكّد من جديد خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال كتابه" رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية" على أهمية وموقع أوراسيا قلب العالم بسبب القوة الاقتصادية والسياسية لأوربا والموقع الاستراتيجي الهام لقوى شرق آسيا وآسيا الوسطى والحزام الأوراسي (الصّين وروسيا) التي أصبحت مركز نمو وتأثير اقتصادي وسياسي عالمي، معتبرا أنّها رقعة الشطرنج التي ستدور عليها المعركة المستمرة بين القوى العالمية الكبرى من

أجل تأكيد الزعامة العالمية، وأنّ الدوافع المتعلقة بالاستحواذ على المواقع الجغرافية الحيوية كانت وستظل سببًا للنِّزاعات في العلاقات الدولية[1].

**03.النظريات الاقتصادية:**

وتعتبر هذه النّظريات أنّ البحث عن المصالح الاقتصادية للدّول هو أحد أهم الأسباب التي يمكن تفسير النزاعات الدولية وفقها وأهمّها **النظرية الماركسية ونظريات الهيمنة الامبريالية** التي ينطلق روادها (لينين وهوبسون) من النظام العالمي كوحدة تحليل عبر إسقاطهم لنموذج الصراع الطبقي من مستواه الداخلي إلى مستواه العالمي من خلال صراع الطبقات البرجوازية والبروليتاليا العمّالية، ويعتبرون أنّ السياسات الخارجية للدّول الإمبريالية هي انعكاس لمصالح وتطلّعات الطبقات الرأسمالية الحاكمة والمهيمنة على وسائل الإنتاج، كما أنّ الحروب هي محصّلة دوافع اقتصادية محضة *economic motives* وهي أيضا نتاج تنامي مصالح المجموعات الاقتصادية النّافذة مثل الشركات المتعدّدة الجنسيات والكارتلات والتروستات، والباحثة عن مجال استراتيجي وجيواقتصادي يضمن تدفق الموارد الأولية الخام عصب الاقتصاد الرأسمالي، المزيد من الأسواق لتصريف فائض المنتوجات الصناعية المحوّلة وتوفير حماية الاستثمارات الأجنبية، ويُعرِّف هوبسون *Hobson* الإمبريالية باعتبارها أعلى مراحل الرأسمالية بأنها:"**العلاقة اللاتكافئية بين الإفراط في نمو معدلات الإنتاج *over production* والتي يقابلها قصور وتدني في معدلات الاستهلاك *under consumption* داخل الدولة الرأسمالية، مما يؤدي إلى بحثها عن أسواق خارجية لتصريف فائض رأس المال المتراكم في الداخل *surplus of capital* ، ومن ثمّة الوصول إلى حتمية الحل الاستعماري** "[2].

**تقييم عام للنظريات:**

- معظم النظريات المفسِّرة لأسباب النزاعات على مستوى النظام الدولي السياسية منها أو الأمنية والإستراتيجية ترتكز على إطار نظري يتسِّم بالتحيز الإيديولوجي للهيمنة الليبرالية الغربية والتبشير بالسيطرة الأمريكية على العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ودعوتها إلى لعب دور أكبر في إدارة

[1] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص ص.224-235.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص ص.55- 56.

النِّزاعات الدولية (نظرية الدولة الفاشلة، نظرية المركب الصناعي العسكري، نظرية رقعة الشطرنج الكبرى لبريجنسكي).

- يمكن اعتبار الأحلاف والتكتلات العسكرية وسباق التسلح عامل شحن لأجواء الصِّراعات والتوتر وهو نتيجة وتحصيل حاصل أكثر من كونه سببا مباشرا للنزاعات، وحتى لو نفترض تطبيق تدابير نزع السلاح الشامل غير أن النزاعات والحروب ستعود مجددا لأنّ أسبابها لم تستأصل تماما.
- فيما يخص الطرح الماركسي واللينيني، فإنّ تفسيره للحروب الاستعمارية الامبريالية في مرحلة تاريخية معينة مقبول إلى حدٍّ ما، ولكِّنه غير مقنع بشأن التفاعلات الاقتصادية التي تحدث بين الدول الرأسمالية نفسها في مراحل أخرى أو على مستوى الصِّراع بين دول لم تصل بعد إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، أضف إلى ذلك أنّ السّلوك السياسي للاتحاد السّوفياتي نفسه في مرحلة الحرب الباردة كان يتسِّم- على غرار القوى الرأسمالية المنافسة له - بالكثير من الواقعية والبراغماتية في بحثه عن المصالح والقوة والنفوذ ودعم المشروع الإيديولوجي الشمولي في العديد من بؤر التوتر في العالم الثالث، كما يُلاحَظ بوضوح تراجع القوة التفسيرية للمتغير الطبقي كدافعٍ للنزاعات لصالح المتغيرات الإثنية، القبلية، العرقية، الدينية والثقافية .

بعد هذا العرض لمضامين النظريات المفسِّرة لأسباب ودوافع النزاعات والصّراعات الدولية، يمكن القول أنّها ظاهرة بالغة التعقيد نظراً لتداخل المتغيرات المرتبطة بها وتشابكها، وتعدّد مداخل تفسيرها. ومن ثمّة، كان لزامًا أن ينهض التّفسير الموضوعي لصراعٍ ما على الاستفادة التكاملية من الأدوات والمقاربات التِّي توفرها هذه النظريات مجتمعةً مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل حالة صراعية أو نزاعية واختلافها عن الحالات الأخرى.

## المحاضرة رقم 06: إدارة النِّزاعات الدّولية: النّظريات والأساليب

سيتّمُ التّطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التّالية: تحديد مفهوم إدارة النزّاع وإدارة الأزمات والمفاهيم المشابهة (تحويل الصِّراع)، النّظريات والأساليب المنتهجة في إدارة أنواع النِّزاعات الإقليمية والدّولية مع إرفاقها ببعض الأمثلة التوضيحية.

### أولا– مفهوم إدارة النِّزاع:

إدارة النِّزاع الدّولي *conflict management* ويقابلها باللغة الفرنسية مفهوم *la gestion des conflits* هي عملية عقلانية تستوجب إتّباع مجموعة من الإجراءات العملية وإتخاذ قرارات بطريقة موضوعية حكيمة للوصول إلى أهداف محددة وحماية المصالح الوطنية والحفاظ عليها، وذلك لمنع تطور النزاع إلى مراحل متقدِّمة لايمكن التحكم فيها. ومن ثمة يمكن القول أنّ إدارة النِّزاع هي سياسة عقلانية يلجأ إليها أحد أطراف النِّزاع أو الطرفان معا أو الطرف الثالث (الخارجي) من أجل تهدئته والتّحكم في تفاعلاته عند مستوى معين حتى لا يتّم تصعيده إلى مرحلة الحرب أو النِّزاع الشامل بتكلفة مقبولة لا تستهدف التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية.

ومفهوم إدارة النِّزاع مقتبس من علم الإدارة العامة، وهو عملية تشمل جميع مستويات تطور النِّزاع التي تسبق الحرب حيث تبدأ الجهود والمساعي منذ حدوث التوتر في العلاقات مرورا بمرحلتي الأزمة والأزمة المتفاقمة (99°-1°) وعندما تتطور الأمور بين أطراف النزاع إلى مستوى الحرب والمواجهة العسكرية(100°) فمعنى ذلك أنّ مساعي إدارة النِّزاع قد فشلت، كما أنّ مفهوم إدارة الأزمة *crisis management* هو جزء من عملية إدارة النِّزاع التي تعتبر أشمل لأنّها تبدأ في مرحلة التّوتر بينما تتم إدارة الأزمة بوجود ظروف استثنائية (التهديد، ضيق الوقت، المفاجأة) وفي هذه المرحلة تحديداً يصبح المفهومان متداخلان ويعبرّان عن حالة واحدة.

وتعتمد عملية إدارة النِّزاعات الدّولية على طريقتين هما:

1- طريقة ضبط النّفس وإتّباع أساليب التخطيط ورسم الأهداف وتوفير الإمكانات والوسائل اللازمة المتعلقة بالجوانب الإستراتيجية، السياسية، الاقتصادية، التنظيمية والتاريخية للنزاع، عقد التحالفات والتحالفات المضادّة، التقييم الموضوعي السليم للبيئة الإقليمية والدولية والاعتماد

على مهارات التفاوض والإقناع للوصول إلى اتفاق يحول دون نشوب الحرب عن طريق استدراج الخصم[1].

2- الضّغط على الخصم والتّصعيد من أجل ردعه وترهيبه ومنعه من الدّخول في حالة حرب، ويعتبر بمثابة رسالة تحذير إلى الخصم لإقناعه بعدم جدوى المواجهة وضرورة التّوصل إلى تسوية.

وقد دعا كلٌّ من جون بيرتون *Jhon Burton*، هيو مال *Hugh Miall* وألان تيدويل *Alain Tidwell* إلى إعادة النّظر في مفهوم إدارة النزّاع والصِّراع الدولي الذي يتمحور—كإجراء اضطراري مؤقت يرتبط بحالات الأزمات والطوارئ- حول عملية احتواء النزاع وتطويقه وتجنب المواجهة فقط من خلال التركيز على آليات إدارته *how to do it* مؤكّدين على ضرورة التحول نحو استعمال مفهوم "**تحويل الصِّراع**" ***transformation Conflict*** الذي يهتم بتقديم فهم أكبر وتشخيص أعمق لأسباب النِّزاع في حدِّ ذاته وسياقه البيئي العام وأوضاعه وخلفياته التي نشأ عنها، والتعامل مع المصادر الاجتماعية والسياسية المتنوعة للصراع والعمل على تحويل الطاقة السلبية الخاصة بالحرب إلى تغيير إيجابي في جميع المجالات، كما يعتبرون أنّ تأثر مفهوم إدارة النزاعات بالسياق التاريخي الذي ظهر فيه خلال فترة الحرب الباردة جعله يعاني من الجمود الذي يرتبط بمفاهيم الاحتواء وخفض التوتر والردع التي تمثل هدفا لإدارة نزاعات تلك المرحلة وتجنب الخيار النووي والتحول إلى حروب عنيفة[2].

**ثانياً–نظريات إدارة النِّزاعات الدولية:**

وتشمل:نظرية المباريات (الألعاب)، نظرية الإحتواء ونظرية الردع (نظرية الانتقام الشامل ونظرية الاستجابة المرنة).

**1- نظرية المباريات(الألعاب): *Games theory***

تنطلق هذه النّظرية من اعتبار النِّزاع الدّولي لعبةً تنافسية بين مجموعة من الأطراف، وتجد أصولها العلمية في علم الرِّياضيات والعلوم الاقتصادية من خلال المؤلف المشترك لأوسكار مورغسترن *Oskar Morgenstern* وجون نيومان *John Neumann* الصّادر عام 1944 تحت عنوان:"نظرية المباريات

[1] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص.12-13.

[2] أحمد جميل عزم، "إعادة تعريف مصطلح "إدارة"الصِّراع: مراجعة نقدية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.، ص ص.68-85.

والسّلوك الإقتصادي"، وقد كان من أهمِّ روادها في الولايات المتحدة الأمريكية توماس شيلينج *Thomas schelling* وأناتول رابابورت *Anatole Rapaport* . ومن أهمِّ المبادئ العامة والشّروط الواجب توافرها لتطبيق هذه النظرية في مجال إدارة النّزاعات الدّولية:

1. وجود لاعِبَيْن *Players* يمثّلان وحدات اتخاذ القرار السياسي.
2. وجود مجموعة من البدائل والخيارات *choices and alternatives* التّي تحدِّد سلوكياتهما.
3. إتّباع كل طرف لإستراتيجية معينة *strategy*.
4. الوصول إلى نتيجة معينة تحدِّد الرّابح والخاسر.
5. تبدأ المباراة بالنسبة للّطرفين في وقت واحد وتُتخَّذ القرارات وتُختار الاستراتيجيات في آنٍ واحد وتنتهي المباراة أيضا في وقتٍ واحد.

**– أنواع المباريات:**

**1–المباريات الصفرية: *zero-sum game***

وتسمّى بالمباريات التّنافسية *Competitive game* ذات المجموع الثّابت لأنّ الطّرفين المتصارعين لهما أهداف متعارضة تماماً، ولا تجمعهما مصالح مشتركة ممّا يجعلهما يستمران في التّنافس إلى أن يحقِّق أحدهما الرِّبح المطلق مقابل الخسارة المطلقة للطرف الثاني، وبالتالي يكون الناتج يساوي صفر. الأمر شبيه بمبارزة قتالية بين شخصين أو الصّراع على كسب دائرة انتخابية بين مترشحين، ويمكن تطبيق هذه النّظرية في العلاقات الدّولية على الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي، المعارك التي دارت بين دول المحور والحلفاء في الحرب العالمية الثانية، الصّراع الإيديولوجي بين الوم أ والاتحاد السّوفياتي.

يمكن تحويل الألعاب الصّفرية إلى لعبة ثنائية تستهدف تحقيق استراتيجية دفاعية قائمة على مبدأ "الحلول الوسطى"، حيث يقوم أحد الطّرفين بحساب "الحدّ لأدنى من الخسائر" التي يمكن أن تلحق به مقابل تقليل "الحدّ الأقصى من الأرباح" التّي يمكن أن يجنيها الطّرف الثّاني، وهي الاستراتيجية الأكثر أماناً لهذا اللّاعب حيث تقوم على خيار "أفضل الأسوأ" أو "أسوأ الأفضل" من بين النّتائج الممكنة، وعادةً ما تمكّن هذه الاستراتيجية من ربح الوقت من خلال التّفاوض والمساومة، إنهاك الخصم من خلال جرّه إلى تنافس تكنولوجي –اقتصادي، سياسي،...(حالة الصّراع الأمريكي– السّوفياتي خلال الحرب الباردة)، أو

التّوجه نحو خيار المفاوضات من أجل ضمان "البقاء المشترك" وإدارة الصّراع بالأساليب الدّبلوماسية وتطبيع العلاقات وهو المسار الّذي أخذه الصّراع العربي الإسرائيلي بعد اتفاقيات كامب ديفيد (1978)، اتفاقيات مدريد (1991) وأوسلو(1991) ولكنّها لم تكن لتغيّر من طبيعة الصّراع ولا لتقضي على أسبابه العميقة[1].

**2- المباريات غير الصِّفرية: *Non- zero-sum games***

وتسمّى أيضا بالألعاب اللّاتنافسية *Noncompetitive game*، وتسمّى كذلك لأنّها تنتهي إلى نتيجة لا تساوي الصّفر (مباريات المجموع المتغير)، بل قد يحقِّق كلا الطّرفان مستويات من الربح والخسارة لأنّ ثمة مجال للتّنسيق والتّعاون فيما بينهما وهناك مصالح مشتركة بينهما تجعل المباراة تعتمد على إستراتيجيتي التعاون والتنافس معًا، وقد تنتهي بتحويل السّلوك غير التعاوني إلى سلوك تعاوني ومن ثمة نسـمِّيها أيضا بالمباريات ذات الحافز المختلط *Mixed- motive games*. وتنقسم بدورها إلى نظريتين مهمتين:

**أ-نظرية مأزق السجين : *Prisoner's dilemma***

تنطلق هذه النّظرية من افتراض أن هناك متّهمان (أ) و(ب) مشتركان في جريمة أُحيلا إلى التّحقيق وأمامهما مجموعة من الخيارات التِّي تحتوي على نتائج معينة ولا يوجد بينهما اتصال (أ لا يعرف نوايا ب) وبالتالي ينبغي التعامل معهما وفقا للإستراتيجية المسماة لعبة الورق:

**الخيار الأول**: إذا اعترف (أ) وأنكر (ب) ⟵ يتمّ سجن (أ) سنة واحدة على تعاونه واستجابته لهذا العرض الإغرائي (Temptation) ويعاقب (ب) بالسِّجن لمدة 10 سنوات لإنكاره (Stucker's play off).

**الخيار الثاني**: إذا اعترف (أ) واعترف (ب) أيضا ⟵ يتمُّ سجنهما معا لمدة 10 سنوات لاشتراكها في ارتكاب الجريمة (Punishement).

**الخيار الثالث**: إذا أنكر(أ) وأنكر (ب) أيضا ⟵ يتِم إطلاق سراحهما بسبب اتّباعهما نهج السّلوك التّعاوني الضّمني(Reward)، وبالتّالي فالاستراتيجية المثلى لهما هي الاتفاق الضمني على الإنكار والصّمت

[1] عمّار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص ص302 -304.

ولكنّها أصعب استراتيجية لأنّها تراهن على السّلوك التّعاوني المبني على عامل الثقة بين الطرفين خاصة مع انعدام المعلومات والاتصالات فيما بينهما، وميل كلّ طرف الى التّصرف وفقا لمصلحته الشّخصية.

وهذا ما توضّحه المصفوفة التّالية:

| | | استراتيجية اللاعب (ب) | |
|---|---|---|---|
| | | عدم الإعتراف | الإعتراف |
| إستراتيجية اللاعب (أ) | عدم الإعتراف | (+10،+10)<br>(R ,R) | (-10،-1)<br>(S,T) |
| | الإعتراف | (-1،-10)<br>(T,S) | (-10،-10)<br>(P, P) |

**الجدول رقم 01: مصفوفة العوائد والخسائر من خلال نظرية مأزق السجين.**

ومن أهمّ نماذج الصِّراعات التّي يمكن أن نطبّق عليها هذه النظرية هي الصِّراع النّووي بين القوتين العظيمتين في مرحلة الحرب الباردة أو أي نزاع تمتلك فيه القوتان المتنازعتان سلاحا نوويا (الهند وباكستان مثلا)،وتكشف معطيات هذه المباراة عن وجود دولتين (أ) و(ب) تتنافسان وتمتلك كل منهما السِّلاح النووي وأمامهما مجموعة من الخيارات:

1 – الدّولة (أ) تكفُّ عن التّسلح وتبادر إلى نزع السِّلاح النّووي أمّا الدّولة (ب) فتستمر في إمتلاك أسلحة الدّمار الشّامل←الدولة (أ) تخاطر بوضعها وستخسر في هذه الحالة في حين (ب) ستتفوق عليها وتربح.

2 – كلاهما تستمر في سباق التسلح النووي وتدخلان في نزاع نووي شامل مما يؤدي بهما إلى الانتحار الجماعي.

3 – كلاهما تستمر في سباق التّسلح ولكِّن دون المجازفة بالدّخول في نزاع شامل ممّا يؤدِّي إلى حالة ردع نووي متبادل يطمئن من خلاله كل طرف إلى استحالة استعماله من الطرف الآخر، وهذه هي الإستراتيجية

المثلى لهما أي الاتفاق الضِّمني على الاستمرارية في عملية سباق التّسلح النّووي للحفاظ على توازن القوة والرّدع المتبادل دون المجازفة باستعماله[1].

وهذا ما توضِّحه المصفوفة التّالية ( مع الاحتفاظ بنفس القيم العددية المذكورة أعلاه في مصفوفة العوائد والخسائر الخاصة بشرح الجانب النّظري في لعبة مأزق السّجين):

| | | إستراتيجية الدولة (ب) | |
|---|---|---|---|
| | | نزع السّلاح الشّامل | السّباق نحو التسلح |
| استراتيجية الدّولة (أ) | نزع السّلاح الشّامل | (10-،10-)<br>(P ,P) | (10-،1-)<br>(S,T) |
| | السِّباق نحو التّسلح | (1-،10-)<br>(T,S) | (10+،10+)<br>(R ,R) |

**الجدول رقم 02:مصفوفة العوائد للنِّزاع النّووي بين دولتين وفقا لنظرية مأزق السّجين**

**ب – نظرية معضلة الجبان/ لعبة الدّجاجة:*Chicken game***

تنطلق هذه النّظرية في اقتباس قواعدها من لعبة رياضية بين سائقي السّيارات كانت تجرى في مدينة كاليفورنيا في سنوات الخمسينيات، وتشمل سائقان متسابقان (أ) و(ب) ويجب أن يلتقيا في نقطة معينة ولهما خياران إمّا الانحراف وتجنب الاصطدام أو الاستمرار والتصادم عند وصولهما لهذه النقطة، وفيما يلي أهم بدائل وخيارات هذه اللعبة:

**الخيار الأول:** إنحراف اللاّعب (أ) واستمرار ب في السباق ←يحصل (ب) على عائد أكبر لأنه أكمل السباق و يحصل (ب) على عائد اقل لأنّه لم يواصل السّباق.

**الخيار الثاني:** ينحرف كلاهما ولا يواصلان السِّباق ← يخسران هيبتهما أمام الجمهور ولكنّهما لا يتأذيان.(تصرف جبان ولكنّه سلوك عقلاني تعاوني قائم على التّنازل والحل الوسط compromises ).

[1] حامد أحمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصّراعات الدّولية مع تطبيق على الصّراع العربي الإسرائيلي**( القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984)، ص ص.20-30.

**الخيار الثالث**: يواصل كلاهما السّباق ويتصادمان ← يتأذّى كلاهما ويخفقان ( Defeat)، ويتّم تقييم العوائد وفقا لترتيب تنازلي للنّواتج من أعلى قيمة إلى القيمة الدّنيا التي تليها (4،3،2،1...)

وبالتّالي فأحسن استراتيجية لهما هي أن ينحرفا معا تفاديا للتّأذي، لا سيما وأنّ قرار كل لاعب يتوقف على القرار الذي يتخذه اللاّعب الآخر. وتوضيح ذلك كما يلي:

| | | استراتيجية اللاعب (ب) | |
|---|---|---|---|
| | | انحراف | عدم انحراف |
| استراتيجية اللاعب (أ) | انحراف | (+3،+3)<br>(C,C) | (+2،+4)<br>(D,C) |
| | عدم انحراف | (+4،+2)<br>(C ,D) | (-4،-4)<br>(D,D) |

**الجدول رقم 03:مصفوفة العوائد والخسائر من خلال نظرية معضلة الجبان (لعبة الدجاجة).**

أمّا فيما يخصّ أهمَّ تطبيقات نظرية لعبة الدّجاجة(الجبان) على واقع النِّزاعات الدّولية، فيمكن إسقاطها على أزمة الصواريخ الكوبية (1962) والتّي كانت نزاعا غير مباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحادالسوفياتي. وكان أمامهما الخيارات التالية:

**بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:**

- **الخيارالأول**: فرض حصار بحري على الجزيرة الكوبية لمنع وصول مزيد من الصواريخ.
- **الخيار الثاني**: توجيه ضربة جوية لتدمير هذه الصواريخ وغزو الجزيرة.

**بالنسبة للاتحادالسوفيتي:**

**الخيار الأول**: سحب الصّواريخ لتفادي ضربة جوية.

**الخيار الثاني**: الاحتفاظ بالصّواريخ والدِّفاع عنها.

وبما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية اختارت بعقلانية البديل الأقل استفزازا (الحصار البحري) ولم تلجأ إلى الضّربات الجوية فإنّ إلاتحاد السوفياتي سحب الصّواريخ من كوبا وتجنّب نشوب حرب نووية وهو ما يعتبر سلوكا جبانا لا يعتمد على المواجهة ولكنّه عقلاني، وله أبعاد إستراتيجية محددة سلفا[1].

وفيما يلي توضيح ذلك (مع الاحتفاظ بنفس القيم العددية المذكورة أعلاه في مصفوفة العوائد والخسائر الخاصة بشرح الجانب النّظري في لعبة الدّجاجة):

| | | استراتيجية الإتحاد س (ب) | |
|---|---|---|---|
| | | سحب الصواريخ | الإبقاء على الصواريخ |
| إستراتيجية الو م أ (أ) | ضربة جوية | (+4،+2)<br>(C ,D) | (-4،-4)<br>(D,D) |
| | حصار بحري | (+3،+3)<br>(C,C) | (+2،+4)<br>(D,C) |

**الجدول رقم 04: مصفوفة العوائد والخسائر لأزمة الصواريخ الكوبية وفقا لنظرية معضلة الجبان.**

- **أهمُّ الانتقادات الموجهة لنظرية المباريات:**

1. هناك صراعات ونزاعات ذات أسباب وطبيعة قيمية ثقافية، حضارية وعرقية لا تسمح بتطبيق قواعد نظرية المباريات عليها.
2. تصلح هذه النظرية للتّطبيق على النِّزاعات ثنائية الأطراف ولا تنطبق على الحالات التي تتعدد فيها أطراف النزاع، والواقع أنّ النِّزاعات المتعددة الأطراف هي الأكثر شيوعا.
3. النِّزاعات غير الصِّفرية هي مزيج من الكسب والخسارة لذلك لا يمكن حصر بدائلها فقط في احتمالات الربح والخسارة.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.32-37

4. السِّياسة الدّولية ليست لعبة بها قواعد ثابتة بقدر ما هي عملية تفاعلية معقّدة.نظرية الألعاب تهمل عامل المفاجأة والمتغيرات الطارئة التي قد تحدث فجأة (موت السجين في نظرية مأزق السجن مثلا أواعترافه تحت التّعذيب)[1].

## 2. نظرية الاحتواء : *strategy of containment*

صاحب هذه النظرية هو الدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان" *G.Kenan*، وتمّ تطبيقها في عهد الرئيس هاري ترومان على الاتحاد السّوفياتي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتهدف النّظرية إلى احتواء المدِّ الشّيوعي داخل مناطق نفوذه وتشديد الضّغط عليه حتّى لا يصل إلى دول جديدة من خلال تطويقه وكتلة دول شرق أوربا بجدار عازل من الأحلاف (الناتو سنة 1949، سياتو سنة 1954، حلف بغداد سنة 1955) والقواعد العسكرية التي تحول دون نفاذه إلى مناطق نفوذ الغرب، وإجباره على التخّلي عن إستراتيجيته التوسعية والانهيار في منطقة نفوذه[2].

## 3. نظرية الرّدع: *Deterrence theory*

الرّدع هو تهديد ضمني أو صريح تقوم به الدولة (أ) لمنع الدولة (ب) من الإقدام على الحرب وذلك بإقناعها بوجود قوة ثأرية مضادة في حالة الدخول في حرب. ويشترط لنجاح عملية الردع وجود ركنان: الأول مادي ويتمثل في تمتع الدّولة الرّادعة بقوة عسكرية كبيرة تسمى بالقوة الثأرية (الانتقامية) التي تتيح لها القدرة على مواجهة التهديدات وعلى إنزال العقاب بالطرف الخصم في حالة عدم استجابته، ويشترط أن تكون الدّولة المهددة على علم بإمكانات الدّولة الرّادعة لأنّ هذه المعرفة ضرورية لنجاح عملية الردع وتستدعي تسريب معلومات مقصودة حتى يدرك الطرف الخصم حجم الخسائر التي قد تلحق به والتي تفوق مكاسبه. والثّاني ركن معنوي (نفسي/ سيكولوجي):حيث يعتبر الرّدع عملية إقناع سيكولوجي بالدّرجة الأولى، فمن خلاله تثبت الدّولة الرّادعة مصداقية تهديدها والتّظاهر بالتّصميم على استخدام الإمكانات المتوفرة لديها من القوة وهو ما يجعل الدّولة المهددة تقتنع بضرورة الاستجابة لهذه التهّديدات من منطلق إدراكها لكلفة المخاطرة ومجازفة الدخول في حرب.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص ص.250-251.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص.170.

وفيما يخصُّ مظاهر الرّدع وأنواعه فيمكن التّمييز بين: الرّدع التّقليدي المطبَّق في حالات توازن القوى التقليدي ومن خلاله يتم التهديد باستعمال القوة العسكرية التقليدية وتكون القدرة الثأرية فيه إيجابية يضمن من خلالها الطرفان في حالة الدخول في حرب الانتصار وفرض الإرادة على الخصم ويكون أثره محدودا يشمل الطرفين فقط. والرّدع النّووي الّذي يشمل توازن الرّعب النوّوي ومن خلاله يتم التّهديد بالرد الانتقامي الثأري باستعمال الأسلحة النووية المعروفة بأسلحة الضربة الثانية التي تؤدي إلى انتحار جماعي يكون أثره شاملا ومتبادلا، وقد هيمن هذا النموذج من التفكير الاستراتيجي على الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي طيلة فترة القطبية الثنائية بسبب وصولهما إلى ماوراء نقطة التّشبع في عملية السباق النووي[1].

وخلال فترة الحرب الباردة طوّرت المدرسة الأمريكية تصورين لمفهوم الرّدع من منظورها تجسّد في النظريات التالية:

### 1- نظرية الإنتقام الشامل: *Massive retaliation strategy*

التي جاء بها وزير الخارجية الأمريكي في بداية الخمسينيات جون فوستردلاس *John Foster Dallas* المعروف بانتهاجه لسياسة الحافة في التعامل الدولي *Brinkmanship* ومفادها أنّ أحسن طريقة لردع الخصم إذا لجأ إلى الخيار العسكري هو إقناعه مسبقا باستعداد الو. م. أ إلى توجيه ضربات انتقامية له تجعله الخاسر وتقضي عليه من خلال حرب نووية شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية على المستويين الاستراتيجي والتّكتيكي معًا، ومن أهم الانتقادات الموجهة إليها أنّها استراتيجية متطرفة فشلت في أول اختبار لها عام 1954 في حرب الهند الصينية[2].

### 2- نظرية الاستجابة المرنة: *Flexible response strategy*

وهي النظرية التي جاء بها رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي الجنرال "ماكسويل تيلور" ودخلت مرحلة التطبيق الفعلي على يد إدارة كينيدي منذ بداية الستينيات، وهي نظرية أكثر واقعية من نظرية الانتقام الشامل وهدفها تنويع وسائل الردع النووية والتقليدية منها وعدم اللجوء إلى خيار الحرب الشاملة، كما تتيح أكبر قدر ممكن من حرية الحركة والمرونة للدبلوماسية الأمريكية في مواجهة مختلف

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.191-198.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص ص.255-257

النزاعات الدولية الواسعة المدى التي تتدخل في إدارتها. وقد لقيت هذه النظرية صدى واسعاً لها في الأوساط الحكومية الأمريكية حيث أطلق عليها الخبير الاستراتيجي هيرمان كاهن تسمية"سياسة الردع المتعدد العناصر"، ووافقت الدول الأعضاء في حلف الناتو عام 1967 على اعتناقها كأساس لسياستها الدفاعية في تلك الفترة[1].

**ثالثاً – أساليب إدارة الأزمات:**

أ- أسلوب التّصعيد: وهو أسلوب يتِّم من خلاله توسيع نطاق النزاع وكثافته مما يجعله يشمل مناطق جغرافية أوسع ومجالات أخرى، وذلك لترهيب الطّرف الخصم واعتباره على أساس أنّه تهديد جدِّي، ومن خلاله يدرك الطرف (أ) القائم بالتصعيد بعدم قدرة الطرف الخصم على الرّد.

ب- أسلوب الحرب المحدودة: ومن خلالها يتمّ التركيز على ضرب أهداف حيوية للخصم محدودة النطاق، وقد انتشرت في مرحلة الحرب الباردة، وهي حرب يستخدم فيها الطرفان جزء فقط من قواهم العسكرية ومواردهم البشرية وتكون محدودة أيضا من حيث النطاق الجغرافي الذي تشغله ونوعية الأسلحة المستخدمة فيها.

ت- أسلوب الاجتناب: هدفه تجنّب تصعيد النِّزاع إلى مستويات متقدمة تجنبا للوقوع في أزمة مع العدو مجددا، ويفشل هذا الأسلوب في حالة اعتباره من طرف الخصم رسالة تعبِّر عن الضّعف.

ث- أسلوب المجاملة والمسايرة: وهو أسلوب دبلوماسي يقتنع من خلاله أحد الأطراف بعدم جدوى الدخول في حرب تكلفتها باهظة فيلجأ إلى أسلوب مجاملة الطرف الثاني وعدم الاعتراض على شروطه تجنبا لتصعيد الأزمة وإجراء مفاوضات متحررة من الضغوط، وينطوي هذا الأسلوب على تنازلات جزئية متبادلة يتم بواسطتها التحكم في التفاعلات الصِّراعية.

ج- أسلوب المناظرات والحوارات والندوات السياسية والفكرية بين الخصوم : من أجل التوصل إلى تسويات دبلوماسية وسلمية للقضايا المتنازع عليها، كما تعبِّر عنه الندوة المشتركة حول معاهدة الحظر الجزئي

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.258-259.

للتجارب النووية عام 1963 بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والتي سهلت إجراء المفاوضات وانتهت بالتوقيع على المعاهدة[1].

عموما، يمكن القول أنّ إدارة النِّزاعات والأزمات الدولية هي عملية الهدف منها تطويق النِّزاع واحتواءه والتخفيف من شدّته وطمسه مؤقتا أو تغذيته وتصعيده باتجاه توسيع نطاقه الزماني أو المكاني لترهيب الخصم ومنعه من الدخول في حرب، وجوهر المفهوم هو عملية المساومة والتسوية التي تعني التلاعب بقيم ومصالح الطرف الآخر ضمانا لتعظيم قيم ومصالح الطّرف الأول وربح الوقت. ومن أهمِّ شروط نجاح هذه العملية: تحديد أهداف معيّنة للتفاوض عليها وعدم التّمادي في زيادة عدد المطالب أو طلب التنازلات، الاعتماد على مبدأ الخيارات المرنة والتدريجية بدلا من رفع سقف التصعيد منذ البداية، إتاحة الوقت الضروري للطرف الخصم لاتخاذ قرارات تتسم بحرية الحركة وتكون متحررة من الضغوط النفسية، توسيع نطاق المشاورات، تعزيز نظم الاتصالات وتوسيع قاعدة الدعم للقرار من خلال ضمان التأييد السِّياسي للمنظمات الإقليمية والدولية والدول الحليفة وإجماع الرأي العام الداخلي أو الخارجي[2].

بالمقابل، تفشل عملية إدارة الصِّراع في حالات: ظهور عوامل مفاجئة يصعب معالجتها بشكل دقيق أثناء العملية، ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، سوء تقدير صنّاع القرار للموقف ولإمكانات ومواقف الطرف الآخر، التّسرع والتهور والمخاطرة السياسية في اتخاذ القرار دون دراسة موضوعية عميقة. وقد أثبت التاريخ العديد من حالات إدارة الأزمات الفاشلة التي كانت نتيجة أخطاء إدراكية فادحة وأدّت إلى نتائج كارثية، يتعلق الأمر مثلاً بالاندفاع والسّرعة التي ميّزت الأداء العسكري للقوات الألمانية النازية خلال الحرب العالمية الثانية من أجل السّيطرة على أوربا ومهاجمتها بريطانيا والاتحاد السوفياتي ممّا أدّى إلى محاصرتها وانهزامها[3]، بالإضافة إلى سوء تقدير صدام حسين للموقف الدولي أثناء غزوه للكويت(1991)، حيث راهن على عجز هيئة الأمم المتحدة عن القيام بأيِّ دور ايجابي في مرحلة شهدت احتضار نظام الثنائية

[1] عمّار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص.346.

[2] عبّاس رشدي العماري، **مرجع سابق**، ص ص.214-218.

[3] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص.217-219.

القطبية، وعلى استمرارية الدّعم السوفياتي له مع عدم الأخذ بجدِّية التحولات السياسية التي كانت تشهدها أوربا الشرقية وهو ما أدّى إلى تحويل الولايات المتحدة هذه الفرصة للانفراد بالهيمنة العالمية.

## المحاضرة رقم 07 : حلُّ النّزاعات الدّولية: النّظريات والأساليب

سيتّمُ التّطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التّالية: تحديد مفهوم حلِّ النّزاعات، النّظريات والأساليب المنتهجة في حلِّ أنواع النّزاعات الإقليمية والدّولية.

### أولا– مفهوم حلّ النّزاع:

حلّ النّزاع *conflict resolution* هو عملية يتم من خلالها إتّباع مجموعة من الإجراءات العملية الهادفة إلى إنهاء النّزاع أو إيجاد تسوية له بما يتفق مع المصالح الوطنية للأطراف المتنازعة، ويمكن التّمييز بين ثلاثة أنواع من الحلول للنّزاعات الدّولية.

1. **الحلول النّهائية (الكلّية) (الدّائمة)**: ويتّم من خلالها إلغاء وانتهاء كلّ عناصر الخلاف في المصالح بين أطراف النّزاع، وينطبق الأمر على **النّزاعات غير الصفرية القابلة للحلِّ النّهائي** ومن خلالها ينتهي النزّاع عبر توفر أحد الشّروط التالية:

أ– اختفاء السّبب (المبرّر) الّذي نشأ النّزاع بسببه.

ب–توصل أحد الأطراف –على الأقل –إلى الهدف النّهائي الذي دخل من أجله في النّزاع.

ج–إعادة أحد الأطراف – على الأقل — تقييم مصالحه بطريقة مختلفة عن تلك التي بدأ من أجلها.

د– انهيار واستسلام أحد الأطراف وإذعانه للطّرف الآخر[1].

أمّا في **الصّراعات الصّفرية**، فهناك حالات تنتهي فيها دون استعمال المواجهة العسكرية بسبب التّوازن النّووي بين الطّرفين بل تنتهي بواسطة عامل المنافسة والإرهاق مثلما حدث في الصّراع الإيديولوجي بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي.

2. **الحلول الجزئية**: وتسمّى أيضا بالحلول المتقطّعة، ويقصد بها وصول أطراف الصّراع إلى تسوية جزئية والاتّفاق على حلول لبعض مواضيع الصّراع مع بقاء مواضيع أخرى دون اتفاق واضح أو قيد البحث ومن أمثلة ذلك: توقيع اتفاقات الهدنة وإنهاء حالات الحرب بدون توقيع اتفاقية رسمية، والحلول الجزئية يتّم من خلالها تأجيل وتهدئة الصّراع فقط وليس حلُّه نهائيا مثل الصّراع العربي الاسرائيلي الذي تحاول المفاوضات وعلاقات التطبيع أن تحوّله إلى صراع غير صفري (مؤجل)،وهو نوع من إدارة الصراع ليس إلاّ.

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.247.

3. **الحلول الوقائية:** وهي مجموعة من الإجراءات الاستباقية تهدف إلى منع انفجار النّزاع والقضاء على عوامله في بدايتها دون السّماح لها بالتطور والوصول إلى مراحل متقدمة ومعقدة.

**ثانيا– نظريات حلّ النّزاع:** وتشمل:

1. **نظريات التفاوض:*Negociation theory***

والتّفاوض هو آلية من آليات العمل الدّبلوماسي الرسّمي، على غرار مفاوضات العراق مع الأمم المتحدة بشأن النّفط مقابل الغذاء ومفاوضات إيفيان بين الجزائر وفرنسا 1961، ومن أهّم أركانه كأداة لحلّ النّزاعات الدّولية نذكر:

1) تحديد الأطراف المتفاوِضة: وهي الأطراف المباشرة في النّزاع ويشترط أن تكون لديها رغبة مشتركة للوصول إلى حلٍّ.
2) تحديد موضوع التّفاوض ونطاقه: حيث يشترط مسبقا تحديد طبيعة التّفاوض الّذي قد يكون شاملا يتعرّض لكافة المواضيع لحلّ الخلاف حتّى وإن تمّت مناقشتها على مراحل وقد يكون جزئيا يهدف إلى حلّ بعض القضايا محل الخلاف فقط.
3) تحديد أهداف التّفاوض ونتائجه: وبناءً على تحديد الأهداف يتّم الحكم على مدى نجاح أو فشل المفاوضات، فإذا كان الهدف هو الوصول إلى توقيع اتفاقية موقعة ومصادق عليها ذات قيمة قانونية فمعنى ذلك أنّ الأطراف المتفاوضة تريد حلاًّ دائما للخلاف وإعادة العلاقات بين دولتين إلى مجاريها الطبيعية في حالة تجميد العلاقات أو قطعها في الفترة السابقة على المفاوضات، أمّا إذا كان هناك اختلاف واضح في تقييم طبيعة المصالح المشتركة بين الأطراف أو رفض اعتراف طرف بشرعية الآخر أو تحديد أهداف ثانوية للنّقاش فقط فمعنى ذلك أنّ الأطراف المتفاوضة تريد حلاًّ جزئيا فقط[1] .

[1] خالد حساني، **مرجع سابق**، ص ص.24-28.

## 2-نظريات نزع السِّلاح والرّقابة على التّسلح: *Disarmament and Arms control theory*

نزع السِّلاح هي عملية الخفض الجزئي والتّدريجي للسِّلاح أو التّخلص التّام من أدوات القتال المادية والعسكرية التّقليدية أو النووية التي لها صلة بممارسة الحرب في العلاقات الدولية، أو فرض الحظر على إنتاج بعض السِّلاح بموجب اتفاقيات دولية. أمّا الرقابة على التسلح فهي أيُّ مظهر من مظاهر التّعاون والمشاركة الدّولية حول الحدِّ من سباق التّسلح وتقليل احتمالات الحرب أو تحديد نطاقها وتقليل درجة العنف فيها على قدر الإمكان، والتّي تتجسد على شكل إجراءات وترتيبات دولية تنظِّم الأسلحة وتفرض جزاءات على المخالفات التي ترتكبها الدول في هذا المجال، ومن أهمِّ مظاهر الارتباط بين المفهومين هو أنّ الرقابة على التسلح تعتبر أهم الخطوات الأولى والتمهيدية لنزع السِّلاح، فالدول لا تقبل نزع السلاح ما لم توافق على تدابير التفتيش والرقابة[1].

ومن أهمِّ الضّوابط التي ينبغي أن تخضع لها عملية الرقابة على التّسلح والهادفة إلى تخفيف حدة السباق الدولي على التّسلح: انتهاج برنامج للبحوث العسكرية والتطوير يركّز على الجوانب الدفاعية غير الاستفزازية للطرف الآخر كالتوقف عن بناء المزيد من الرؤوس النووية وعن إجراء المزيد من التجارب النووية وعدم تخزين الأسلحة النووية ذات القوة التّدميرية الشاملة، تقليص الميزانيات العسكرية في الوقت الذي يكون فيه الدخل القومي مرتفعا وتجميد أو التوقف عن إنتاج أسلحة معينة وإتّباع إجراءات تقلِّل من حدّة التّوتر كالاتفاقيات التي تلتزم فيها الدول بعدم استخدام الأسلحة، تقليص عدد القوات المسلحة في منطقة معينة، إنشاء مناطق منزوعة السلاح النووي (نموذج أمريكا اللاتينية)، والامتناع عن بيع أو تزويد بعض الدول في المناطق الساخنة بالسلاح التقليدي (إفريقيا والشرق الأوسط)[2].

وقد عرفت مسألة نزع السلاح والرقابة على التسلح تطورات تاريخية منذ مؤتمر لاهاي الأول 1899 الذي دعا الحكومات إلى تخفيض قواتها البحرية والبرية وتخفيض نسبة الإنفاق العسكري في ميزانياتها، وهو ما نصّت عليه أيضا المادة 8 من ميثاق عصبة الأمم، كما شكّلت الأمم المتحدة 1946/01/21 لجنة الطّاقة الذرية، هدفها إلغاء الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1968، كما وقّع الاتحاد السوفياتي والو م أ خلال فترة الحرب

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.595.

[2] جيمس دوروتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص ص.261-262.

الباردة مجموعة من هذه الاتفاقيات أهمُّها: الاتفاقية الأمريكية السوفيتية للحدِّ من خطر اندلاع حرب نووية (أكتوبر 1972)[1] .

وفقًا لإحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI سنة 2011، وبعد مرور 20 سنة على الحرب الباردة مازال يوجد بالعالم أكثر من 26000 رأس نووي تتوزع على دول النادي النووي كمايلي:

| روسيا | الو.م.أ | فرنسا | الصّين | بريطانيا | إسرائيل | الهند | باكستان | كوريا الشمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 15000 | 10000 | 350 | 200 | 200 | 200 | 140 | 100 | 12 |

ومن بين هذه الدول هناك ثلاثة لم تنضم إلى معاهدة حظر الانتشار النووي التي تمّ التوقيع عليها في 1968/07/01 وهي: إسرائيل، الهند وباكستان مع تسجيل انسحاب كوريا الشمالية منها في 2003/01/10، أمّا الدّول التي أوقفت برامجها النووية طوعًا فهي: السويد(1968)، البرازيل(1980)، الأرجنتين (1983)، جنوب إفريقيا( 1991)وليبيا (2003). ووفقاً للتقرير نفسِه يؤدي تفاقم ظاهرة الاتجار بالسلاح إلى انتشار 600 مليون قطعة في العالم تودي بحياة 350ألف شخص سنوياً[2].

في 2017/07/07 تمّ اعتماد **معاهدة حظر الأسلحة النّووية** الهادفة إلى حظر السّلاح النووي حظرا شاملا وفوريا من قِبل 122 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع تضمينها أحكاماً تختّص بدراسة الآثار الإنسانية المترتّبة على استخدامها وتجريبها، وهي تكملة لمسار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النّووية ومعاهدة الحظر الشّامل للتّجارب النّووية، ولكّن مقاطعة 69 دولة مالكة للسِّلاح النووي لها – بما فيها جميع اعضاء حلف الناتو(عدا هولندا التي امتنعت عن التصويت)– وانتقادها جعلها تواجه العديد من الصّعوبات والعراقيل لتنفيذها.

## ثالثا– أساليب حلِّ النزِّاعات الدّولية:

**أولا– الأساليب الدبلوماسية والقانونية:** وتشمل:

أ–الأساليب والطّرق الدِّبلوماسية الرّسمية:

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 595–596.

[2] عمار منصوري، "إنتشار ونزع السلاح النووي: العالم رهينة المعادلة النووية"، **الجيش**، ع.583، فيفري 2012، ص .36.

1-أسلوب المبعوث الخاص: وهو مبعوث حكومي يُرسَل إلى منطقة النِّزاع للمساعدة في حلِّه، ومهمته القيام بتقدير الوضع العام وتقديم خدمات استشارية ونقل تقرير نشاطه إلى حكومته أو الجهة الدولية التي أوفدته (مثلا المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى منطقة نزاع دولي معين).

2-أسلوب المساعي الحسنة(الحميدة) *good offices*: وهو عمل دبلوماسي ودِّي يقوم من خلاله طرف ثالث محايد سواء كان دولة أو مجموعة دول أو منظمة إقليمية أو دولية أو أفرادا ... بجمع أطراف النِّزاع على طاولة المفاوضات لمناقشة موضوع النِّزاع وتحضير الظّروف المادية لذلك أو القيام على الأقلِّ بإقناع الأطراف المتنازعة بضرورة استئناف المفاوضات في حالة فشلها سابقا، ويشترط أن يحصل هذا الطّرف الثّالث على موافقة كلا الطّرفين المتنازعين ونتيجة أسلوب المساعي الحميدة ليست ملزمة للطرفين المتنازعين، مثل المساعي الحسنة التي قامت بها منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1981 لوضع حدٍّ للحرب العراقية الإيرانية.

3-أسلوب الوساطة *Médiation*: وهو أسلوب تمّ اعتماده دوليا في اتفاقيات لاهاي لعام 1907، وهو عمل دبلوماسي ودِّي يقوم من خلاله طرف ثالث محايد سواء كان دولة أو مجموعة دول أو منظمة إقليمية أو دولية أو أفرادا ... بدور هامٍّ في صياغة اقتراحات يراها مناسبةً لتسوية النِّزاع بين الأطراف المتنازعة والجلوس معهم إلى طاولة المفاوضات، ومن شروط الوساطة الناجحة: حصول الطّرف الوسيط على موافقة وقبول كلِّ أطراف النِّزاع وتمتعه بمهارات شخصية عالية وثقل دبلوماسي ومعنوي عالي يدفع الأطراف المتفاوضة إلى تغيير وتعديل مواقفها نحو القبول بالحلول المقترحة كما يشترط فيه الحيادية والرغبة في الاضطلاع بمهمة الوساطة مع عدم إلزامية نتيجة الوساطة للطرفين المتنازعين. ومن أمثلتها: الوساطة الجزائرية في الحرب الأثيوبية الإريترية من 1998إلى 2000، الوساطة الأمريكية في اتفاقيات كامب دافيد بين مصر وإسرائيل ومؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو، الوساطة الجزائرية لتسوية النِّزاع الحدودي الإيراني العراقي حول شط العرب، دور "جيمس بيكر "كوسيط في النزاع بين البوليساريو والمغرب عام 2000 من خلال اقتراحه صيغة الحكم الذاتي للأراضي الصحراوية.

4- أسلوب التوفيق *Conciliation*: لجنة التّوفيق هي لجنة مكونة من شخصيات بارزة (دبلوماسية، سياسية، خبراء حقوقيين أو رجال قانون ...) يعيِّنها أطراف النِّزاع أو إحدى المنظمات الدّولية، وتكون مهمتها بحث وقائع النِّزاع واقتراح حلٍّ لأطرافه وتقديم تقرير نهائي لهم يشمل الاقتراحات النِّهائية الملائمة

لحِلّالنِّزاع، ممّا يعني أنّ لجنة التّوفيق لها صلاحية اقتراح الحل الملائم له، والتّوفيق هو أسلوب دبلوماسي وقانوني ودِّي ليس له قيمة إلزامية للأطراف المتنازعة مثله مثل الوساطة والمساعي الحميدة والتّحقيق.

5 – أسلوب التحقيق: لجنة التّحقيق هي لجنة مكونة من شخصيات بارزة ينتمون إلى الدّول المتنازعة أو دول أخرى محايدة وتعمل هذه اللّجنة بصفة رسمية بعد تعيينها ومهمتها الفصل في صحة الوقائع وجمع الحقائق دون إعطاء حكم وذلك عن طريق الاستماع إلى أطراف النِّزاع، فحص أقوال الشهود ومناقشة الخبراء واستعراض الوثائق والمستندات وزيارة المواقع وذلك قصد جمع المعلومات التي تساعد على تحديد الانتهاكات التي حدثت وأدّت إلى اندلا ع النِّزاع ، ولجنة التّحقيق ليس لنتائجها قيمة إلزامية للطرفين حيث يحقُّ لهما رفض نتائجها ومن خصائص عملها عدم تضمين تقاريرها اقتراحات لتسوية النِّزاع المعروض عليها. من أهمِّ الأمثلة حولها نذكر: لجنة التّحقيق الدّولية حول مقتل رئيس الوزراء اللّبناني رفيق الحريري بناء على قرارات مجلس الأمن رقم 1595 ، 1636 و 1644 الصادرة عام 2005، ولجنة التّحقيق الدّولية الصادرة عن مجلس الأمن بموجب القرار رقم 1593 /2004 الخاصة بالتّحقيق بشأن الوضع في إقليم دارفور بسبب الانتهاكات التي قام بها أطراف النزاع في دارفور ومهمتها إثبات أو نفي وقوع إبادة جماعية وتحديد مرتكبيها وقد تكونت هذه اللجنة الدولية من خمس شخصيات بارزة هي: أنطونيو كاسيسي قاضي إيطالي سابق ورئيس سابق للجنة التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية في البوسنة والهرسك، المحامي المصري محمد الفايق رئيس سابق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، الباكستانية حنّة جيلاني خبيرة قانونية، المحامية الغانية تيريز اسكوت ووزير خارجية البيرو السابق دييجو غارسيا سيان.

5–أسلوب الإدانة الدّولية: وهي أحد الأساليب الدِّبلوماسية غير الودية، وهو إجراء دبلوماسي هدفه عزل دولة طرفٍ في النِّزاع أو الضّغط عليها ونزع الشّرعية الدّولية عن تصرفاتها بقرار سياسي تصدره الدول أو الهيئات الدولية الرسمية (منظمة الأمم المتحدة مثلا) من أجل أن تتراجع عن سلوكها العدواني وتقوم بحل النزاع. مثال قرار إدانة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 03 ديسمبر 2003 إسرائيل بسبب إصرارها على بناء الجدار العازل في الضِّفة الغربية.

6–أسلوب تقصِّي الحقائق: لجان تقصِّي الحقائق هي لجان تتشكل للعمل لفترة محدودة تتمُّ الموافقة عليها من طرف مجلس الأمن الدولي أو مؤتمر دولي وهدفها الوقوف على حقيقة ما جرى أثناء نزاع بين طرفين أو أكثر وتقديم تقرير يتضمن الاستنتاجات والتّوصيات ويحمِّل المسؤولية لأحد الأطراف أو كلاهما معا. مثل

إنشاء مؤتمر الشرق الأوسط للسّلام في شرم الشيخ بمصر عام 2000 لجنة تقصي الحقائق حول الوضع في الأراضي الفلسطينية[1].

ب- الأساليب والطّرق الدِّبلوماسية غير الرّسمية(دبلوماسية المسار الثاني):

وهي إجراءات تقوم بها فواعل دولية غير رسمية مثل المنظمات غير الحكومية والأفراد بعيدا عن صفتهم التمثيلية الرسمية، ولكِّن من أهمِّ العوائق التي تحول دون نجاح ONG في حلِّ النزاعات نذكر:

1- غياب الصِّفة الرّسمية عنها ممّا يفقدها أحد أهمَّ مصادر القوة والنّفوذ وهو ما يضعف قدرتها على الضّغط للحصول على تعهدات بالحلِّ من الأطراف المتنازعة.

2-افتقاد دبلوماسية المنظمات غير الحكومية للخبرات الدبلوماسية التي يتطلب نجاحها منظمات فنية، مهنية، إعداد البدائل والمقترحات.

3-تزايد نسبة المخاطر التي قد يتعرض لها أفراد وممثلوا ONG أثناء أدائهم لمهامهم خاصة الإنسانية منها مثل الإغاثة، إعادة توطين اللاجئين[2]...

**ثانيا– أساليب فرض العقوبات الاقتصادية والتِّجارية:**

وتعتبر ردّ فعل على عدم استجابة أحد أطراف النِّزاع إلى الإجراءات الدبلوماسية السِّلمية، وتبدأ أولا بتطبيق العقوبات الدبلوماسية مثل: سحب السّفراء والدِّبلوماسيين المعتمدين، ثمّ قطع كلِّ أشكال العلاقات والاتصالات الدِّبلوماسية ثمَّ الشّروع في فرض عقوبات اقتصادية، والعقوبات الاقتصادية هي قطع العلاقات المالية والتجارية والتي بإمكانها أن تحدث ضررا للدولة المستهدفة من خلال فقدان امتيازات كانت تتمتع بها مما يؤدي إلى إلغاء اعتماداتها، الحدّ من مبيعاتها، تخفيض أو إلغاء المنتجات المهمة لهذه الدّولة، وتشمل:

1. الحِصار: وقد يكون الحصار كليًّا وهدفه قطع جميع العلاقات الاقتصادية والمالية مثل الحصار على العراق من خلال منع تجار العراق من التزود بالمواد الإستراتيجية (النفط).

[1] أنظر:
- عمر سعد الله، **مرجع سابق**، ص ص. 73-129 .
- خالد حساني، **مرجع سابق**، ص ص.28-66 .

[2] منير بدوي، **مرجع سابق**، ص.360.

2. الحظر: وهو إجراء من إجراءات المقاطعة، من مظاهره وقف الصّادرات والواردات للدّولة المستهدفة، وقد يكون الحظر استراتيجيا مثل الحظر الاستراتيجي لقطع الغيار للعتاد العسكري في العراق وحظر السِّلاح على صربيا، وقد يكون الحظر جزئيا مثل الحظر على ليبيا بعد قضية لوكربي الّذي لم تنقطع من خلاله الحركة التِّجارية مع الخارج ولكِّن تمّ تعليق الرحلات الجوية، تجميد الأموال والودائع.

3. المقاطعة: رفض إقامة العلاقات التِّجارية مع الدّولة المستهدفة ومقاطعة سلعها[1].

**ثالثا– الأساليب والإجراءات القضائية الدّولية:**

من خصائصها أنها تقدِّم حلولا ملزمةً للأطراف حسب القانون الدولي وتقوم بها أجهزة قضائية مستقلة عن الأطراف المتنازعة. وتشمل ما يلي:

1- أسلوب لجان التحقيق القضائية: وهي لجان تشكِّلها منظمة حكومية أو دولة للكشف عن الحقائق المتعلِّقة بتورط طرف في النِّزاع في ارتكاب نشاط إجرامي أو انتهاك لحقوق الإنسان، ويتِّم تقديم نتيجة هذا التّحقيق إلى الجهة الموكلة، وبناءً عليه يتِّم اتخاذ إجراء عقابي ضدّ هذه الدّولة.

2- أسلوب التحكيم الدولي: *Arbitration* حسب نصِّ المادة 37 من اتفاقية لاهاي الأولى الخاصة بالتّسوية السِّلمية للمنازعات الدّولية المعدّلة في 1907/10/18فإنّ التّحكيم الدّولي هو نظام قضائي خاص يختار فيه الأطراف المتنازعة قضاتهم بمقتضى اتفاق مكتوب مهمته الفصل في النِّزاع وإصدار قرار قضائي ملزم لهم يتقيَّد به كلُّ الأطراف. مثل توقيع اتفاقية تحكيم دولي بين اليمن واريتريا في نزاعهما حول السِّيادة الإقليمية لجزر حنيش الكبرى الواقعة جنوب البحر الأحمر من أجل تحديد الحدود البحرية بينهما في ديسمبر عام 2005.

3-أسلوب التقاضي في محكمة العدل الدولية ومحاكم مجرمي الحرب: وهو إجراء تقوم به محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية الخاصّة بجرائم الحرب في لاهاي التابعة للأمم المتحدة وقراراتها ملزمة للأطراف المتنازعة، ومن صلاحياتها إصدار مذكرة اعتقال وإحضارها لمحكمة لاهاي في حقِّ مرتكبي جرائم ضدّ الانسانية مثل (سلوبودان ميلوسوفيتش، رادوفان كاراجيتش)، ومحاكم جرائم الحرب هي محاكم دولية مؤقتة

[1] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص.164.

تأسّست في إطار القانون الدّولي للتّعامل مع حالات الأعمال العنيفة والجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية[1].

**رابعا – الأساليب والإجراءات العسكرية القسرية:**

وهي إجراءات تستعمل القوة العسكرية كأداة وقائية لإنهاء النِّزاع أو إرغام العدو على الاستسلام أو القضاء عليه من خلال تدخل:

1-قوات صنع السلام: ويُقصد بها نشر قوات أممية في مناطق يتوقع فيها اندلا ع الحرب وهي قوات تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة أو منظمات إقليمية (الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الإفريقي) أو على أساس تفاهمات ثنائية بين الدّول تتدخل بموجبها أطراف عسكرية ومدنية تهدف لتجنُّب النزاع والمبادرة بالعملية السلمية.

2-قوات دعم السّلام: تنظَّم من طرف الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية تتضمن استعمال القوة العسكرية لمتابعة ومعاقبة الأطراف المخالفة لاتفاقيات سلام.

3-قوات حفظ السّلام: تُنظَّم تحت إشراف الأمم المتحدة وتُرسل إلى مناطق النِّزاع كجزء من اتفاقية سلام هدفها: إقرار السِّلم، التّحقق ومراقبة خطوط وفق إطلاق النّار، وأول تدخل دولي لقوات حفظ السّلام بواسطة لجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط كان عام 1948 بقرار من مجلس الأمن بعد نشوب الحرب العربية الإسرائيلية.

في الأخير، يمكن القول أنّ نجاح عملية حلّ النزاعات الدولية متوقف على: الفهم الدقيق للوضعية النزاعية وأسبابها وسياقاتها البيئية الداخلية والخارجية، تقديم مقترحات جدّية للحلّ ووجود طرف ثالث له الدافعية والحياد للقضاء على المواقف المتصلبة بين أطراف النّزاع.

[1] أنظر: عمر سعد الله، **مرجع سابق**، ص ص. 130-170

**المحور الثالث: الاتجاهات المستقبلية لتحليل النِّزاعات الدّولية والحروب**

1. اتجاه الصِّدام الحضاري
2. اتجاه الصِّراع الإيكولوجي
3. اتجاه الصِّراع المعلوماتي

**المحاضرة رقم08: اتجاه الصِّدام الحضاري**

من أهم منظِّري هذا الاتجاه:صموئيل هنتينغتون ***Samuel Huntington***، وهو أحد الباحثين في علم السياسة المقارنة والدراسات الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية، أمريكي من أصول يهودية (1927-2009)، عمل أستاذا بجامعة هارفارد الأمريكية لمدة 50 سنة، من أبرز المناصب البيداغوجية والسياسية التي شغلها: رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، رئيس أكاديمية هارفارد للدراسات الدولية والإقليمية، مدير معهد أولين***Olin***للدراسات الأمريكية المتخصص في الشؤون الخارجية، أحد مؤسسي مجلة ***foreign policy***وعمل في مجلس تحرير مجلة***The national interest*** التَّابعة للمحافظين الجدد، رئيس قسم التحليل والاستشراف بمجلس الأمن القومي (1977-1978) كما عمل مستشاراً للسياسة الخارجية لهربرت همفري في حملته الانتخابية الرئاسية عام (1968) ومنسقا للتّخطيط الأمني في مجلس الأمن القومي في إدارة كارتر. من أهمِّ مؤلفاته دراسته حول صدام الحضارات في إطار مشروع معهد أولين***Olin***حول "بيئة الأمن المتغيرة والمصالح الوطنية الأمريكية" والتي نشرها في البداية كمقالة بعنوان: "صدام الحضارات" في مجلة "شؤون خارجية" صيف 1993 ووسّعها فيما بعد في شكل كتاب حمل عنوان: "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" سنة 1996.

كان هنتنغتون أحد أهمّ الباحثين الغربيين الذين نقلوا"الثقافة" من هامش دراسات العلاقات الدولية إلى مركزها، مؤكِّداً على وجود تقاسيم ثقافية تفصل بين مجموعة من الحضارات لكلٍّ منها خصائص مشتركة (اللغة، الدين، القِيم، التّقاليد، العادات،...) تتعبّأ بها ذاتيا في مواجهة الآخر[1]، وقد عرَّف الحضارات كأرقى أشكال التعبير عن الهوية بطريقة اِختزالية جوهرانية تركِّز على صفاء الثقافات، وعلى قدرتها على الاحتفاظ بخاصيتها الخالصة التي تشكِّل –كما هو الحال عند حديثه عن الحضارة الغربية ( أمريكا وأوروبا الغربية ) – جوهراً اِستعلائياً يستغني عن الآخر من منطلق ما يُعرف بخطاب المركزية الغربية (الغرب والآخرون)[2].

[1] عصام عبد الشافي،"البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية والتأثير"، **سلسلة مراصد**، ع. 25 (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، 2014)،ص.22.

[2] محمد سعدي،**مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006)، ص ص.14-15.

قسَّم هنتنغتون العالم إلى ثمانية مجموعات حضارية متصارعة: الحضارة الغربية، الحضارة الأمريكو-اللاتينية، الحضارة السلافية الأرثوذكسية، الحضارة الهندية، الإفريقية، اليابانية، الصينية الكنفوشيوسية والحضارة الإسلامية التي قسّمها إلى أربع حضارات نوعية: العربية، التركية، الفارسية، والماليزية. وهو هنا لا يميّز بين مفهوم الثقافة والحضارة بل يجعلهما مترادفان عكس التقليد الفلسفي والفكري الألماني الراسخ بضرورة الفصل بينهما كما فعل أوزفالد شبينغلر ونيتشيه،...وغيرهم.

يعتبر هنتيغتون العالم الإسلامي(ومعه الحضارة الصينية) أحد أهم أعداء الأمن القومي الأمريكي ومصدر تهديد لهويته الأنجلو- بروتستانية[1]في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، خاصة بعد الصعود القوي لظاهرة "الأصولية" وتحول ميزان القوى داخل الدول الإسلامية من حكومات أكثر موالاة للغرب إلى قوى معادية له تحت ضغط النمو الديمغرافي المتسارع، ارتفاع موجة الهجرات والاستياء الإسلامي من التدخل الأجنبي، كلّ ذلك أدى إلى توجه هذه الحركات نحو تصعيد أنشطتها عبر التخطيط لهجمات إرهابية عنيفة والدخول في حروب لاتماثلية مع العالم الغربي، وهي حروب الهدف من ورائها رفض التحديث والعلمنة والاحتماء بالدين كمصدر للهوية[2]. يقول هنتينغتون في هذا الصدد: "**من المرجّح أن تنشأ أخطر الصراعات مستقبلا نتيجة تفاعل التفوق الغربي مع التعصب الإسلامي والصعود الصيني**".

وفي تعليقه على أحداث 11سبتمبر يصرّح لجريدة ***El pais*** الإسبانية في 2001/09/18 بما يلي:"**إنفجارات نيويورك هي هجوم مجموعة من البرابرة المبتذلين ضدّ المجتمع المتحضّر، وقد تم اِستهداف الولايات المتحدة لأنها تجسيد صارخ للحضارة الغربية ولأنها القوة الأكبر في العالم**"[3]،وفي هذا ما يؤَكِّد على اِستمرارية ولائه للتوجهات اليمينية الأمريكية المحافظة في حربها على الإرهاب، فمنذ أن نشر مقالته "صدام الحضارات" عام 1993 في الـ ***foreign affairs***[4]- والتي كانت مهمتها ملء الفراغ التنظيري والإيديولوجي لفترة ما بعد الحرب الباردة – وآراؤه لا تنصرف عن التأكيد على ثبات خطه الفكري الداعي

---

[1] صموئيل هنتينغتون، **من نحن ؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا**، تر: أحمد مختار الجمال (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009)، ص ص.33-53.

[2]صموئيل هينتينغتون، **الإسلام والغرب: آفاق الصّدام**، تر: مجدي شرشر (القاهرة: مكتبة مدبولي،1995)، ص.13.

[3] محمد سعدي، **مرجع سابق**، ص.319.

[4]**مجلة شؤون خارجية*foreign affairs*:** مجلة أمريكية، تهتم بالمصالح الخارجية الأمريكية وفقا لتصورات صنّاع القرار وهي منبر مفتوح للدبلوماسيين الأمريكيين وأكثر المجلات المقربة من مراكز صنع القرار الأمريكي.

للقضاء على "الأصولية الإسلامية" التي تعتبر وفقه :" **نتاجاً للإحباط التاريخي للمسلمين جراء خضوعهم للغرب ورفضهم لسياساته الداعمة لإسرائيل، كما أنّها نتاج الحيوية الديمغرافية في دول الجنوب مرفوقة بالبطالة والتهميش مما يسهِّل على الشباب المسلمين المهاجرين لأوروبا بلُغاتهم وآلهتهم وثقافتهم الانضمام لشبكات إرهابية توظّف مجموعة من"الآيات القرآنية" لإعطاء الأوامر ب "قتل الكفّار"**[1].

ويقدِّم هنتينغتون من خلال أطروحته صورة نمطية عن الإسلام والمسلمين ومايسمِّيه بالأصولية الإسلامية – في تداخل واضح بين المفاهيم – تؤكِّد على أنه دين توسعي يُمجّد قيم العنف ولا يفصل بين الديني والسياسي، وبين "دار السلام " و"دار الحرب"، مما يصعِّب من مهمة اِندماج المهاجرين المسلمين في أوروبا والغرب مع غيرهم من غير المسلمين، كما يعتبره أكثر الأديان تزمتاً وصرامة وتيوقراطية في فضاء جيوسياسي يمثله خطّ التّوتر الممتدّ من أوروبا الغربية إلى الشرق الأوسط عبر البلقان وآسيا إلى إفريقيا مشكِّلاً ما أسماه ب"**الحدود الدموية للإسلام**"[2].

- **في نقد الأطروحة:**

بالنّظر إلى سياقها التّاريخي الذي ظهرت فيه وحجم الاهتمام والدّعم الذي لقيته سياسياً وإعلامياً في الولايات المتحدة الأمريكية، تصنِّف الدِّراسات النقدية[3] التي تناولتها بالتحليل أطروحة صدام الحضارات ضمن الخطابات السياسية، الإعلامية والدعائية أكثر من إمكانية تصنيفها ضمن الكتابات الأكاديمية الهادفة والمحايدة، فهي تعبير عن مخاوف كامنة في اللاّوعي الغربي (لا سيما الأمريكي لحظة تفرّده بالهيمنة

[1] محمد سعدي، **مرجع سابق**، ص ص.320-321.

[2] **المرجع نفسه**، ص.127.

[3] من أهم الأدبيات التي اِنتقدت أطروحة " صدام الحضارات" لهنتينغتون نذكر:

- *Ali A.Mazrui , "Globalization , Islam , and The west between Hegemonization and Homogenization",**The American journal of Islamic Social sciences**, Vol .15, N.3 ,Fall 1998 , PP.1-13.*
- *Mohamed Abe El Jaberi," Choc des Civilisation Ou Conflits d'intérêts ?" ,**Confluences Méditerranée**, N.16, hiver, 1995-1996.*
- *Mahdi El Mandjara, " Le dialogue entant que culture : Le cas de L'Islam », **l'Opinion**, 14/08/1995.*
- *Edward Saïd, " Le choc de l'ignorance", **Le monde**, 27/10/2001.*

العالمية) من فقدان نرجسية التّفوق والنزعة المركزية الاستعلائية التي تتعبأ ذاتياً بخلق عدو جديد أكثر من كونها حقائق علمية وموضوعية[1].

وقد فتحت هذه الأطروحة المجال أمام العديد من الكتابات الانفعالية السطحية المتطرفة ضدّ الإسلام[2]، وهو ما جعلها تقع في فخ التعميم والاختزالية والخلط بين المفاهيم (الإسلام، المسلمون، الأصوليات ، ...) وتجعل من "صدام الحضارات" خطابا استفزازيا ينتجه المتطرفون من كلا الجانبين لأغراض سياسية ومصلحية، مهمته صناعة الكراهية والعداء المتبادل. ومن ثمة، وجد الأصوليون – على اِختلاف مشاربهم وأدياهم – ضالتهم فيها.

ثم إنّ هذا التهويل الذي أنتج حالة "إسلاموفوبيا"*Islamophobie* في الغرب لا يعدو أن يكون تسويقا إعلاميا لخطاب سياسي ذرائعي، فالمنطق يؤكد أنّ العالم الإسلامي الذي اِعتبره هنتينغتون تحدياً للغرب وخطراً داهما ما زال متشرذماً ومنقسماً على نفسه سياسياً ومذهبياً واِقتصادياً واِجتماعياً، ولا يملك من مقومات القوة إلاّ موقعه الجيوإستراتيجي وموارده الطاقوية التي تمثل الخلفيات الفعلية للاهتمام الغربي به، حيث أثبت تقرير*British Petrolum statistical review of world energy, june* 2013أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستحوذ على 52.4% من الاحتياطي النفطي المؤكد و 47.3% من احتياطي الغاز المؤكد[3] .

---

[1]تصف كل من مارتين بولارد *Martine Bulard*وجاك ديون*Jack Dion*حالة "القلق الوجودي" الذي يعيشه النموذج الأمريكي في مرحلة إعادةالتشكل السريعة نحو عالم متعدد الأقطاب كمايلي: " **يعيش هذا النموذج حالة المطارد الذي يتخيل هجوم الأعداء عليه من كل جانب خاصة بعد التراجع النسبي للإمبراطوريةالأمريكية التي تشعر أن دورها القيادي مهدد بعد الأزمة المالية العالمية 2008، صعود الصين قوة الغد الهائلة، تنامي دور المتطرفين الإسلاميين الذين يحلمون بالقضاء على "الشيطان الأكبر"، عودة روسيا الباحثة عن دورها القيادي في العالم والانعتاق التدريجي لبلدان أمريكا اللاتينية من الوصاية الأمريكية عليها** ". أنظر:

-أمير نور، **العالم العربي على موعد مع "سايكس –بيكو"جديد** ( الجزائر: عالم الأفكار، 2014)، ص ص.29-30.

[2] أنظر في هذا السياق مثلاً:

- *Oriana Fallaci, **La rage et L'orgueil : Contre le Jihad, Contre L' intolérance** (Paris : Plom , 2002).*
- *Chahdortt Djavann, **Que pense Allah de l'Europe ?** (Paris : Gallimard, 2004)*
- *Christophe Dubois et Christophe Doloire, **Les Islamistes sont déjà là** (Paris : Alain Michel, 2004).*
- *Norman Podhoretz, **World war iv : the long struggle against islamofascism**(New York :Doubleday , 2007).*

[3]أمير نور، **مرجع سابق**، ص.11.

كما أنّ تاريخ الإنسانية كان دائماً تاريخاً مفتوحاً من خلال سيرورة تتفاعل داخلها جميع الثقافات والحضارات والأديان في حالات تعايش وصراع وتعاقب دوري على أدوار الرّيادة *la conception cyclique de l'histoire*، في حين يحاول هنتينغتون أن يجعل هذا التاريخ اليوم إنكفائياً وإقصائياً للآخر، منظّرا لـ "وهم الخلود" للحضارة الغربية التي إعتبرها المركز الثابت الذي سيدور التاريخ حوله متجاوزاً عقلية التحاور والتعايش التي ساهمت منذ القديم في صنع المشترك الحضاري الإنساني.

وبناءً على قراءات إنفعالية تنمّ عن عدم معرفة جديّة بالإسلام، يصِّر هنتينغتون على الطابع الدموي العنيف للإسلام كدين يمجِّد الحرب مستنداً إلى التقسيم التراثي التقليدي "دار الحرب" و"دار الإسلام"، وهو في الواقع وضع إستثنائي مؤقت كانت له ضوابط – في بدايات تكوين الدولة الإسلامية – باعتباره ردّاً على عدوان أوظلم ودفاعاً عن الدين ضد الاعتداءات وواجباً ترافق مع نشأة الدين الجديد[1]، أمّا الأصل في الإسلام فهو دين توحيد وتعايش يقتضي المجاورة بالحسنى وكانت نظرته للآخر نظرة احترام وإعتراف بغيريته، كما لم تكن الحروب (الجهاد) قاعدة بل إستثناء ولم تكن لها وظيفة إستئصالية للآخر، ولا كانت غاية في حدّ ذاتها[2].

إنّ الأصل في الإسلام هو السِّلم وإقامة علاقات ودية مع الشعوب والأمم الأخرى التي تقبل بالسلام لقوله عز وجلّ: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أُدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً**" (سورة البقرة، الآية 208)، وأمّا الحرب فهي حالة قصوى تمليها الضرورة عندما تعجز الوسائل السلمية عن إيجاد حلول لها، وهدفها القيام بوظيفة جهادية دفاعية عادلة ضد عدو بدأ بالعدوان أو قيّد الحرية الدينية للمسلمين أو منع الدعوة[3] لقوله عز وجل: "**وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ اَلْمُعْتَدِينْ**"( الآية 190، سورة البقرة)، وقوله تعالى أيضا: "**كُتِبَ عَلَيْكُمْ اَلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ**"( سورة البقرة، الآية 216).

---

[1] صالح عوض، **مرجع سابق**، ص.266.

[2] نادية محمود مصطفى،"تعارف الحضارات....ونماذج تاريخية خلال الحرب الدبلوماسية"في: زكي الميلاد وصلاح الدين الجوهري(محرّران)،**تعارف الحضارات: رؤية جديدة لمستقبل العلاقات بين الحضارات** ( الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2014) ص.172.

[3] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى الاستراتيجية** (عمّان: دار مجدلاوي،ط.01، 2006)، ص ص.126-128.

تثبت ذلك أيضاً عدّة شواهد تاريخية في الإسلام[1]،كما يمكن العودة للنص القرآني كمصدر لثقافة اِحترام الآخر والحوار معه- على اِختلاف ديانته-ومن ثمّة قوله تعالى :﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** ﴾[سورة الحجرات، الآية 13]2،وقوله تعالى:﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ** ﴾ [سورةهود، الآية 118 ]. [3] وكذا قوله: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ** ﴾[سورة المائدة، الآية 48].[4]

وقد تبنّت أطراف سياسية إسلامية (الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي[5] ) وأكاديمية (مدرسة إسلامية المعرفة في القاهرة من خلال كتابات منى أبو الفضل[6]، حامد ربيع، سيف الدين عبد الفتاح، نادية محمود مصطفى[7]، زكي الميلاد، محمد عمارة[8] ، ...) مقاربة بديلة للصدام الحضاري تتوخى تصحيح الأفكار النّمطية التي روجت لها أطروحة هنتينغتون وتشجّع على التعارف الحضاري كمقدمة للحوار والتّعايش على جميع المستويات: الأفكار، القيم، المؤسسات، وسائل الإعلام والترجمة ،...في سياق تفاعلي

[1] من أهمّ الشواهد التاريخية التي تؤكد على تعايش الإسلام مع بقية الأديان: دستور المدينة بين الرسول (ص) واليهود المقيمين في أحياء المدينة المنورة الذي نصّ على احترام طقوسهم وعباداتهم وجعلهم" أهل الذّمة" ووفر لهم الحماية والأمن (625هـ)، صلح الحُديبية (628هـ)، العهد الذي كتبه الرسول صلى الله عليه وسلم في أعقاب غزوة تَبوك عام (9هـ) لنصارى نجران .... وغيرها من الشواهد.

[2] سورة الحجرات، الآية.13.

[3] سورة هود، الآية.118.

[4] سورة المائدة، الآية.48.

[5] بعد الاقتراح الذي قدّمه الرئيس خاتمي في خطاب له ألقاه بالجمعية العامة للأمم المتحدة في أوت (1998) أصدرت الأمم المتحدة ثلاثة قرارات تؤيد مقاربة حوار الحضارات وهي على التوالي: القرار (22/53) الصادر بتاريخ 1998/11/16، القرار ( 18/54) الصادر بتاريخ 2000/02/07 والقرار رقم ( 23/55) الصادر بتاريخ جانفي 2001 مع اختيار سنة (2001) سنةً للحوار بين الحضارات.

[6] للمزيد أنظر:

- منى أبو الفضل ونادية محمود مصطفى (محرران.)، **العلاقات الدولية (البعد الديني والحضاري)**( دمشق: دار الفكر، 2008).

[7] نادية محمود مصطفى، "جدالات حوار / صراع الحضارات"، **مجلة المسلم المعاصر**، ع.121، ص.19.

[8] محمد عمارة،" التعارف بين الحضارات...رؤية إسلامية ونماذج تاريخية"، في: زكي الميلاد وصلاح الدين الجوهري (محرران)، **مرجع سابق**، ص ص.131-163.

– تواصلي لا إلحاقي ولا اِستعلائي[1] يحترم خصوصية الجوانب العقدية والدينية وينشىء أشكالاً إيجابية للتواصل مع الآخر في النّسق المعرفي والسياسي والعلمي والحضاري والثقافي، مؤكِّداً مقولة مالك بن نبي في "شروط النهضة":" **لا يمكن للعالم الإسلامي أن يعزل نفسه أو يقطع الصِّلة مع حضارة تمثّل تجربة إنسانية هائلة، بل المطلوب أن يكون على وعي حادٍّ بالنزعة السِّياسية والامبريالية للغرب وأن يضبط علاقته معها ليتخلص من قابليته للاستعمار**"[2].

[1] نادية محمود مصطفى، "تعارف الحضارات...نماذج تاريخية خلال الحرب والدبلوماسية" في: **المرجع نفسه**، ص.173.

[2] أمير نور،**مرجع سابق**، ص.149.

**المحاضرة رقم 08: اتجاه الصِّراع على الموارد**

وهو اتجاه قديم في العلاقات الدّولية يهتّم بدراسة الصِّراعات البشرية حول الموارد الطبيعية مثل الثروة المائية والمعادن الثمينة كالذهب والموارد الطاقوية كالنفط والغاز واليورانيوم، ويتنّبأ بوينو دي ميسكيتا *Bueno de mesquita* بأنّ حروب المستقبل ستكون محصّلةً لنزاعات الندرة *scarcity conflicts* وستكون انعكاساً لعدم المساواة المجحفة في التّوزيع العالمي للثروة التي تسبّب فيها النمط الاستهلاكي المتزايد للطاقة في النظم الصِّناعية واتّساع دائرة الفقر وتدني مستويات النمو الاقتصادي في مقابل ارتفاع معدلات النمو السكاني في العالم النامي حيث يسيطر 1/7 من سكّان العالم على ثلاثة أرباع الثروة في حين يعيش 3/4 البشر في العالم المتخلف، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار لقضايا التدهور البيئي والصحّي العالمي[1].

ومن بين أهمّ الاتجاهات النظرية الحديثة التي تركّز على بناء علاقة سببية بين ندرة الموارد وتفاقم ظاهرة النّزاعات الدّولية:

01- الاتجاه الايكولوجي أو البيئي: يربط هذا الاتجاه بين ضرورة الحفاظ على التّوازن الحيوي للبيئة واستمرار التنمية المستدامة منذ انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو (1992)، معتبراً أنّ العوامل المؤثرة على ارتفاع حدّة التّوتر الدّولي في هذه المرحلة وسعي كل دولة للتحكم في إدارة الموارد العالمية تتركز في المشكلة الكونية المثلثة الأضلاع: التزايد المضطرد لعدد السّكان، انكماش الموارد الطبيعية والنّمو الصِّناعي والتكنولوجي الهائل الّذي أدى إلى ارتفاع الاستهلاك غير الرشيد والتلوث البيئي.

02- الاتجاه البنيوي الجديد : وتتلخص أفكار هذا الاتجاه في أنّ الفجوة التكنولوجية المتزايدة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف سوف تزداد حدّةً ومعها تزداد حدّة الصّراع والتوتر الدولي بسبب التداعيات السلبية لظاهرة الاعتماد المتبادل كالتلوث، الانفجار السُّكاني، تزايد معدلات البطالة والأزمات الاقتصادية.

03- الاتجاه الليبرالي الجديد: وهو اتجاه مبني على الواقعية الأمريكية الحديثة، وينقسم بدوره إلى فريقين: الليبراليون المؤسسيون (المتأثرون بفكر كيسنجر) الذين يسعون إلى السيطرة المطلقة على

[1] محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص.191.

الشؤون العالمية من خلال التشديد على هاجس الأمن القومي من جديد عقب انتهاء الحرب الباردة لحماية الأسواق الدولية والموارد في مواجهة الآخرين، وفريق الواقعيين البنائيين الجدد (كينيث والتز وروبرت كيوهاني) الذين يرون ضرورة الارتباط بنظام اقتصادي عالمي يتفوق فيه الشمال على الجنوب بالميزة التنافسية النسبية لا المطلقة وهو ما يزيد من فرص التعاون الدولي.

04- الاتجاه التنموي الهيكلي (نظرية الحاجة): ركّزت هذه النّظرية على أنّ تناقص الموارد وسوء توزيعها والنمو غير المتوازن للسّكان تعتبر أسباباً لعدم إشباع الحاجات الأساسية للإنسان *human needs* وحقوقه المعلن عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، يضاف إلى ذلك وجود منظومة قيمية تنكر الاعتراف بحقوق الفرد في الأمن، حرية المعتقد، الانتماء الثقافي والعرقي والهوياتي، ...وهو ما يخلق حالة من الظلم واللامساواة الاجتماعية التي تتجسد في شكل استضعاف هيكلي *structural victimisation* . ويركّز هذا الاتجاه على ضرورة تفعيل أدوات إدارة الصراع غير التقليدية والتنمية الهيكلية ودبلوماسية التنمية التي تربط بين الداخل والخارج حتى يتم القضاء على اللامساواة الهيكيلية ويكون السلام غاية في حدِّ ذاته لا وسيلة للنفوذ وكسب المنافع الإستراتيجية[1].

[1] حسن بكر، " الموارد كأحد مصادر الصراع الدولي" في: علي الدين هلال الدسوقي ومحمود اسماعيل محمد، **مرجع سابق**، ص ص.386-392.

## المحاضرة رقم 09: اتجاه الصراع المعلوماتي

يتزعم هذا الإتجاه الأمريكي المتخصص في الدراسات الإستشرافية وعلم المستقبليات ألفين توفللر *Elvin Toffler* الذي ألّف عام 1970 كتاب الموجة الثالثة *the third wave* ، ثمّ كتاب تحوُّل القوة *power shift* عام 1990، الحرب والحرب المضادة عام 1993، بناء حضارة جديدة عام 1995 وكتاب ثورة الوفرة *Revolutionary wealth* عام 2006.

يعتبر " ألفين توفللر" أنّ التحولات الكبرى التي حدثت في مجال المعلوماتية والمعرفة أثرّت بدرجة كبيرة على طبيعة النزاعات المستقبلية التي ستكون نتاجًا لدور المعلومة والتقنيات العلمية والمعرفية في إحداث تحولات وتغييرات ثورية في مجال الإستراتيجية والدراسات العسكرية، ومن هنا ستصبح المعلوماتية جزءا من التفكير الإستراتيجي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

إنّ هذه الثورة التكنولوجية، من وجهة نظر توفللر، ليست توسعا أفقيا للمجتمعات الصناعية (حضارة الموجة الثانية) بل تمثِّل تحولا جذريا يعكس تغييرات حضارية موازية وعميقة (حضارة الموجة الصّناعية الثالثة)[1]، ولأنّ المعلومات هي المادة الأساسية لهذه الحضارة فسيتّم من خلالها استكشاف مجموعة من البدائل حيث ستتحرّر الصّورة الإخبارية عموما من سيطرة مجموعة من وسائل الإعلام والاتصال التلفزيوني لتستولي عليها وسائل الإعلام والتواصل الجماهيري الاجتماعي التفاعلية فتغذِّي التّنوع والفردانية داخل مجتمعات الحضارة الثالثة، كما يتّم استبدال أجهزة الكومبيوتر بالرقائق الالكترونية الذّكية جدًّا [2]، ولكِّن هذا لا ينفي مرافقتها لتحديات كبيرة للإنسانية كالتهّديدات البيئية والأمنية اللاتماثلية والحروب السّيبرانية والتصادم الثقافي والحضاري.

وتعتبر الثّورة الصّناعية الرّابعة التّي تقودها التّقنيات الرّقمية لأدوات الذّكاء الاصطناعي نقطة تحول هامة في مجال التفكير الاستراتيجي لأسلوب إدارة الصّراعات الدّولية المستقبلية والأمن السّيبراني، وتتأسّس على الانتشار الواسع التّأثير للخوارزميات، الطّباعة ثلاثية الأبعاد، البيانات الضّخمة، الرّوبوتات ، انترنيت

[1] ألفين توفللر، **حضارة الموجة الثالثة** ، تر: عصام الشيخ قاسم ( بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط.01، 1990)، ص.387.

[2] **المرجع نفسه**، ص.390.

الأشياء، التّكنولوجيا الحيوية، الحوسبة الكمية، المركبات ذاتية القيادة، البلوك تشين (سلاسل الكتل)، العملات المشفرة،..ويحتكر هذا المجال الشّركات التّقنية الكبرى في مجال الذّكاء الاصطناعي على غرار Google ,Amazone,Apple ,Facebook,Microsoft,....[1].

ويفترض أن تسهم ثورة الذّكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي وإحداث تحولات بارزة في إعادة صياغة إدراك مفاهيم القوة، الصّراع والنّفوذ، حيث صرّح الرّئيس الرّوسي فلاديمير بوتين: **"من يسيطر على الذّكاء الاصطناعي، يسيطر على العالم"**، في إشارة ضمنية إلى بدء مرحلة سباق التّسلح الذّكي الذّي تتيحه تقنيات "ثورة الذّكاء الاصطناعي في الشّؤون العسكرية" بين القوى الكبرى الوم أ، الصّين وروسيا وبقية القوى الصّاعدة التّي تمتلك شركات تكنولوجية عملاقة، فضلاً عن تحدّي امتلاك الفواعل النّزاعية من غير الدّول لهذا السّلاح وكلّ ما يترتب عن ذلك من تحديات أمنية، قانونية وأخلاقية تستدعي ضرورة الإسراع في الحوكمة الدّولية للذّكاء الاصطناعي[2].

[1] مريم فضلي، "الثّورة الصّناعية الرّابعة وتطور تقنيات الذّكاء الاصطناعي"، **الملف المصري**، ع.10، ماي 2023، ص.17.

[2] إيهاب خليفة، "الثّورة الصّناعية الرّابعة وتغير موازين القوى"، **الملف المصري**، ع.10، ماي 2023، ص ص.28-32.

# خاتمة

من أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدِّراسة:

1. على المستوى الإيتيمولوجي، ينبغي التّفريق بوضوح بين مجموعة من المفاهيم المحورية المتداولة في دراسة ظاهرة النِّزاعات الدّولية وتحديدها بدقَّة كمرحلة أولية وضرورية للفهم، يتعلق الأمر بالنّزاع، الصِّراع، التّوتر، الخلاف، الأزمة، الحرب، إدارة الأزمات، إدارة وحلّ النزاعات، تحويل النِّزاع والوقاية من النِّزاع.
2. على المستوى النّظري، كان أبرز تحول عرفه تحليل النِّزاعات الدّولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الانتقال من هيمنة المقاربات الواقعية، اللّيبيرالية والماركسية إلى الجمع بينها وبين المنظورات ما بعد الوضعية(البنائية مثلاً) التّي حاولت مواجهة النّقائص المترتّبة عن تركيز الاتجاهات الوضعية على تفسير الظّواهر أكثر من تركيزها على الفهم والاستيعاب، وعند محاولة تحليل نزاعات هذه المرحلة يستدعي الأمر النّظر إليها كتوليفة مركبة من النظريات والمقاربات التي تجمع بين الأنطولوجيا المادية والأنطولوجيا القيمية وكمنظورات تنافسية في حالة تعايش، فكلٌّ منها حاول دراسة ظاهرة النِّزاع الدّولي انطلاقا من زوايا تحليلية معيّنة تعكس تصورا محدّدا يكمِّل الآخر.
3. على المستوى المنهجي، شهدت توجهات الأجندة البحثية لعلم النِّزاعات الدولية تحولا وتكيُّفًا في مستويات تحليلها وفي الجمع بين المناهج التقليدية (التاريخي، القانوني،...) والمقاربات الكمية المقتبسة من النموذج المعرفي السلوكي العلمي وبين المقاربات المعيارية القيمية الجديدة وأهمّها: المنهج البنائي واقتراب الجندر.
4. توسُّع مواضيع علم النزّاعات الدّولية وتعقد أجندته البحثية خاصة مع ظهور أشكال جديدة من الحروب اللاتماثلية والداخلية وانحسار النِّزاعات الإقليمية والدّولية التّقليدية، والانتقال من التركيز على الدولة – الوطنية كوحدة تحليل أساسية إلى دراسة دور الفواعل دون – الدوّلتية الدّاخلية الاثنية والعرقية في تحليل النِّزاعات الاجتماعية المتأصلة والفواعل فوق–الوطنية في تحليل مقاربات الصّدام الحضاري والثقافي.
5. تتأثر طبيعة النزّاعات والحروب الدّولية بطبيعة المرحلة التّاريخية التي تنشأ فيها، ومن ثمة فكلُّ حرب هي انعكاس لمجموعة من المتغيرات الاستراتيجية، السوسيولوجية، السياسية، الاقتصادية،

التّكنولوجية، والثّقافية والحضارية التي تمِّثل بيئتها، والقول بنهاية الحروب والنِّزاعات بين الدّول هو طرح مثالي، فمنذ القديم إلى يومنا هذا رافقت الحرب الإنسان وكانت جزءا من المسار التّاريخي للبشرية، ومن أبرز أشكال الصِّراعات المستقبلية التي تتبناها الدِّراسات الاستشرافية في العلاقات الدولية : الصِّراعات ذات الطابع الثقافي والحضاري وهو ما يعكسه إعادة الاعتبار للمنظورات القيمية والثقافية والحضارية في تحليل الظواهر النزاعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كتحليل النزِّاعات العرقية المتعددة الثقافات ومقاربات الصِّدام الحضاري، أضف إلى ذلك أهمية المداخل المعلوماتية والتّكنولوجية والإيكولوجية كاتجاهات ستقود أجندة الدّراسات المستقبلية في علم النّزاعات الدّولية .

# قائمة المصادر والمراجع

**أولا–قائمة المصادر:**

- القرآن الكريم
- الوثائق الرسمية والقانونية:
- ميثاق الأمم المتحدة

**ثانيا–قائمة المراجع (باللغة العربية):**

**1–الكتب:**


01- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**(الكويت: ذات السلاسل، 1985).

02- ألفين توفللر، **حضارة الموجة الثالثة** ، تر: عصام الشيخ قاسم ( بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط.01، 1990.)

03- أمال يوسفي، **عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية**(الجزائر: دار هومة، 2008).

04- أمير نور، **العالم العربي على موعد مع "سايكس –بيكو"جديد**( الجزائر: عالم الأفكار، 2014).

05- جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي** ( القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)

06- جيمس دوروتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي ( الكويت : كاظمةللنشر والترجمة والتوزيع ، ط.01، 1985).

07- حامد أحمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصّراعات الدّولية مع تطبيق على الصّراع العربي الإسرائيلي**( القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984).

08- حسن البزاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001)،

09- خالد حساني، **مدخل إلى حلِّ النِّزاعات الدّولية** (الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2011).

10- زكي الميلاد وصلاح الدين الجوهري(محرّران)،**تعارف الحضارات: رؤية جديدة لمستقبل العلاقات بين الحضارات**(الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2014)

11- زياد الصمادي، **حلّ النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني** (برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010)

12- صالح عوض، **النظام السياسي في الفكر العربي الإسلامي: دراسة تحليلية في مرجعيات النظام الإسلامي**(الجزائر: دار الشروق للإعلام والنشر، 2010).

13- صموئيل هنتينغتون، **من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا**، تر: أحمد مختار الجمال(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009).

14- صموئيل هينتينغتون، **الإسلام والغرب: آفاق الصّدام**، تر: مجدي شرشر (القاهرة: مكتبة مدبولي،1995)

15- عباس رشدي العماري، **إدارة الازمات في عالم متغير**(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

16- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى الاستراتيجية** (عمّان: دار مجدلاوي، ط.01، 2006)

17- عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**(الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

18- علي الدين هلال الدسوقي ومحمود إسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**(القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)

19- عمار بن سلطان،**مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**(الجزائر:طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).

20- عمر سعد الله، **القانون الدولي لحل النزاعات** (الجزائر: دار هومة، 2008).

21- كارل فون كلاوزفيتز، **عن الحرب**، تر: سليم شاكر الإمامي( بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997).

22- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول: في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).

23- محمد بوعشة، **مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية** (الجزائر: دار القصبة، 2007).

24- محمد سعدي،**مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006).

25- محمد شلبي، المنهجية **في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات** (الجزائر: دار هومة، 2002).

26- مصطفى يوسف كافي،**إدارة الصراع والأزمات التنظيمية**(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.01، 2015).

27- منير شفيق، **الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب: من السيوف والدروع .. إلى الصاروخ والأنفاق**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

28- نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة** (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 2002).

29- يوسف ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

**2-الدِّراسات:**

01- حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية: مقاربة نظرية**، سلسلة دراسات سياسية الصادرة عن مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ع.01، 2008.

02- حوسين بلخيرات، "نهاية الحرب الباردة والتنظير في النزاع الدولي"، **دراسات سياسية**(الصادرة عن المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 08أغسطس 2017.

03- عادل سليمان، **الثورة في الشؤون العسكرية: التداعيات والانعكاسات الدولية والإقليمية** (دراسة صادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)، **قضايا**، ع.14، السنة الثانية، فبراير 2006.

04- عصام عبد الشافي، "البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية والتأثير"، **سلسلة مراصد**، ع. 25 (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، 2014).

**3-المقالات:**

01- أحمد جميل عزم، "إعادة تعريف مصطلح "إدارة"الصِّراع: مراجعة نقدية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.35، صيف 2012.

02- إيهاب خليفة،"الثّورة الصّناعية الرّابعة وتغيّر موازين القوى الدّولي"، **الملف المصري**، ع.10،ماي 2023.

03- شهرزاد أدمام، "الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية"، **سياسات عربية**، ع.08، أفريل 2014.

04- عبد الغني عماد،"المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير"، **المستقبل العربي**، ع.275، جانفي 2002.

05- عمار منصوري، "إنتشار ونزع السلاح النووي: العالم رهينة المعادلة النووية"، **الجيش**، ع.583، فيفري 2012

06- مريم فضلي، "الثّورة الصّناعية الرّابعة وتطور تقنيات الذّكاء الاصطناعي"، الملف المصري، ع.10،ماي 2023.

07- نادية محمود مصطفى،"جدالات حوار/صراع الحضارات"، **مجلة المسلم المعاصر**، ع.121.

08- نسيم بوبرطخ، "مفاهيم الأمن والدفاع"، **الجيش**، ع.583، فيفري 2012.

**4-الأطروحات والرسائل الجامعية:**

01- فاطمة الزهراء حشاني، **النِّزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007.

**ثالثا–قائمة المراجع (باللغات الأجنبية):**

## A. Books :

01-*Christopher Lamont,* ***Research methods in international relations*** *(New York: Sage publications, 2015)*

02-*Laura Neack , Jeanne Hey and Patrick Haney (eds.),* ***Foreign policy analysis*** *(Englewood Cliffs: NJ Print Hall, 1995), p.55.*

## B. Articles:

01- *Clyde Wilcox, «Race, Gender roles attitudes and support for feminism»,* ***The Western political Quarterly****, Vol -43, N°1, Mar1990.*

02- *Ole R.Holsti , « The belief system and international images :a case study* ***», Conflict resolution*** *,Vol.VI,N.3.*

03- *Samia Goubi, « Guerre asymétrique et réorganisation des armées : la mutation des conditions d'emploi des forces »,* ***El Djeich****, N582, janvier2012.*